الاقتصاد العالمي والمنظمات الإقليمية والدولية

أ.د سمير الشاعر

2015 -2014

المحتوى

القسم الأول: الاقتصاد العالمي المعاصر

الفصل الأول: الاقتصاد العالمي 3
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد العالمي 4
المبحث الثاني: الفاعلون في الاقتصاد العالمي 16
المبحث الثالث: انعكاسات الاقتصاد العالمي 19
الفصل الثاني: تأثر الدول العربية والمصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 22
المبحث الأول: تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية 22
المبحث الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية 24
الفصل الثالث: أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي 29

القسم الثاني: معالم مهدت للاقتصاد العالمي

الفصل الرابع: الثورة التكنولوجية الحديثة 34
الفصل الخامس: تطور المؤسسات والسياسات 51

القسم الثالث: المنظمات الإقليمية والدولية

الفصل السادس: المنظمات الدولية 65
المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية 65
المبحث الثاني: الشخصية القانونية للمنظمة الدولية 70
المبحث الثالث: أنواع المنظمات الدولية 72
المبحث الرابع: التعاون الدولي 75
الفصل السابع: منظمات دولية إسلامية 89
المبحث الأول: منظمة التعاون الإسلامي 89
المبحث الثاني: رابطة العالم الإسلامي 102
الفصل الثامن: المنظمات العربية 105

القسم الأول
الاقتصاد العالمي المعاصر

الفصل الأول
الاقتصاد العالمي[1]

يعتبر الاقتصاد العالمي مرحلة متقدمة من الاقتصاد الدولي ويتميز الاقتصاد الدولي بالخصائص التالية:

- وجود حواجز تعريفية بين مختلف الاقتصاديات مما يعيق التبادل التجاري بين الدول.
- وجود معوقات لحرية تنقل رؤوس الأموال
- انغلاق اقتصادي نسبي لمختلف الدول تجاه الخارج مما يعطيها نوعا من الاستقلالية في مجال التدبير الاقتصادي.
- الدور المهيمن للدول في مجال تدبير الاقتصاد الدولي

لكن الاختفاء التدريجي لهذه الخصائص سيفضي ببروز ظرفية اقتصادية جديدة منذ بداية الثمانينات سميت بالاقتصاد العالمي الذي أصبحت له مميزات جديدة تتمثل في:

- الاتجاه نحو إزالة الحواجز التجارية بين الدول مما ساعد في بروز سوق كونية.
- الاتجاه نحو تحرير تنقل رؤوس الأموال الشيء الذي ساهم في تدويل الإنتاج وفي العولمة المالية.

ويمكن تعريف الاقتصاد العالمي على أنه الاتجاه نحو التبعية المتبادلة بين مختلف الدول. هذه التبعية تزداد تحت تثير التجارة العالمية وحركة الأموال والتكنولوجيا. أما المظاهر الاقتصادية للعولمة فتتجلى في عملية نزوح الإنتاج (نحو دول أقل تكلفة) والخصخصة وفك التقنين وتحرير القطاع المالي.

وهناك سؤال عادة ما يطرح ويتعلق بمعرفة ما إذا كان الاقتصاد العالمي الحالي ظاهرة جديدة أم أنه ظاهرة قديمة يعاد تكرارها.

هناك مجموعة من الكتاب لا تعتبر العولمة ظاهرة جديدة بل هي استمرار لمسلسل ابتدأ في أواخر القرن 19 وتوقف خلال الحربين وخلال الحرب الباردة.

لكن آخرون يؤكدون، على عكس الري الأول، بأن تدويل المعلومة والمعرفة يقحم العالم في عهد جديد يصبح ولوج الكون كله السمة الرئيسية لعملية الإنتاج والاستهلاك. ويؤكد هؤلاء بأن السنين الأخيرة حملت معها تغييرا بنيويا ميز التاريخ المعاصر.

لإعطاء نظرة عن الاقتصاد العالمي سوف نتناول في:

- النقطة الأولى: مميزات الاقتصاد العالمي.
- النقطة الثانية: أهم الفاعلين في هذا الاقتصاد.
- النقطة الثالثة: آثار الاقتصاد العالمي.

---

[1] عبد الله الحسيني، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول
خصائص الاقتصاد العالمي

أولاً: على المستوى التجاري
1. نمو متسارع لحجم التبادل
2. التوزيع الإقليمي للتعاون الدولي
3. تطور بنية التجارة العالمية
4. ارتفاع نسبة الخدمات

ثانياً: على المستوى المالي
1. حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2. الأسواق المالية العالمية
3. الأزمة المالية 2008: أسبابها وآثارها

ثالثاً: على مستوى تكنولوجيا التواصل والمعلومات
4. تكنولوجيا التواصل والمعلومات: مجموعة الثورات
5. زواج القرن

إن التحولات التي أثارتها العولمة تمكننا من القول بأن الاقتصاد العالمي يتضمن خصوصيات جديدة تجعله يختلف عن المراحل التاريخية الماضية خاصة فترة بداية القرن العشرين.
وتتجلى هذه الخصوصيات في مجالات ثلاث:
المجال التجاري، المجال المالي ومجال تكنولوجيا التواصل والمعلومات.

أولاً: على المستوى التجاري:
على المستوى التجاري يمكن التركيز على أربع اتجاهات أساسية: 1) النمو السريع في حجم التبادل التجاري.2) التوزيع الإقليمي للتجارة الدولية. 3) التغيير في بنية هذه التجارة و4) صعود حصة الخدمات في التبادل الدولي.

1. **نمو متسارع لحجم التبادل**

عرفت التجارة الدولية نموا متسارعا منذ الحرب العالمية الثانية.

جدول: تطور النمو السنوي المتوسط للتجارة الدولية للبضائع (%)

1980-90	1990-00	2000	2001	2002	2003	2004	2005
6.0 %	6.7	13	-4.0	4.0	16	10	6

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة.

رغم أزمة السبعينيات التي قلصت من حجم النمو السنوي فإن التجارة الدولية قد حافظت على نسب نمو مرتفعة. لكن المميز لهذا النمو هو أنه كانت وتيرته أكبر من وتيرة نمو الإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي في نفس الفترة.

جدول: نسبة النمو الصادرات والإنتاج والناتج الداخلي الإجمالي: ن.د.ح(%)

1995-00	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
7.0	11.0	-0.5	3.0	5	9.5	6	**الصادرات**

الإنتاج	2	4	4.5	1.0	-0.5	5.0	4.0
ن. د. إ	3.5	4	2.5	2.0	1.5	4.0	3.0

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة، إحصائيات الاقتصاد الدولي (2006)

يظهر من هذا الجدول أن نمو التجارة الدولية كانت نسبته دائما تتجاوز نمو الإنتاج الناتج الداخلي الإجمالي. أما إذا أخذنا فترة 67-97 فإننا سنلاحظ أن التجارة العالمية قد ازدادت بضعف نمو ن.د.إ. ويمكن تفسير أسباب هذا النمو بعدة عوامل منها:

- انفتاح معظم الاقتصاديات على الخارج بحيث أصبحت تصدر أكثر وتستورد أكثر.
- اتجاه الشركات نحو التدويل، عوض أن تبقى محلية اتجهت معظم الشركات نحو الخارج إما بالتصدير والاستيراد أو بإنشاء شركات تابعة لها، هذا التوجه لا يمس فقط الدول المتقدمة بل يطال الدولة النامية.
- صعود الدول الجديدة التصنيع منها دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية.
- صعود دور الصين في التجارة العالمية. صادرات هذه الدولة انتقلت من 18 مليار دولار سنة 1980 62 سنة 90، 249 سنة 2000.

وبما أن نمو التبادل بين الدول كان أسرع من نمو الإنتاج ونمو ن.د.ج. فقد ترتبت عنه عدة انعكاسات منها:

- ارتفاع حدة التبعية المتبادلة بين مختلف الدول، هذه التبعية تسهل انتقال الآثار الإيجابية للنمو بين الدول لكنها أيضا تسهل انتقال الآثار السلبية للأزمات. كما أنه في إطار هذه التبعية يصعب تبني إستراتيجية معينة لأنه في هذه الحالة لا يجب الاعتماد فقط على معطيات المحيط المحلي بل المحيط الدولي.
- ارتفاع حدة الضغوط التنافسية على مستوى كل الأسواق ومن المحتمل أن تؤدي هذه المنافسة تدني الأسعار الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حجم أرباح الشركات المتنافسة ولذلك نلاحظ لجوء الشركات الكبرى من حين لآخر إعادة الهيكلة الشيء الذي يترتب عنه تسريح العمال أو الاندماج أو التعاون مع الشركات الأخرى.

2. التوزيع الإقليمي للتبادل الدولي

التوزيع الإقليمي للتجارة العالمية يمتاز بعدم التوازن إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة كل منطقة.

جدول: التوزيع الإقليمي للتجارة الدولية سنة 2005 (%)

	الواردات	الصادرات
أمريكا الشمالية	**21.7**	**14.5**
الولايات المتحدة	**16.5**	**8.9**
أوربا	**43.2**	**43**
(25)**الاتحاد الأوربي**	**39.3**	**39.4**
آسيا	**24.7**	**27.4**
اليابان	**4.9**	**5.9**
الصين	**6.3**	**7.5**
(6)**جنوب شرق أسيا**	**8.6**	**9.7**
أفريقيا	**2.4**	**2.9**
جنوب أفريقيا	**0.6**	**0.5**

المصدر: المنطقة العالمية للتجارة 2006،إحصائيات التجارة الدولية، تقرير

انطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن هناك نوعين من المناطق إذا أخذنا بعين الاعتبار المساهمة في التجارة العالمية: المناطق المهيمنة والمناطق المهمشة

- المجموعة **الأولى** تتكون دول الثالوث المهيمن وهي
  - أمريكا الشمالية التي تسيطر فيها الولايات المتحدة.
  - أوربا الغربية ويمكن تفسير ارتفاع هذه الحصة بالحجم الكبير للتجارة الداخلية لدول الاتحاد الأوربي.
  - اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا.
- المجموعة **الثانية** تتكون من المناطق ذات المساهمة الضعيفة وهي
  - أمريكا اللاتينية.
  - أوربا الوسطى والشرقية، دول البلطيق ومجموعة الدول الدول المستقلة.
  - أفريقيا تمثل أضعف مساهمة في التبادل الدولي.

لكن هذه الصورة سوف تختلف قليلا إذا حاولنا أن ننظر تطور هذه المساهمة. هذا التطور سيمكننا من معرفة المناطق التي تزداد مساهمتها والمناطق التي تتراجع حصتها. وبذلك يمكن أن نميز بين مجموعة الرابحين ومجموعة الخاسرين كما سيوضحه الجدول:

تطور نسبة المشاركة في التجارة العالمية*(%)*

	2005	2002	1993	1983	1973	1963	1953
أمريكا الشمالية	**14.5**	**15.1**	**16.6**	**15.4**	**16.9**	**19.3**	**24.2**
أوربا الغربية	**43**	**42.2**	**44.0**	**38.9**	**45.4**	**41.4**	**34.9**
أفريقيا	**2.9**	**2.2**	**2.5**	**4.4**	**4.8**	**5.7**	**6.5**
آسيا	**27.4**	**25.8**	**26.1**	**19.1**	**14.9**	**12.4**	**13.1**
اليابان	**5.9**	**6.6**	**9.9**	**8.0**	**6.4**	**3.5**	**1.5**
الصين	**7.5**	**5.2**	**2.5**	**1.2**	**1.0**	**1.3**	**1.2**
جنوب شرق آسيا (6)	**9.7**	**9.6**	**9.7**	**5.8**	**3.4**	**2.4**	**20.7**

مصدر: المنظمة العالمية للتجارة 2005- إحصائيات التجارة الدولية تقرير

- **الخاسرون**. من بين الدول والمناطق التي تفقد مكانتها في التجارة العالمية يمكن الحديث عن:
  - أمريكا الشمالية التي كانت مساهمتها 27% سنة 48 ثم نزلت 15% سنة 2002.
  - أوربا العربية التي تحسنت حصتها في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية II لكنها ابتدات في التراجع منذ 1973.
  - افريقيا. تعتبر منطقة إفريقيا الخاسر الكبير في التجارة العالمية بحيث تراجعت حصتها من 7.3% سنة 98 إلى 2.2% سنة 2002.
  - اليابان. حصته في الصادرات العالمية ازدادت من % 1.5سنة 53 إلى 10% سنة 93. لكن مساهمة اليابان سوف تعرف منذ هذه الفترة تراجعا مستمرا بحيث وصلت سنة 2005 5.9%.
- **الرابحون**، ويتعلق الأمر بـ:
  - جنوب شرق آسيا. حصة الدول الست التي تمثل هذه المنطقة ارتفعت من 2.4% سنة 63 ما يقارب 10% سنة 2002.

- الصين التي حققت في وقت وجيز نجاحا باهرا فاق كل التوقعات فحصتها في الصادرات العالمية ارتفعت من 2.5% سنة 93 إلى 5.2% سنة 2002.

Graphique 4. Part des premiers exportateurs, en % des exportations mondiales

Source : Calcul à partir des données OMC.

3. تطور بنية التجارة العالمية

عرفت بنية التجارة الدولية تطورا نوعيا غير معالمها الأساسية ويتعلق الأمر ب:

- انخفاض حصة المواد الأولية. على المستوى الفلاحي نلاحظ أن مستوى المواد الفلاحية في الصادرات العالمية لهذا القطاع قد تراجعت بنسبة 50% سنة 90. أما على الصعيد المعدني فحصة المعادن في الصادرات العالمية تراجعت من 19% سنة 85 ما يقارب 10% سنة 2002.
- ارتفاع نسبة المواد المصنعة. عرفت حصة المواد المصنعة في التجارة العالمية نموا متسارعا وصل نسب مئوية تعادل 15، 9 و 5 % خلال الفترات 85-90، 90-95، 95-00. أما خلال 2002 فحصة المواد المصنعة في الصادرات الدولية قد تجاوزت 75%.

ويمكن تفسير هذا التطور بلجوء مجموعة من الدول نحو التصنيع ويتعلق الأمر بدول جنوب شرق آسيا وبدول أمريكا اللاتينية وبالصين. كما أن مساهمة المواد الصناعية في التجارة الخارجية تختلف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى.

جدول: نسبة المواد الصناعية في التجارة الخارجية -2002- %

	الصادرات	الواردات
أمريكا الشمالية	76.9	**79.8**
أمريكا اللاتينية	59.5	**76.3**
أوربا الغربية	80.7	**75.5**
افريقيا	25.2	**79.9**
آسيا	83.6	**71.11**
الشرق الأوسط	**23.8**	**78.1**

مصدر المنظمة العالمية للتجارة 2003.

يلاحظ انطلاقا من هذا الجدول أن معظم مناطق العالم قد حققت تقدما مهما في مجال التصنيع إلا منطقتين وهما إفريقيا والشرق الأوسط حيث أن معظم صادراتهما (ثلاث أرباع) تتكون من المواد الأولية.

- ارتفاع نسبة المواد نصف مصنعة. بعض الإحصائيات تقدر نسبة المواد نصف المصنعة في التجارة الدولية بالثلث. ويمكن تفسير هذه الظاهرة الجديدة في التجارة العالمية بعاملين.

- الأول هو التفكك الدولي لسير الإنتاج عوض أن تستقر العمليات الإنتاجية المرتبطة بمنتوج واحد في بلد واحد فان هذه العمليات توزع عبر عدد من الدول وهذا التوزيع يتم على أساس الاستفادة من التكاليف المنخفضة لكل منطقة. هذا التفكك عادة ما تقوم بع الشركات العابرة للدول
- الثاني هو تطور الإحالة الدولية عوض القيام بإنتاج كل مكونات المنتوج فإن معظم الشركات تكتفي بإنتاج عدد محدود من المكونات ثم تحيل إنتاج الباقي على شركات متعاملة معها خارج البلد وهذا من شأنه أن يؤدي ارتفاع نسبة المواد نصف مصنعة في التجارة الدولية.

4. ارتفاع نسبة الخدمات

نسبة الخدمات في التجارة العالمية وصلت سنة 2002 20% على الرغم من كون الخدمات تمثل ثلثي الناتج الداخلي الإجمالي لمعظم الدول المتقدمة. لكن هذه النسبة قابلة للارتفاع خاصة مع تقدم المفاوضات حول تحرير تجارة الخدمات. فمنذ سنة 2001 نسبة نمو الخدمات في التجارة العالمية يفوق نسبة نمو البضائع.

الصادرات العالمية للسلع و الخدمات التجارية (مليار دولار)

	نسبة النمو السنوية						القيمة
	2005	2004	2002	2001	2000	90-00	2005
السلع	13	22	4.0	-4.0	13	6.5	10159
الخدمات التجارية	10	20	6.0	0.0	6.0	6.5	2415

مصدر: المنظمة العالمية للتجارة 2005- إحصائيات التجارة الدولية تقرير

أما ما يخص التوزيع الإقليمي فهو، على غرار توزيع البضائع يخضع لسيطرة ثلاث مناطق الولايات المتحدة، أوربا وجنوب شرق آسيا.

تطور التوزيع الإقليمي للتجارة العالمية للخدمات((%

	الحصة		
	2000	1995	1990
أمريكا الشمالية	21.4	18.8	19.3
الولايات المتحدة	18.8	16.6	17
أمريكا اللاتينية	4.0	3.7	3.8
أوربا الغربية	46.3	47.8	53.3
الاتحاد الأوربي (15)	41.1	42.6	47.2
أسيا	20.6	22.0	16.8
اليابان	4.6	5.4	5.3
الصين	2.0	1.6	0.7
أفريقيا	2.0	2.2	2.4

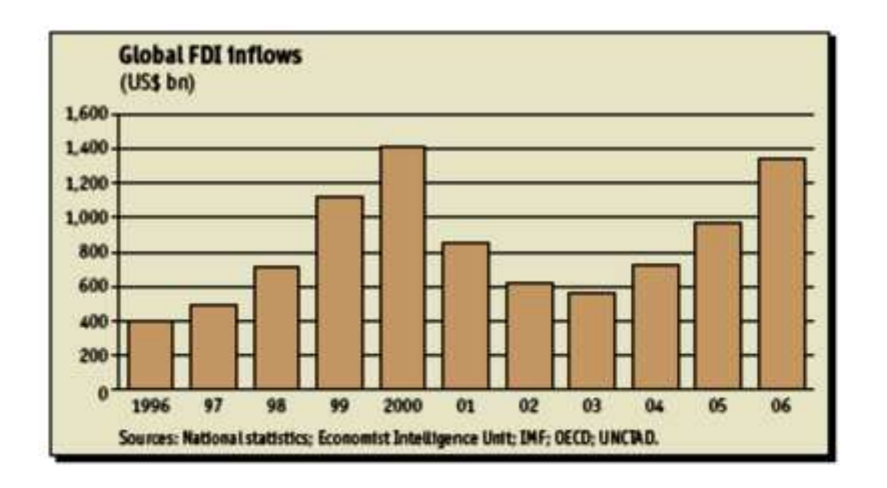
مصدر: منظمة العالمية للتجارة 2003 - إحصائيات التجارة الدولية تقرير

ثانياً: على المستوى المالي

على المستوى المالي سنتناول نقطتين: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم الأسواق المالية.

1. حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هذه الحركة عرفت ثلاث اتجاهات: الصعود والهبوط و الانتعاش.



أ- الصعود

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجة حادة من الصعود خلال النصف الثاني من التسعينيات.

	القيمة (مليار)			نسبة النمو (%)		
	1982	1990	2000	86-90	91-95	**99-96**
دخول إ.أ.م	57	202	1271	23	20,8	**40,8**
خروج إ.أ.م	**37**	**235**	**1150**	**26,2**	**16,3**	**37**

خلال التسعينات عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (إ.أ.م) نموا فاق كل التوقعات حيث تجاوز النمو العالمي للناتج الداخلي الإجمالي وللإنتاج وللتجارة. إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيت مركزة في الدول المتقدمة. ففي سنة 2000 مثلت دول الثالوث (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، اليابان) 71 من دخول إ.أ.م و82% من الخروج. أما الدول النامية فحصتها بقيت ضعيفة جدا خاصة الإفريقية منها.

ب- الهبوط

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نزولا حادا من سنة 2001. حركة دخول هذه الاستثمارات وصل سنة 2000 1500 مليار لكنها نزلت سنة 2001 729 مليار وتراجعت 650 مليارا سنة 2002.

Table: Changes in FDI 2000-2003 (in billion $)

	2000	2001	2002	2003
inputs	11408	851	618	563
outputs	1267	768	541	546

Source: World Economic Unit (2007),World investment prospects to 2011, The Economist

ويفسر هذا التراجع بعدة أسباب.

- تراجع عمليات الاندماج والشراء الدولية التي تتم بين الشركات حيث انخفضت هذه العمليات من 1100 مليار سنة 2000 600 مليار سنة 2001.
- بطء الأداء الماكرو اقتصادي للدول المتقدمة ساهم في تراجع إ.أ.م
- تراجع القطاعات الاقتصادية التي عرفت من قبل موجة من عمليات الاندماج والشراء بين الشركات العالمية.
- أحداث 11 سبتمبر

لقد تأثرت جميع مناطق العالم من التراجع الذي عرفته إ.أ.م لكن المناطق الأكثر تأثرا هي الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة التي تراجعت فيها هذه الاستثمارات بنسبة 48% سنة 2001 وبنسبة 56% سنة 2002. لكن خلال هذه الفترة استطاعت بعض الدول أن تحسن وضعها في استقبال إ.أ.م مثل الصين والهند.

Table: FDI flows relative to certain regions of the world (in billions $)

	inputs			
	2000	**2001**	**2002**	**2003**
Developed Countries	**1125**	**563**	**421**	**354**
EU 15	**689**	**357**	**287**	**252**
North America	**381**	**171**	**96**	**60**

Source: World Economic Unit (2007), World investment prospects to 2011, The Economist

ت- الانتعاش

منذ 2004 عرفت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاها نحو الصعود

Table: Movement IDE (billion USD)

	2003	**2004**	**2005**	**2006**
inputs	563	730	972	1335
outputs	546	817.6	891.5	1261

Source: World Economic Unit (2007), World investment prospects to 2011, The Economist

يمكن تفسير هدا الارتفاع بعدة عوامل.

- انتعاش عمليات الاندماج و الشراء بين الولايات المتحدة و أوربا و داخل الاتحاد الأوربي
- ديناميكية الاقتصاديات الصاعدة كالصين
- ازدياد عمليات إحالة الصناعات المستخدمة لليد العاملة نحو الاقتصاديات الصاعدة
- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الكبرى المنتمية للدول الصاعدة.

2. الأسواق المالية العالمية

سنتناول ثلاث نقاط: دور البورصة، العولمة المالية وعدم استقرار الأسواق المالية.

أ. **دور بورصة القيم:** البورصة هو السوق المالي الذي تتداول فيه الأوراق المالية وهي من ثلاثة أنواع:

- الأسهم وهي تمثل حصة من رأسمال الشركة وتمكن من الحصول على أرباح.
- السندات وهي عبارة عن دين وتمكن حاملها من الحصول على فوائد.
- بعض المنتجات المشتقة وعبارة عن عقود لأجل يتم تداولها في السوق.

للحصول على مال عادة ما تختار الشركة بين أسلوبين. **الأول** هو الاقتراض من البنك ودفع الفوائد. **الثاني** هو الدخول البورصة. هذا الدخول يسمح للشركة ببيع الأسهم والحصول على مال. والمقابل هو أن حامل السهم يحصل على نسبة من الأرباح وله رأي في تدبير الشرك. لكن بمجرد أن توضع في السوق فإن الأسهم سوف تخضع لتداول مستقل لا دخل للشركة فيه يمكن لسعرها أن يرتفع أو ينخفض.

لقد أدى تداول الأوراق المالية لظهور المضاربة و توجه أموال كثيرة الأسواق المالية للمضاربة لأنها تمكن من تحقيق أرباح خيالية. وبذلك أصبحت الأسواق المالية قلب الاقتصاد العالمي وأصبح لها دور أساسي في حركة الاقتصاد.
ولا يمكن لأي شركة أن تدخل البورصة لأن هناك شروط عديدة لولوج هذه السوق منها ما هو مرتبط بالحجم ومنها ما هو مرتبط بشفافية الحسابات.
ولمعرفة أداء السوق المالي فهناك وسائل لحساب فعاليتها ومن هذه الوسائل يجب التركيز على وسيلتين:

- مؤشر البورصة الذي يعطي فكرة عن أداء السوق مثال من هذه المؤشرات Nasdaq, Cac 40, DowJones
- رسملة البورصة. يعطي فكرة عن الأهمية الماكرو اقتصادية للسوق ويقاس بضرب عدد الأسهم المتداولة في سعرها الحالي.

رسملة البورصة = عدد الأسهم x السعر

نسبة رسملة البورصة من الناتج الداخلي الإجمالي

	1981	2000
الولايات المتحدة	43	**153**
الاتحاد الأوربي	20	**93**
دول أخرى لمجلس التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE	22	**63**
العالم	**29**	**35**

العولمة المالية

هذه العولمة ظهرت نظرا لحدوث ترابط وثيق وعلى مستويين:
-على المستوى الداخلي نلاحظ أن هناك ارتباط كبير بين مختلف الأسواق:

- السوق المالي: (البورصة).
- السوق البنكي عندما يكون هناك ارتفاع في نسب الفوائد فان الأموال تخرج من الأسواق الأخرى لتوضع في البنوك.
- السوق النقدي وهو السوق الذي تباع فيه النقود و العملات، حجم التداول في هذا السوق ارتفع سنة 2000 إلى 1700 مليار بينما كان أقل من 200 مليار سنة.86
- الأسواق الموازية التي تباع فيها العقود لأجل.

فالمضارب له الحق في التنقل في هذه الأسواق للبحث على أفضل فرصة للاستثمار.

وعلى المستوى الخارجي هناك ارتباط كبير بين مختلف الأسواق المالية العالمية. هذا الارتباط ناتج عن سلوك المضاربين الدوليين الذين يملكون محفظات مالية في كل الأسواق. وبذلك يقومون بتحويل أموال كبيرة جدا من سوق أخرى بحثا عن فرص أمثل لاستخدام المال. ومن هذا المنطلق فإن أزمة إذا حدثت في سوق فسرعان ما تتأثر الأسواق الأخرى وفي وقت وجيز، وقد نتج عن هذا عدم استقرار هذه الأسواق.

- **أهمية الأسواق المالية**

وتتجلى هذه الأهمية في العناصر التالية:

- ارتفاع عدد بورصات القيم: سنة 1981 كان عدد الدول التي تتوفر علة بورصة 47 فقط، هذا العدد ارتفع سنة 2000 109.
- خضوع الاقتصاد للمنطق المالية نظرا لأهمية الأسواق المالية فإن معظم الادخار بدأ يتوجه للمضاربة. ولذلك أصبحت الشركات تخضع للمنطق المالي لكي تزيد من سعر أسهمها. يجب على الشركة أن تحقق أرباحا كبيرة ولتحقيق ذلك تلجأ أحيانا كثيرة تسريح العمال، لتنسجم وأهداف المنطق المالي.
- ازدياد سرعة تداول الأسهم. هذه السرعة تعطينا فكرة عن عدد المرات التي ينتقل فيها السهم من مالك لآخر خلال سنة، ففي سنة 81 هذه السرعة بلغت 0,3%.في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن ثلث الأسهم هي التي انتقلت من يد للأخرى. أما في سنة 2000 فقد بلغت 2.2% هذا يعني أن كل سهم قد بيع أكثر من مرتين في السنة.

ب. عدم استقرار الأسواق المالية

لقد ساهمت العولمة المالية في خلق وضع غير مستقر عبر مختلف مناطق العالم. فسرعة تنقل الأموال عبر هذه الأسواق جعلها جد حساسة لأي طارئ ولو بسيط، وهذه الحساسية المرتفعة عادة ما تؤدي أزمات ويتميز الوضع الذي خلفه عدم الاستقرار بثلاث خصائص.

- **أزمات متواصلة**. تتعرض الأسواق المالية لأزمات متتابعة ففي سنة 97 هزت الأزمة الأسيوية أسواق العالم. وفي سنة 98 حدث نفس الشيء لأمريكا اللاتينية وتبعتها روسيا،نفس الشيء حدث بعد سنة 2001 حيث عرفت الأسواق المالية هبوطا تاريخيا: نزل المؤشر الفرنسي (CAC 40) ب 56% من قيمته. الألماني (DAX) نزل ب 65% أما المؤشرات الأمريكية فقد نزل S&P 500 ب 44% و NASDAQ ب72%. وترجع أسباب هذه الأزمة الهبوط الحاد الذي عرفته أسهم شركات التكنولوجية الجديدة و تراجع نسب النمو وكذلك فقدان الثقة الذي صاحب الفضائح الكبرى التي تورطت فيها شركات أمريكية كبرى مثل K-MART ,WORLDCOM ,Enron ...
- **سرعة الانتشار**. تتميز العولمة المالية بخاصتين
  - الخاصية الزمنية. تقليص وقت أخد القرار بالنسبة للمتعاملين. هذا التقليص يفضي سلوكيات لا عقلانية.
  - الخاصية المجالية. فالمسافة الجغرافية لم يعد لها اعتبار في المعاملات المالية يمكن لأزمة أن تندلع في سوق ثم تنتشر في العالم دون اعتبار للحدود والمسافات. فالأزمة الأسيوية خير مثال لذلك حيث ابتدأت بتحفيظ قيمة العملة التايلاندية وانتهت باهتزاز جميع الأسواق العالمية.
- **ظاهرة الفراشة.** سرعة انتشار الأزمات المالية أصبحت أيضا تخضع لظاهرة الفرشة المقتبسة من الأرصاد الجوية فهذه الظاهرة تقول بأن حركة جناحي الفراشة في اليابان إذا وجدت الظروف الملائمة للتضخيم يمكن أن تحدث إعصارا في أمريكا، وهذا يعني أن الأسواق المالية يمكن أن تهتز حتى للأحداث البسيطة ولو كانت بعيدة، ومثال ذلك يتجلى في تحفيظ العملة التايلاندية وما صاحبه.

3. الأزمة المالية2008 : أسبابها وآثارها

أهتز العالم منذ شهر سبتمبر على وقع أزمة كونية توشك أن تعصف بالاقتصاد العالمي برمته و مصدر هذه الأزمة ناتج عن الاختلالات العميقة التي عرفتها الرأسمالية المالية. هذه الاختلالات تجلت بوضوح في تعاقب الأزمات المالية و البنكية منذ أكثر من عقدين من الزمن بحيث كنا على موعد مع الأزمة كل سنتين تقريبا. رغم شدة تأثير هذه الأزمات فإن النظام الرأسمالي كان يمتص هزاتها. لكن الأزمة التي نعيش مراحلها الآن تختلف عن سابقاتها لأنها أصبحت تهدد أركان الرأسمالي برمته.

الأسباب

تسمى هذه الأزمة بأزمة القرض العقاري (subprime) لأن هذا القطاع كان النواة الأولى التي فجرت الأزمة. بعد سنة 2001 التي عرف فيها العالم أزمة مالية حادة قام البنك المركزي الأمريكي بتخفيض نسب الفائدة من 6.5 حدود 1 في المائة أملا في إنعاش النشاط الاقتصادي الذي اعتراه الانكماش و كذلك أنعاش الأسواق المالية. و قد ترتب عن ذلك ارتفاع حاد في وثيرة القروض الاستهلاكية خاصة العقارية منها. انتعش قطاع العقار بشكل سريع مما أدى الزيادة في الأثمان التي تضاعفت ما بين 97 و 2006. ويرجع السبب في ذلك سلوك المؤسسات المالية التي رفعت عنها كل القيود و سارعت الإفراط في القروض العقارية. في هذا الإطار بدأ انتشار ما يسمى بالقروض العقارية الحاملة للمخاطر (subprime mortgage). سارع النظام المصرفي الأمريكي توسيع دائرة هذه القروض لأنها كانت نسب فوائدها تفوق القروض العادية بأربع خمس نقاط. والضمانة الوحيدة الموجودة لدى البنوك هو سعر العقار الممول و المرتفع باستمرار. و بالتوازي مع ذلك وقعت زيادة حادة في مديونية الأسر التي أصبحت قدرتها على التوفير سلبية بمعنى أن ما توفره الأسرة شهريا لا يسمح بسداد أقساط الديون.

في خضم ارتفاع حجم القروض العقارية ذات المخاطر قامت المؤسسات المصرفية بتسنيد هذه القروض و تحويلها أوراق مالية تهافت العالم على اقتنائها بعد أن اعتبرت وكالات التنقيط أن هذه الأوراق مضمونة الربح. هكذا سارعت المؤسسات المالية عبر العالم شراء هذه الأوراق بعشرات الملايين من الدولارات.

لكن الوضع تغير الأمر عندما قام البنك المركزي الأمريكي برفع نسبة الفائدة مما دفع بالمؤسسات المصرفية الزيادة في فوائد القروض العقارية الشيء الذي أثقل كاهل ملايين المقترضين ودفع الكثير منهم العجز عن أداء أقساط الديون. لاسترداد أموالها قامت المصارف بإعادة بيع آلاف المنازل مما أسفر عن حدوث انخفاض حاد في أسعار العقار. و قد ترتب عن هذا التراجع أثرين مترابطين:

الأول تمثل في عدم قدرة المصارف على استرداد ديونها مما قلص بشكل حاد من حجم السيولة لذا هذه المؤسسات الشيء الذي ترتب عنه فقدان الثقة بين البنوك حيث عاد الاقتراض فيما بينها شبه مستحيل. رغم قيام الدول بضخ عشرات الملايين من الدولارات كسيولة في النظام المصرفي إلا أن وضع البنوك بقي غير مستقر، و هذا ما أدى بأسهمها الهبوط الحاد في الأسواق المالية ودفع ببعضها الإفلاس: كليمان بروذرز (Lehman Brothers) رابع بنك أعمال في الولايات المتحدة، الذي كان يملك من الأصول في أواخر ماي 640 مليار دولار. أما البعض الآخر تم إنقاده من طرف مؤسسات أخرى (Bear Stearns,
Washington Mutual, Merrill Lynch).
كما تم تأميم أغلبية المؤسسات المالية ذات الصعوبات. أول من تبنى هذا الإتجاه التأميم هي الدول التي كانت تتبنى النهج اللبرالي و هي الولايات المتحدة و بريطانيا.

الثاني تجلى في الهبوط الحاد الذي عرفته الأوراق المالية المرتبطة بالقروض العقارية حيث تحولت أوراق خبيثة انتشرت عبر العالم و أصبحت تهدد الاستقرار المالي لكل المؤسسات التي ضاربت في هذه الأوراق. ولذلك أصبح هاجس النظام الرأسمالي المالي هو التخلص من هذه الأوراق. في هذا الإطار صوت الكونغرس الأمريكي لصالح خطة أولية ب700 مليار دولار أهم أهدافها أن يتخلص النظام المالي من الأوراق الخبيثة أو المسمومة.

الانعكاسات

سوف نتناول هذه الانعكاسات على المستوى المالي و على المستوى الاقتصادي ثم نتساءل في الأخير إمكانية تأثير الأزمة على الاقتصاد المغربي.

على المستوى المالي كان لأزمة القرض العقاري أثر كارثي النظام المالي العالمي. في الولايات المتحدة بلغت الخسائر في قطاع العقار، حسب بعض التقديرات، ما يقرب من 5000 مليار دولار. أما تراجع البورصات فقد أسفر عن خسائر تفوق 8000 مليار دولار.

بعد ذلك انتقل تسونامي الأزمة المالية أوروبا حيث هوت البورصات و فجأة وجدت معظم المصارف الأوربية نفسها في وضع كارثي. وقد ارتبكت دول الاتحاد الأوربي في نوع السياسة الواجب اتحادها حيث بدأت بسياسات فردية لكن أمام هول الكارثة لجأت لم الجهود لمواجهة الأزمة إذ عبرت عن استعدادها لضخ ما يفوق 1873 مليار أورو موجهة تأميم بعض المصارف أو المساهمة في رأسمال أخرى و ضمان السيولة والقروض بين البنوك، بالإضافة ضمان الودائع. لم يقتصر الأمر على أوربا بل انتقلت عدوى الأزمة الأميركية جميع أنحاء العالم حيث عرف المؤشر العام هبوطا حادا في أسواق المال الآسيوية و كذلك في روسيا و البرازيل و الشرق الأوسط. و قد وصف ألآن جرينسبان المحافظ الأسبق للمصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) الاضطراب الحالي الذي تشهده أسواق المال بأنه "تسونامي ائتماني لا يحصل إلا مرة في القرن."

و يلاحظ أن الأسواق المالية الكبرى قد فقدت، حدود أواخر أكتوبر، حوالي 50 في المائة من رسملتها منذ بداية السنة الشيء الذي ترتبت عنه خسائر تفوق 25000 مليار دولار وهذا العدد يفوق بمرتين ونصف الناتج الداخلي الإجمالي الأمريكي.

- **على المستوى الاقتصادي**. ما كان يخشاه المحللون هو أن تنعكس الأزمة المالية على المستوى الاقتصادي. و هذا ما حدث بالفعل فالأزمة لم تعد تقتصر على الجانب المالي بل استمرت تداعياتها الاقتصاد الحقيقي مع ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فالولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية. وتجدر الإشارة أن أزمة البنوك ستجعلها أقل مقدرة على تقديم القروض، والذي سيؤدي بالتالي خفض النشاط الاقتصادي، ليس فقط في الولايات المتحدة بل في أنحاء مختلفة من العالم. و واضح أيضا أن المسألة تتعدى أزمة قروض الرهن العقاري بطاقات الائتمان و قروض شراء السيارات.

كما أن انفجار الفقاعة العقارية الأميركية كان عاملاً مهماً لهبوط أسهم الشركات الأخرى غير العاملة في القطاع العقاري. نفس الشيء وقع في دول أخرى حيث هبطت أسهم شركاتها العقارية وغير العقارية. لذلك أصبحت شركات القطاع الإنتاجي في معظم الاقتصاديات المهمة تواجه تحديين. الأول يتمثل في تراجع الطلب نتيجة الكساد الاقتصادي الذي ردف الأزمة المالية. الثاني يتجلى في تراجع أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية. الشيء الذي دفع هذه الشركات مراجعة توقعاتها و الإعلان عن إمكانية انخفاض أدائها في غضون الأشهر المقبلة. هذا يؤشر على أن

الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من التباطؤ الحاد بعد أن لحقت به صدمتان هائلتان، هما طفرة أسعار النفط و المواد الأولية، و اتساع نطاق الأزمة المالية، و ما من بلد سوف يكون محصنا تماما من آثارها على الاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً: على مستوى تكنولوجيا التواصل والمعلومات

تكنولوجيا التواصل والمعلومات هو الاختراع الرئيسي في آخر القرن الماضي الذي سيغير معالم الاقتصاد العالمي ويتجلى هذا في بروز مجموعة من الثورات من ناحية ومن ناحية في اندماج هذه الثورات مما ساهم في ظهور مفهوم القرية الكونية

1. **تكنولوجيا التواصل والمعلومات: مجموعة الثورات**

هناك ثلاث أنواع من الثورات

أ- **ثورة الإعلام**

مدعما بالتكنولوجيا الرقمية والأقمار الاصطناعية أصبحت صورة الإعلام الجديدة تتميز:

- ظهور وسائل جديدة للإعلام (الأنترنيت)
- بروز قنوات فضائية عالمية مما سيؤدي عولمة الصورة.
- ارتفاع حاد في حجم المعلومات المذاعة مما يضع المجتمعات المعاصرة في حالة الإشباع ويحولها مجتمعات فرجة.

ب- **الثورة المعلوماتية**

تتميز بثلاث اتجاهات

- اتجاه نحو زيادة القوة. هذا الاتجاه يؤكد قانون مور MOORE الذي يقول بأن قوة الكمبيوتر تتضاعف كل ستة أشهر وبنفس الثمن.
- اتجاه نحو زيادة القدرة على التخزين.
- اتجاه نحو تصغير الحجم.

ت- **ثورة الاتصالات**

لقد تغيرت صورة الاتصالات باستعمال مجموعة من التكنولوجيات. الأقمار الاصطناعية – أجيال الهاتف الخلوي....

2. **زواج القرن**

وقد تم هذا الزواج عبر مرحلتين. مرحلة زواج المعلومات بقطاع الاتصالات الشيء الذي أدى ظهور الأنترنيت. مرحلة زواج الأنترنيت بالإعلام.

- ثورة الأنترنيت

وهو عبارة عن وضع العالم في شبكة كونية مما يضع أي فرد في العالم أما سيل عرم من المعلومات والمعارف الشيء الذي يؤدي إعادة النظر في مفاهيم الزمن والحدود والمسافة والمجال.

- ثورة القرن

وهي نتيجة للزواج بين الأنترنيت والإعلام وقد ابتدأ هذا الزواج بالاندماج الذي وقع سنة 98 بين شركتين أمريكيتين وهما AOL المتخصصة في خدمات الأنترنيت و Time Warner المتخصصة في الإعلام.

مع ظهور ADSL أصبح من الممكن استقبال الإشارات التلفزيون عبر الأنترنيت.

المبحث الثاني
الفاعلون في الاقتصاد العالمي

أولاً: الشركات العابرة للدول
1. مكانة الشركات العابرة للدول
2. أصناف الشركات
3. الأسباب التي تدفع الشركات للتوجه الخارجي
4. استراتيجيات الشركات

ثانياً: الدول.
1. تطور دور الدولة.
2. العلاقة بين الدول والشركات العابرة للدول.

ثالثاً: المجموعات الإقليمية
1. أسباب الظهور
2. أهمية المجموعات الإقليمية

هناك ثلاث فاعلين في الاقتصاد العالمي: الشركات العابرة للدول الدول والمجموعات الإقليمية.

أولاً: الشركات العابرة للدول

سوف نتحدث عن مكانة هده الشركات عن أصنافها عن أسباب توجهها الخارج و عن استراتيجيتها.

1. مكانة الشركات العابرة للدول

يصل عدد هذه الشركات 60.000 شركة وتمتلك ما يقرب 800.000 فرع في الخارج. يصل حجم مساهمتها في الإنتاج العالمي 25%. من بين المائة شركة الأولى في العالم نلاحظ أن 90% تنتمي لدول الثالوث Japon, UE ,USA.سنة 1999، ثلاثة فقط من بين المائة الأولى من هذه الشركات تنتمي للدول النامية وتشغل هذه المائة ما يقرب من ست ملايين شخص.

الشركات الكبرى حسب رقم المعاملات لسنة 2006 (مليار)

الاسم	الدولة	القطاع	رقم المعاملات	عدد المشغلين
Exxonmobil Corporation	الولايات المتحدة	النفط	**365.5**	**82.100**
Royal Dutch/Shell Group	بريطانيا	النفط	**319**	**108.000**
Wal-Mart Stores	الولايات المتحدة	التوزيع	**345**	**1.910.000**
British Petroleum	بريطانيا	النفط	**270.5**	**97.100**
Toyota Motor	اليابان	السيارات	**206**	**300.000**
General Motors	الولايات المتحد	السيارات	**207**	**280.000**

2. أصناف الشركات

هناك ثلاث أنواع من الشركات
- الشركات الدولية International firms هذه الشركات تنتج في بلد واحد ثم تصدر بلدان أخرى.
- الشركات المتعددة الجنسيات وهي الشركات التي تمتلك فروع إنتاج في مجموعة من الدول.

- الشركات العابرة للدول هذه الشركات تمتلك شبكة كونية من الفروع التي تمكنها من تبني استراتيجية كونية.

3. **الأسباب التي تدفع الشركات للتوجه الخارجي**

- الأسباب التجارية: الشركة تلجأ فتح فروع في بلدان أخرى إما لمحاولة الاقتراب من السوق المحلية لهذه البلدان أو لتجنب الرسوم الجمركية.
- أسباب عقلنة الإنتاج. عندما تلجأ الشركة لفتح فرع لها فهذا يفسر:
  - إما بمحاولة الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة.
  - أو بمحاولة الاقتراب من مصادر المواد الأولية.
  - أو بمحاولة تفكيك سيرورة الإنتاج لغرض الاستفادة من المزايا التي يقدمها مجال كل دولة.

4. **استراتيجيات الشركات**

هناك نوعين من الاستراتيجيات.

- الاستراتيجيات الدولية وهي من فعل الشركات المتعددة الجنسيات، وهي تمتاز بكونها تسلك استراتيجيات وطنية متعددة. فكل فرع وإن كان تابعا للشركة الأم فأنه ملزم بإتباع سياسة محلية آخذا بعين الاعتبار المحيط المحلي لكل بلد بذلك فإن كل فرع يبقى مستقلا في تبني السياسة المناسبة للسوق المعني فهو مطالب بوضع المنتوج والتسويق والتوزيع المناسب محليا.
- الاستراتيجيات الكونية وهي من فعل الشركات العابرة للدول وتعتمد على الشبكة العالمية للفروع وبذلك فإن الاستراتيجية المتبعة تعد استراتيجية موحدة وكونية وتلتزم كل الفروع بالمساهمة في صياغتها وتنفيذها.

ثانياً: الدول.

1. **تطور دور الدولة.**

- دور الدولة في الاقتصاد الدولي.

في فترة الاقتصاد الدولي التي امتدت من أزمة 29 بداية الثمانينات كانت الدولة تضطلع بدور مهم وذلك على مستويات مختلفة:

- التقنين: خلال هذه الفترة كانت الدولة تقنن كثيرا من القطاعات الاقتصادية منها النقل، الاتصالات، الإعلام...
- التدخل: إضافة التقنين فإن الدولة تتدخل مباشرة في قطاعات اقتصادية وذلك بالاستثمار فيها.
- مراقبة أهم المؤشرات الاقتصادية: هذه المراقبة تتجلى في التحكم في المؤشرات النقدية والمالية والمرتبطة بالميزانية.

- دور الدولة في الاقتصاد العالمي:

مع ظهور العولمة وسوف نلاحظ:

أ. تراجع دور الدولة وهذا التراجع يتجلى في:

- فك التقنين وتحويل القطاعات المقننة من الخضوع لقوانين الدولة الخضوع لقوانين السوق. في البداية مس هذا التوجه قطاع النقل وثم انتقل الاتصالات ثم الإعلام ثم الكهرباء...
- التحرير: ويتمثل هذا في رفع كل المعوقات التي تعوق تفعيل قوانين السوق.
- الخصخصة.

ب. فقدان التحكم في كثير من المؤشرات الاقتصادية؛ النقدية والمالية.

ج. اتجاه جعل السياسات الاقتصادية تحدد لا من طرف الدولة ولكن من طرف مؤسسات إقليمية أو دولية. كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي...

2. العلاقة بين الدول والشركات العابرة للدول.

عرفت العلاقة بين الدول والشركات العابرة للدول ثلاث مراحل.

- مرحلة الاتحاد.

تزامنت هذه المرحلة مع فترة صعود الشركات المتعددة الجنسيات. هذه الشركات كانت بحاجة الدول لتدعيم بعدها الدولي. لذلك قامت الدول بتسهيل التجارة بين الأمم لتمكين شركاتها بغزو العالم. وعندما تصبح الشركة دولية فإنها ستساهم في تدعيم موقع دولتها. ولذلك عادة ما يقال: "ما هو جيد لجنرال موتور فهو جيد للولايات المتحدة".

- مرحلة الانفصال.

ظهرت هذه المرحلة مع بزوغ الاستراتيجيات الكونية للشركات. فالشركة العابرة للدول تحسب مصالحها آخذة بعين الاعتبار المجال الكوني وليس المجال الوطني للدولة التي تنتمي إليها. وهذه المصالح قد لا تكون في مصلحة الدولة التي تحمل جنسيتها. وخير مثال على ذلك عملية النزوح التي عادة ما تلجأ إليها هذه الشركات. فعندما تقوم الشركة بإغلاق مصنع لها في بلدها وتحويل هذا المصنع بلد آخر فهذا يخدم مصالح الشركة لكن لا يخدم مصالح الدولة. ومن هنا يمكن إعادة صياغة المقولة السابقة: "ما هو جيد لجنرال موتورس ليس بالضرورة جيد للولايات المتحدة".

- مرحلة الدفاع عن المجال الوطني.

نظرا لهذا التعارض في المصالح فإن الدول ستتحول من الدفاع عن شركاتها إلى الدفاع عن المجال الوطني. هذا المجال يجب أن يكون منافسا للمجالات الأخرى على مستوى جلب الاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا. فالأولوية هنا تعطى لكل شركة (محلية أو أجنبية) تقرر الاستثمار في البلد.

ثالثاً: المجموعات الإقليمية

سوف نتحدث عن أسباب الظهور وعن أهميتها.

1. أسباب الظهور

بعد الحرب العالمية II ظهرت قوة اقتصادية وعسكرية بسطت نفوذها على العالم. هذه القوة هي الولايات المتحدة. وترجع أسباب هذه القوة إلى اتحاد 50 ولاية و اتساع الرقعة الجغرافية التي تمتد عليها هذه الولايات. أمام هذه القوة أصبحت الدول المنافسة لهذا البلد متأكدة بأنها ستخسر المواجهة إذا قامت بها كل دولة على حدة. لتحقيق مكاسب في المواجهة الاقتصادية أصبح ضروريا تشكيل مجموعة إقليمية.

وقد فطن الأوربيون إلى أهمية هذا التحدي فانخرطوا في مسلسل الاندماج الاقتصادي منذ عقود من الزمن. وقد كان لنجاح التجربة الأوربية أثر إيجابي على حفز الدول الأخرى على الدخول في مسلسل الاندماج الاقتصادي حيث ظهرت مجموعة من التجارب خاصة في شرق آسيا وأمريكا الشمالية. لكن بقيت مناطق لم تعرف أي تجربة فعلية للاندماج الاقتصادي الإقليمي ومن هذه المناطق إفريقيا والعالم العربي.

2. أهمية المجموعات الإقليمية

إذا كان الاقتصاد الدولي مجال للمواجهة الاقتصادية بين الدول فإن الاقتصاد العالمي هو مجال للمواجهة بين المجموعات الإقليمية. حاليا أحجام التبادل الكبيرة (تجاري، مالي، ثقافي) تتم بين المجموعات الإقليمية. فالدول الخارجة عن هذه المجموعات عادة ما تتراجع مساهمتها في الاقتصاد العالمي. فمستقبل الدولة التي تعمل لوحدها فيه خطورة إلا إذا كانت الدولة كبيرة جدا مثل الصين. لإبراز قوتها يجب على كل دولة أن تكون طرفا في مجموعة إقليمية.

المبحث الثالث
انعكاسات الاقتصاد العالمي

أولاً: الآثار الاقتصادية
1.1.IV. اتجاهات التحرير
IV.2.1. آثار الشركات العابرة للدول
IV.3.1. آثار العولمة المالية
ثانياً: على الصعيد السياسي
ثالثاً: على الصعيد الثقافي.

انعكاسات الاقتصاد العالمي متعددة و مختلفة و يصعب حصرها. تحديد هذه الانعكاسات يثير خلافا بين الاقتصاديين. إذا كان من السهل الوقوف على الآثار الاقتصادية فانه من الصعب قياس الآثار الاجتماعية و السياسية و الثقافية.

أولاً: الآثار الاقتصادية

سنتناولها على مستوى تحرير الاقتصاد على مستوى دور الشركات العابرة للدول و على مستوى خضوع الاقتصاد للمنطق المالي.

1. اتجاهات التحرير

رغم الجهود التي بذلت في مجال تحرير التجارة فان مبدأ حرية التبادل ليس مبدأ واقعا على الأرض على المستوى الدولي. فاندماج الأسواق الدولية قد عرف نوعا من التراجع. أما انخفاض الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض القطاعات المحمية كالفلاحة فلا يزال يطرح إشكالا بين الدول. هذا التعثر في المفاوضات يبين أي حد تعتبر المنفعة الدافع الأساسي للأطراف المفاوضة في المنظمة العالمية للتجارة و ليس الهدف هو تحقيق حرية التبادل المؤدية التوزيع الأمثل للموارد.

فالمحرك الأساسي إذا هو تحقيق المصلحة الوطنية. و لذلك أصبحت هذه المنظمة حلبة للصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى مما ساهم في تكبيل المنظمة و تأزمها. لهذا السبب توجهت الدول المتقدمة الدول النامية لتعقد معها اتفاقات ثنائية حيث يسهل عليها أن تفرض الشروط التي تريد دون أن تواجه بأي مقاومة. مما يفضي اتفاقيات غير عادلة لا تخدم مصالح الدول المتخلفة.

بالإضافة ذلك فان شعوب الدول المتقدمة قد بدأت تدريجيا تناصب العداء لفلسفة التحرير بحيث ترى أنها هي السبب في تنامي البطالة و الفقر عبر العالم. الاحتجاجات التي شهدتها سياتل سنة 99 اثر انعقاد دورة المنظمة العالمية للتجارة تؤكد تنامي موجة الرفض. الاندماج العالمي الذي يبتغيه رافعي لواء التحرير بدأ يتعثر ليس لتعثر المفاوضات فقط و لكن لظهور بعض الموصفات التعجيزية (مواصفات صحية، مواصفات اجتماعية، مواصفات بيئية) التي تضعها الدول الصناعية و تعيق التبادل.

على مستوى التوزيع نلاحظ أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأساسي من العولمة التي ساعدت في تفاقم الهوة بين الشمال و الجنوب. الاقتصاد العالمي لم يساهم في التوزيع الأمثل للموارد بل ساهم في تزكية الفوارق سواء داخل الدول الصناعية أو بين هذه الدول دول الجنوب.

2. آثار الشركات العابرة للدول

على مستوى التبادل نلاحظ أن استراتيجيات النزوح التي تتبناها هذه الشركات قد غيرت معالم التجارة الدولية. فسيول التبادل بدأت تتم داخل شبكات فروع هذه الشركات مما سيغير معالم بين الأنظمة الإنتاجية الوطنية. هذا التوجه يفسر تصاعد تجارة المنتجات نصف مصنعة. فالتجارة الدولية تتم أكثر بين دول متشابهة و تخص أكثر منتوجات متشابهة.

نظرا لبعدها الكوني فان هذه الشركات قد قلصت من سلطة و نفوذ الدول المضيفة لأنها تعيق قدرتها على إنجاح السياسة الاقتصادية المحلية. هناك كثير من المجالات يظهر فيها التعارض بين هذه الشركات و الدول و يتجلى ذلك على مستوى الميزان التجاري و الربح الذي تبتغيه الشركة من الفرع.

3. آثار العولمة المالية

على المستوى المالي ساهمت العولمة في إنشاء سوق كونية للرساميل يسيطر عليها هيئات استثمارية عملاقة هدفها هو الربح الأقصى. و ترجع أسباب ذلك انفتاح الأسواق على الصعيد العالمي و انفتاح الأسواق على المستوى الداخلي حيث لم تعد هناك حواجز بين السوق المالي و السوق النقدي و السوق البنكي و الأسواق الموازية. بذلك أصبح رأس المال يمتلك حرية كبيرة في التنقل من ورق مالي لآخر ومن بلد لآخر. هذه الحرية هي السبب الرئيسي في عدم استقرار الأسواق المالية. النظام المالي العالمي الآن يحكمه المدى القصير و يدار بتعاقب فترات الارتفاع الحاد و فترات الهبوط الحاد.

خضوع الاقتصاد للمنطق المالي يجعله حبيس الاهتزازات المالية المتعاقبة مما يؤدي صدمات على مستوى الاستثمار و الاستهلاك. كما أن هذه الاهتزازات المالية لها وقع كبير على الدول الصغيرة التي لا تملك القدرة على الاستعداد أو على مواجهة الأزمات المالية.

ثانياً: على الصعيد السياسي

الدولة القومية هي الوحدة الأساسية للنظام الدولي و هي يومنا هذا مكونه الأساسي. لكن منذ سنين نلاحظ أن الدور المهيمن للدولة بدأ يتراجع مما دفع بعض الكتاب القول بأن الدولة ستتلاشى تاركة المجال لنظام كوني تسوده العولمة.

هناك مجالين في دور الدولة يمكن للعولمة أن تؤثر فيهما هما السيادة و القدرة على الفعل. هناك عوامل كثيرة يمكن أن تؤثر في هذا المجال أو ذاك منها الضغوط التي تضعها الأسواق المالية الدولية على الحكومات و هناك ضغط الشركات العابرة للدول. وقد تعزز هذا التوجه بموجة فك التقنين التي تبنتها مختلف الدول و بصعود دور المؤسسات الدولية كالبنك الدولي التي تصاعدت قوتها التقريرية.

يمكن أن نذهب بعيدا و نقول بأن تنظيم التراب الوطني بدأت الدولة تفقد السيطرة عليه. فالشركات العابرة للدول التي تتبنى نمط إنتاج عالمي يجعلها المقرر الأساسي في تحديد نوع الأنشطة التي ستقوم في المحيط الوطني. و يتم هذا التحديد إما بإنشاء الفروع أو بنظام الإحالة.

كما أن هناك عوامل غير اقتصادية أثرت بشكل كبير على سلطة الدولة و تتجلى في ظهور شبكات الاتصال و كذلك قنوات إعلامية عبر الأقمار الاصطناعية الشيء الذي افقد الدولة القدرة على مراقبة ما يستقبله مواطنوها. و مع ظهور الأنترنت أصبحت الدولة غير قادرة على التحكم في السيول التي تخترق حدودها.

و من بين العوامل الغير اقتصادية التي تؤثر على السيادة يمكن الحديث عن ظهور ما يسمى بالاتفاقيات الدولية (اتفاقية حقوق الإنسان٬ حقوق الطفل٬ حقوق المرأة).

ثالثاً: على الصعيد الثقافي.

مع تنامي ظاهرة العولمة هناك نمطا ثقافيا يتجه لسيادة العالم. هذا النمط هو النمط الغربي حيث نلاحظ أن مكونات عديدة من الثقافة قد تأثرت بالعولمة. من بين هذه المكونات نذكر الأنماط الاستهلاكية. بعض المنتوجات ككوكا كولا و ملابس جينز و المسلسلات الأمريكية أصبحت تستهلك عالميا. نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة لأنماط تنظيم الإنتاج والتي تستمد مبادئها من الدول الغربية. و تتجلى هذه المبادئ في التنظيم الرأسمالي و في السعي لتحقيق أكبر ربح و في الرفع من وثيرة الإنتاج عبر تقسيم العمل. أما علاقات الإنتاج فأصبحت متشابهة عبر ربوع العالم تحت تأثير الشركات العابرة للدول.

لقد ساهم هذا التطور في ظهور قيم تصف نفسها بالكونية رغم مقاومة الثقافات المحلية. تتجلى هذه القيم على شكل شروط تفرض على بقية العالم خاصة فيما يخص المساواة بين الرجل و المرأة و فيما يخص عدد الأطفال لكل أسرة ناهيك عن حقوق المرأة و الطفل و الإنسان.

أما الوسائل المستعملة لتغريب العالم فكثيرة نذكر منها على وجه الخصوص الإعلام ثم الشركات العابرة للدول التي تشيع منتجات و خدمات و أنماط استهلاكية تتعارض والحاجيات الأساسية لسكان الدول النامية. الشيء الذي ساهم في بروز امبريالية ثقافية تهدد جميع الثقافات.

هنا لا بد من الإشارة أن النمط الثقافي الغربي هو كسائر الثقافات الأخرى نمط محلي يحمل قيم محلية. لكن بفضل قوته الاقتصادية و سيطرته على العالم حول قيمه المحلية قيم كونية لبسط نفوذه أكثر. هذا مع العلم أن القيم لا يمكن أن تكون إلا مشتركة.

أمام هذا التوجه الكاسح نلاحظ أن هناك رد فعل لكثير من الثقافات الأخرى و التي بدأت تقاوم من أجل البقاء و إثبات الذات. في كثير من مناطق العالم يلاحظ تنامي الحس القومي أو الوطني أو الديني. هذا الحس قد يميل في بعض الأحيان التطرف و رفض الآخر.

الفصل الثاني
تأثر الدول العربية والمصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية

المبحث الأول
تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية

أولاً: الآثار السلبية

وعن آثار هذه الأزمة على الدول العربية فلإلقاء الضوء على هذه الآثار يمكن أن نقسم الدول العربية من حيث حجم تأثرها بهذه الأزمة إلى قسمين رئيسيين، وهما: **الدول النفطية الغنية** ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي والتي نالت حصة الأسد من تأثير هذه الأزمة على الدول العربية، **والدول غير النفطية** المتبقية سواء الفقيرة منها أو متوسطة الدخل وكان تأثرها أقل نسبة للقسم الأول.

أما تأثير الأزمة على الدول النفطية الغنية التي صنفها البعض بأحد أكبر الخاسرين عالمياً جراء هذه الأزمة فتتمثل في الأمور التالية:

1. تعرضها للخسارة المالية جراء استثمار أموالها في المؤسسات المالية الأمريكية وقد قدرت بعض الإحصائيات الخسائر التي لحقت بدول الخليج جراء الأزمة الراهنة بحوالي 2.2 تريليون دولار وهذا الرقم هو أكثر من ضعف ناتج دول الخليج المحلي البالغ 900 مليار دولار [2].

2- ويذكر أن الصناديق السيادية التابعة لدول الخليج والتي تتكون من عائدات النفط والاحتياطيات النقدية الأجنبية قد خسرت وفق بعض التقديرات والإحصائيات ما يقارب 400 مليار دولار، وتملك دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر صندوق سيادي في العالم بمبلغ قدره 968 مليار دولار، والسعودية 370 مليار، والكويت 264 مليار، ولقطر وعمان والبحرين صناديق سيادية بمبالغ أقل من نظرائها. وتعود خسارة هذه الصناديق إلى الاستثمارات في كثير من المؤسسات والبنوك الأمريكية التي تعرضت للأزمة بصورة شهر سبتمبر لوحده واستمرت الخسارة في الأشهر التي تلتها.

3- انخفاض سعر برميل النفط مما يؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي وتقليل حجم النمو فقد توقع أحمد الجويلي تقلص نسبة النمو في الدول العربية بسبب انخفاض سعر النفط من 5% إلى 3%، كما أن انخفاض سعر برميل النفط أثر على ميزانيات دول الخليج لعام 2009 وعلى الخطط العشرية لهذه الدول التي بنتها على توقع أن يكون الحد الأدنى للبرميل يتراوح بين 80 و 90 دولار، و انخفاض سعر برميل النفط سيؤدي إلى تقلص النفقات الحكومية مما سيصيب قطاعاً عريضاً من أوساط الناس في مجالات الصحة والتعليم والغذاء، هذا وتوقعت مؤسسة ميريل لينش المصرفية الأميركية، تهاوي أسعار النفط، إلى حوالي 25 دولاراً فقط للبرميل، وأرجعت المؤسسة هذه التوقعات إلى تقلص الطلب على النفط في الدول الكبرى المستهلكة لهذه السلعة الاستراتيجية وعلى رأسها الولايات المتحدة، جراء الركود الاقتصادي.

4-تعطل وتعرقل بعض من المشاريع الضخمة سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذا بقية

[2] فقد صرح الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي بتاريخ 29 تشرين ثاني ونشرته صحفية ("الحياة" اللندنية) بأن الخسارة المتوقعة للاقتصاد العربي نتيجة ألازمه المالية العالمية يبلغ نحو 2.5 تريليون دولار أميركي.

دول الخليج والتي تقوم بها كبرى الشركات العقارية والشركات النفطية التي تأثرت تأثراً كبيراً بالأزمة حتى أن أسهمها قد فقدت أكثر من ربع قيمتها إلى الآن، كما أن ارتفاع أسعار مواد البناء أدى إلى زيادة باهظة في تكاليف المشاريع الجديدة.

5-الأتاوات التي تفرضها الدول الكبرى على دول الخليج القاضية بضرورة تقديم المعونات المستعجلة للدول الكبرى ومؤسساتها المالية المتعثرة، باعتبار هذه الدول مخزناً للنفط والمال [3]، وبسبب الضعف السياسي التي تعانيه الدول العربية وارتباطها سياسياً واقتصاديا بالغرب فقد استجاب الحكام وأصحاب القرار لهذه الضغوط الغربية. وبالمجمل فقد قدر بعض الخبراء الإقتصاديين الخسائر التي تعرضت لها دول الخليج بـ 50% من استثماراتها المحلية والدولية على مستوى الدول والأفراد.

أما تأثير الأزمة المالية على بقية الدول العربية فهي وإن كانت أقل تأثراً بهذه الأزمة بسب عدم ولوغ هذه الدول في التجارة العالمية بسبب فقرها وضعفها الاقتصادي فهي تشترك مع غيرها من دول الخليج في بعض الآثار وتفترق عنها في أمور أخرى.

ثانياً: الآثار الإيجابية

على الرغم من السلبيات والنظرة المتشائمة على الاقتصاديات سواء كانت عينية أم مالية لدى الدول والحكومات إلا أنها حملت في طياتها إيجابيات للمجتمع ومن أهم تلك الإيجابيات:

- انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ: حيث انخفض سعر برميل النفط بنسبةى70 % مما أدى إلى انخفاض أسعار مواد أخرى.

انخفض سعر الحديد بنسبة قدره 50%.

- تراجع معدل التضخم حتى وصل إلى أدنى مستوى.

- الجدير بالذكر انه بناء على تراجع التضخم خفض البنوك المركزية في الوطن العربي سعر الفائدة مما سيدعم الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الاستثمارات.

- وبالرغم من تضرر الدول من تلك الأزمة إلا أنها ستكون مستفيدة أيضاً من انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض الدعم.

- الأزمة المالية الحالية هي عبارة عن فرصة يجب اكتسابها وتكوين مراكز جديدة سواء كان بالاستثمار المباشر بتكوين شركة جديدة أو شراء شركة متعسرة بأسعار متدنية للغاية عن سعرها الحقيقي أو بالاستثمار الغير مباشر في البورصة.

- كما حدث في أزمة 1997 في دول شرق آسيا " لنمور الآسيوية " فعند انخفاض الأسعار قامت الشركات ورجال الأعمال الأوروبيون والأمريكيون بشراء شركات آسيوية متعثرة بأقل من السعر الدفتري لها.

---

[3] وتمثل ذلك في الجولة الخليجية التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني غوردن بروان بتاريخ 2008/11/2 وزيارة نائب وزير المالية كيميت التي سبقتها بتاريخ 2008/10/28.

المبحث الثاني
آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية الحالية و نتائجها أن المصارف الإسلامية كانت اقل تأثراً بالأزمة من المصارف التقليدية رغم أن المصارف الإسلامية تؤدي نفس الخدمات المصرفية، التي تقدمها المصارف التقليدية، بل إنها تزيد عليها في الجوانب مثل تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، مثل القيام بجمع الزكاة و توزيعها، و القرض الحسن، و الإنظار إلى ميسرة و غير ذلك من الخدمات المرتبطة بالجانب العبادي، باعتبار أن المصارف الإسلامية تقوم بأنشطتها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية.
لقد بدا واضحاً للعيان أن المصارف الإسلامية كانت الأقل تأثراً بهذه الأزمة مقارنة بالمصارف التقليدية أو المؤسسات المالية الأخرى، و يعود الفضل في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا إلى المصارف ذاتها ذلك أن الشريعة الإسلامية قد ضبطت عمليات التعامل بالمال على المستوى الفردي و على المستوى الجماعي و اعتبرت المال مال الله تعالى، و أن الإنسان مستخلف في التصرف بهذا المال وفق مشيئة المستخلف الذي هو الله سبحانه و تعالى، و أجرت على هذا المال الأحكام الشرعية التي هي الحل و الحرمة، و الكراهية و الاستحسان و الوجوب، كما أن حفظ المال جعل احد مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة و هي حفظ النفس و الدين، و العقل و المال و النسل.
إن المتتبع للأدلة الشرعية المرتبطة بإدارة المال و تنميته و حفظه في القران الكريم و السنة النبوية المطهرة و مصادر الشريعة الأخرى، و قواعد الفقه الإسلامي سيجدها كثيرة و أهمها:
1-قوله تعالى (هو الذي جعلكم خلائف في الأرض) فاطر 39، و قوله تعالى (و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) الحديد 7، و قوله تعالى (و آتوهم من مال الله الذي آتاكم) النور (33).
2-في السنة النبوية المطهرة قوله صلى الله عليه و سلم (لا تزل قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عمره فيما أفناه و شبابه فيما أبلاه و علمه ماذا عمل به و ماله من اين اكتسبه و فيما أنفقه).
3-و من القواعد الفقهية قاعدة (لا ضرر و لا ضرار)، و قاعدة (الضرر يزال) و قاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح).
و في الجانب الاقتصادي فقد نظمه الإسلام تنظيماً دقيقاً مع بداية نشوء الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، فعندما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة شكا إليه أصحابه جور اليهود في التعامل مع العرب و المسلمين في السوق الذي كان يقع في حي لليهود، فقالوا له: يا رسول الله إن اليهود يسوموننا الخسف و يفرضون علينا الإتاوات في سوقهم، فأخذهم رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى ارض فسيحة خارج عمران المدينة المنورة، و ضرب صلى الله عليه و سلم برجله على الأرض و قال (هذا سوقكم فلا تسامون فيه و لا تفرض عليكم الإتاوات).
عندما بدأ بتشكيل هيكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، بدأت تنزل آيات الأحكام، و قد وضعت مجموعة من الأحكام في الجانب الاقتصادي هي:
1-تحريم بيوع الربا، و اعتبار التعامل به من الموبقات السبع قال تعالى (يا أيها الذين امنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله) البقرة (277-278)، و قال صلى الله عليه وسلم (اجتنبوا السبع الموبقات، و ذكر منها الربا).
2-تحريم بيوع الغرر سواء كان الغرر في السعر أو الوصف.
3-تحريم الاحتكار.
4-وضع نظام الحسبة و هي نظام مراقبة السوق، و هو نظام المواصفات و المقاييس في وقتنا الحاضر و اعتبار نظام الحسبة في الشريعة الإسلامية يقوم على قاعدة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر في المجال الاقتصادي

إن السؤال الذي يضع نفسه هو هل فعلاً: أن المصارف الإسلامية لم تتأثر أم أن تأثرها كان محدوداً بالقياس إلى تأثر المصارف التقليدية و هل تأثرها – إن وجد – مباشر أو غير مباشر و هل تأثرها كان بحكم الوضع العام لآثار الأزمة أم بحكم استثماراتها المباشرة بالقطاع العقاري ؟
هذه الأسئلة سيتم مناقشتها و الإجابة عليها فيما يلي:

1- لا بد إن يعرف القارئ الكريم إن الفرق الأساسي بين عمل المصارف التجارية التقليدية و المصارف الإسلامية هو إن المصارف التجارية التقليدية تعتمد على المتاجرة بالنقود بينما تعتمد المصارف الإسلامية على المتاجرة بالسلع، و يترتب على ذلك إن النقود لا تلد نقوداً، بينما السلع تلد سلعاً أخرى، كما يترتب على ذلك إن المتاجرة بالنقود تدخلنا في الاقتصاد الوهمي بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي و هذا الأمر هو ما عبر عنه احد الاقتصاديين الدوليين بقوله إن (98%) من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي، و إن (2%) فقط من النقود هي التي يقابلها أصول (سلع)، بينما في عمليات المصارف الإسلامية نجد إن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع و الخدمات بنسبة (100%).

2- إن الذي جنب المصارف الإسلامية التأثر المباشر بالأزمة هو عدم تعاملها بالبيوع المحرمة شرعاً، و هي بيوع الربا و بيع الغرر بينما نجد إن المصارف التجارية التقليدية أغلب عملياتها تتم عن طريق بيوع الربا أي بيع النقود مقابل سعر فائدة (زيادة من نفس الجنس مقابل الأجل)، عن طريق الإقراض المباشر للنقود مقابل فائدة مصرفية مشروطة مسبقاً مرتبط معدلها بالزمن، كما أنها تتعامل ببيوع الغرر خاصة في المشتقات المالية و البيوع الآجلة و بيع الرهونات العقارية و بيع الديون (بيع الكالئ بالكالئ)، و هي العمليات التي كان أساس حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، و تعد المشتقات المالية و البيوع الآجلة أساس الاضطراب في البورصات. فالمشتقات المالية و البيوع الآجلة تنطوي على غرر فاحش من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

3-هل معنى ما سبق إن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية ؟
إن الواقع المشاهد أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة من خلال عدة أوجه بطريقة مباشرة و غير مباشرة كالتالي:

أ-أن المصارف الإسلامية التي تأثرت بطريقة مباشرة هي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولي و هذا القسم من المصارف الإسلامية لا شك انه قد تأثر بالأزمة خاصة تلك المصارف التي كانت مشتركة أو مستثمرة في محافظ أو صناديق استثمار مرتبطة بالقطاع العقاري إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة، و لم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً.

ب-القسم الآخر من المصارف الإسلامية هي تلك المصارف التي تأثرت بالأزمة بطريقة غير مباشرة نتيجة لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات متفاوتة، إلا إن القطاع المالي و المصرفي كان أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة و من ثم فقد شملها الأثر مثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام من الأزمة إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه هو إن تأثرها كان محدوداً كما إن أي منها لم يتعرض لإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما إن بعضاً من التأثر كان ايجابياً مثل زيادة ودائع المصارف الإسلامية.

و طالما أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة فيا ترى ما هي أوجه التأثر، و هل هي إيجابية أم سلبية ؟ و هذا ما سنتناوله فيما يلي:

<u>أولاً: الآثار الايجابية:</u>

1. إن أول اثر إيجابي في جانب المصارف الإسلامية هو بروز ظاهرة المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية

بها، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستانلاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، و قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر رمضان 2009م، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)، بل إن الأزمة المالية العالمية الحالية قد اظهر هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي المؤتمر الذي عقد في باريس عقب الأزمة في 2008/9/19م للزعماء الغربيين اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحاً، و قال رئيس صندوق النقد الدولي أن الحديث عن النظام المالي الحالي ينبغي أن يكون حديث من الماضي.

2. انتشار المصارف الإسلامية الجديدة، و تحويل كثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، و قيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية، و نوافذ العمل المصرفي الإسلامي.
3. تزايد نشاط المؤتمرات و الندوات و مراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، و تظهر البيانات المنشورة انه لا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا و فيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، و هذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل و الغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من المصارف الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، و الأكثر غرابة أن نجد أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا و العالم، و قد أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي.
4. تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت كثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي، بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية، و لا شك أن إنشاء التخصصات العلمية في الجامعات، و إنشاء المصارف الإسلامية سيكمل حلقة تطوير الاقتصاد الإسلامي و سيظهر الوجه المشرق للإسلام في المجال الاقتصادي.
5. ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة متأثرة بعدة عوامل أهمها:

أ- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة و خوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

ب- افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي و بقية دول العالم.

ج- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب، و اتش اس بي سي، و دوتشيه بنك)، و البعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.

د- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا و بريطانيا.

6. أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) و استثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%)، و قد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للازمة المالية العالمية و ليس الحل بأكمله، و

هي الأقل تأثرا بالأزمة العالمية و ستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات، و من ثم فان دخول المصارف الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

7. تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات و المؤسسات العامة و المجالس المحلية، و هذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية و ذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، و تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار و تعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، و كذلك دول الخليج و تدرس كل من بريطانيا و اليابان و تايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

ثانياً: الآثار السلبية على المصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية الحالية:

لا يذكر احد أن هناك آثار سلبية لحقت بالمصارف الإسلامية من جراء الأزمة المالية الحالية وقد سبق الذكر أن آثار الأزمة المالية العالمية قد أثرت على المصارف الإسلامية بطريقة مباشرة (و هو اثر محدود) و بطريقة غير مباشرة، و هو الأثر الأوسع وكما ذكرت سابقاً أن الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية نوعان آثار إيجابية تم الحديث عنها في النقطة السابقة و آثار سلبية سيتم الحديث عنها كالتالي:-

1. أول اثر سلبي على المصارف الإسلامية من جراء الأزمة العالمية الحالية هو انخفاض أصولها نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرت سابقاً عند الحديث عن الآثار الإيجابية للازمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد و المؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية و الودائع الادخارية و الودائع المخصصة، و قد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما تأثرت أيضا حقوق الملكية و خاصة الأرباح المحتجزة و الاحتياطيات.
2. انخفاض قيمة أصول المصارف الإسلامية، فكما هو معروف فان المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية، و قد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني.
3. في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية، و زيادة المخاطر المحتملة، و استمرار الأزمة فان المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فاثر ذلك أيضا على أرباحها كما اثر على احتياطاتها، كما أن تعثر بعض العملاء و إفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات.
4. انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها:

أ-انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.

ب-انخفاض حجم الخدمات المصرفية، و بالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات و الاعتمادات.

ج-اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، و قد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة (16%).

5. أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة.
6. ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة و من ثم هيكلة الإيرادات و المصروفات، و بالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي و الجانب الشرعي.
7. انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً.
8. تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009م، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء و لكن بدرجات متفاوتة، و قد ذكرت سابقاً أن متوسط انخفاض حجم التجارة الدولية قد وصل إلى (34%)، و كانت الصين و هي من اقل الدول تأثراً بالأزمة العالمية قد انخفضت تجارتها مع العالم الخارجي بنسبة (17%).
9. تكدس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها:

أ-انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

ب-انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة.

ج-تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات.

د-انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر و الإفلاس.

10. اضطرار المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها و استخداماتها من عدة أوجه أهمها:

أ-إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل.

ب-إعادة الهيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج.

ج-إعادة الهيكلة بين العملات الأجنبية و العملات المحلية، و كذلك بين أنواع العملات الخارجية.

د-إعادة الهيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل و حجم الاستثمار في الخارج.

الفصل الثالث
أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي[4]

♦ **ـ تمهيد:**

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ﷻ ومع القيم والأخلاق، كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) والتي يرونها أشر شر على وجه الأرض وتقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين وتسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم وتسبب آثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة.

ويتساءل كثير من الناس:

ـ ما أسباب الأزمة المالية العالمية ؟

ـ وما هي أسباب إفلاس البنوك التي تتعامل بالديون والقروض بيعاً وشراءً ؟

ـ وما هي أسباب إفلاس الشركات الكبيرة التي تعتمد على التمويل من البنوك بنظام الفائدة ؟

وهل هناك توقعات لكساد عالمي جديد تقوده الرأسمالية وأدواتها مثل العولمة ونظام الفوائد.

ـ كما يتساءل كثير من العرب والمسلمين ما هي نظرة الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية.

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور النقاش في هذه الدراسة ولكن من منظور الاقتصاد الإسلامي.

♦ **ـ مظاهر أزمة النظام المالي العالمي:**

لقد بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ، كما أحدثت للحكومات الخوف على عروشهم وبدءوا ينادون العلماء والخبراء لبيان كيف المخرج ؟

ومن مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلي:

- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي و في كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.

---

[4] دكتور حسين شحاتة، الأستاذ بجامعة الأزهر، خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية، www.Darelmashora.com.

- انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة.
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية واصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل.
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.
- وهذا يُثير التساؤل الهام: ما هي الأسباب الرئيسية والحقيقية لهذه الأزمة.

♦ **- الأسباب الرئيسية لأزمة النظام المالي العالمي:**

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويراً سليماً ودقيقاً ومحايداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين.

يقول علماء الاقتصاد العالم ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه: ((إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هى أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً)).

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه.

ومما ذكروه من أسباب هذه الأزمة على حد آرائهم ما يلى:

أولاً: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدى إلى الظلم، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، وسوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.

ثانياً: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هى الطغيان وسلاح الطغاة والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم وأصبح المال هو معبود الماديين.

ثالثاً: يقوم النظام المصر في الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً وهذا ما قاله آدم سميث أبو الاقتصاديين (على حد رأيهم) ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة لأنه يحقق الاستقرار والأمن، وقالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة

رابعاً: يقوم النظام المالي والمصر في التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية: **((أتقضى أم تُربى))**، وهذا يلقى أعباء إضافية على المقترض المدين الذى عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.

خامساً: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهى عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها

يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض وعندا تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة المالية.

سادساً: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذى يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذى لا حول له ولا قوة وهذا ما حدث فعلاً وهذا يقود في النهاية إلى الأزمة.

سابعاً: يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زِيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية.

♦ **ـ الآثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي:**

حتى هذه المرحلة من إرهاصات أزمة النظام المالي العالمي، والذى أصيب بلطة خطيرة ونزيف داخلي في مخه أدت إلى شلل في أعضاء الجسد وتجمدت شرايين النشاط الاقتصادي ومن آثار ذلك السيئة ما يلى:

أولاً: الذعر والخوف والقلق والتخبط الذى أصاب الناس جميعاً منهم على سبيل المثال:

- ـ الحكام والرؤساء والوزراء.
- ـ أصحاب المؤسسات المالية والقائمين على أمور الأسواق المالية.
- ـ أصحاب مؤسسات الوساطة المالية.
- ـ أصحاب الودائع في البنوك والمصارف وغيرها.
- ـ المقترضون من البنوك والمتعاملون معها وكذلك أصحاب الودائع.
- ـ المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار.
- ـ الموظفون والعمال المهددون بفقد وظائفهم.
- ـ الفقراء والمساكين الذين يعيشون على الإعانات والصدقات.

وأصبحت هذه الأزمة مثل سرطان الدم الذى يسرى في الحياة الاقتصادية.

ثانياً: إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهياراً تاماً للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

ثالثاً: إفلاس بعض الشركات والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللاً في التدفقات النقدية لها.

رابعاً: فقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبى الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

خامساً: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

سادساً: فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين.

♦ **- موقف الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي:**

يتساءل كثير من الناس: ما أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل وما في حكم ذلك ؟

لا يجب أن تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية والمصرفية العالمية رد فعل، بل يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي للناس وبيان مرجعتيه وتطبيقاته، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه، وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات.

♦ **- قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي:**

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلى:

أولاً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، و في نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد و في حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة.

ثانياً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة.

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية، من هذه العقود: صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك(5).

كما حَرَّمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية.

ثالثاً: حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، ولقد كَيَّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهى عنها شرعاً.

ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هى وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع

([1]) لمزيد من التفصيل يُرجع إلى موقع دار المشورة قسم البورصة على العنوان التالى: **WWW.Darelmashora.com**

الأسعار كما تقود إلى أرذل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد.

رابعاً: لقد حرَّمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرَّمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين).

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً.

خامساً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذى لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ **[البقرة:280]**.

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلَّاً ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

♦ **ـ كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هو المنفذ.**

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.
- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءً.
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.
- نظام بيع الديون.
- نظام المشتقات الذى يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية.

فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم.

كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبيان والشفافية.

♦ ـ خلاص القول: قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هي الإنقاذ من الأزمة

وخلاص القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة، وصدق الله القائل: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى ۝وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ **[طـه:124،123]**، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ **[البقرة:276]**.

القسم الثاني
معالم مهدت للاقتصاد العالمي

الفصل الرابع
الثورة التكنولوجية الحديثة[6]

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية وواجهت معظم دول العالم مشاكل جديدة، سواء في ذلك دول العالم المتقدم أو الدول الاشتراكية أو الدول النامية. وقد ظهرت هذه المشاكل على السطح في أزمات لموازين المدفوعات، وعجز نظام النقد الدولي عن توفير السيولة اللازمة، أو في ظهور التضخم وأحياناً التضخم الركودي، وترهل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية الداخلية لمعظم الدول الصناعية. ولم تكن أوضاع الدول النامية أو دول المعسكر الاشتراكي بأحسن حالا، مما أدى إلى تراخي معدلات النمو، وزيادة عبء المديونية، وانتشار الفساد في الدول النامية، ووقوع دول التخطيط المركزي في دائرة الجمود والترهل معاً، وتناقص مصداقية نظم الحكم وانتشار الشعور باللامبالاة، حتى سقط النظام الاشتراكي في سلسلة من الانهيارات لدول المعسكر الاشتراكي.

وبالإضافة إلى هذه التطورات التي ظهرت على السطح لمظاهر العلاقات الاقتصادية والسياسية، كانت تدور في هدوء وبلا جلبة تطورات أخرى ربما تكون أكثر أهمية في النظام الإنتاجي فيما عرف بالثورة التكنولوجية الحديثة، التي بدأت تغير من المعطيات الاقتصادية للعالم وتجهزه للدخول في مرحلة جديدة، قد لا تختلف في أبعادها عن الثورات الاقتصادية الكبرى للعالم، عندما اكتشفت الزراعة أو عندما بدأ عصر الصناعة.

وسنتناول في هذا الفصل أهم مظاهر هذه الثورة التكنولوجية الجديدة، مع ضرورة التنبيه إلى أن التاريخ مستمر لا انقطاع فيه. ولا توجد لحظة فاصلة نقول فيها إن ثورة جديدة قد بدأت، ومن باب أولى، فنحن أبعد ما نكون عن اكتمالها، فالتطور بطبيعته تدريجي ومستمر. ولكن يمكن القول إنه منذ نهاية الستينات وبداية السبعينيات بدأ وجه التطور الجديد يبرز، وازدادت معالمه وضوحاً في نهايات القرن الماضي، ولا يزال الطريق طويلاً قبل أن تكتمل معالم هذه الثورة الجديدة.

أولاً: التكنولوجيا والثورات الاقتصادية الكبرى:

لا ترجع الحضارة إلى أكثر من واحد في المائة من تاريخ الإنسان على الأرض. فالشطر الأعظم من هذا التاريخ قضاه الإنسان في حالة أقرب إلى الحيوانية يقوم فيها على الجمع واللقط مما تجود به الطبيعة، ولم يبدأ تاريخه الحضاري إلا باستقراره مع الزراعة. فالإنسان في شكله الحديث، الإنسان المفكر (Homo Sapiens)، ظهر على الأرض ولم يعرف أول ثورة اقتصادية إلا منذ حوالي عشرة آلاف سنة عندما اكتشفت الزراعة في مكان ما في الشرق الأوسط – في وادي ما بين النهرين أو على شواطئ البحر الأسود وربما في مصر – وبذلك انتقل من حالة الترحال والانتقال والاعتماد الكامل على الظروف الطبيعية إلى حياة الاستقرار والتمدين، وكان أن ظهرت الحضارات الزراعية الكبرى في مصر ووادي ما بين النهرين وفي الصين والهند.

[6] د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد 257، الفصل الرابع، ص119.

مرحلة الزراعة:

ولم يكن اكتشاف الزراعة مجرد تطور في أساليب الإنتاج، وتطوير الأدوات الزراعية اللازمة وتوفير الظروف المناسبة للري والصرف وحماية المحاصيل، بقدر ما ساهم في تحقيق تطور مؤسسي أدى إلى ظهور دولة مركزية ونظام قانوني، وخاصة الاعتراف بفكرة الحقوق العينية. فمن دون الاعتراف بفكرة الحقوق العينية لا يمكن أن تستقر الزراعة، التي تتطلب موالاة المزارع لأرضه دون تعرض لاعتداءات الآخرين.

وإذا كان اكتشاف الزراعة ثورة اقتصادية كبرى غيرت في طبيعة الحضارة، فإن التغيرات اللاحقة، وحتى قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، ظلت طفيفة وهامشية. وخلال ما يقرب من عشرة آلاف سنة راحت البشرية في ظل هذه المرحلة الزراعية تتطور ببطء شديد وبشكل غير ملموس، ولم تتغير الحياة بشكل واضح إلا مع الثورة الصناعية، على ما سنرى. وليس معنى ذلك أنه لم تكن هناك تغيرات أو اكتشافات واختراعات ذات بال، فالحقيقة أن التطور لم يتوقف، وكان هناك جديد في جميع المجالات في كل وقت. ومع ذلك لا يمكن القول إن نمط الحياة قد تغير بشكل جذري خلال هذه الفترة الطويلة، وربما لم تختلف كثيراً ظروف الحياة التي عرفها لويس الرابع عشر في فرنسا عن تلك التي عاشها رمسيس الثاني في مصر، سواء من حيث متاع الحياة أو مظاهر السلطة أو الجاه. وبالمثل فلم تكن بالضرورة حياة الفلاح في بداية الإمبراطورية الرومانية مختلفة جوهرياً عن حياة الفلاح في زل حكم ريتشارد قلب الأسد. وليس الأمر كذلك مع الثورة الصناعية، فمعها تغيرات الأوضاع، وعرف العالم الثورة الاقتصادية الثانية.

مرحلة الصناعة:

إذا كان اكتشاف الزراعة لحظة فارقة في تاريخ الإنسان، فقد كانت الثورة الصناعية منذ منتصف القرن الثامن عشر أخطر انقلاب اقتصادي بعد تلك الثورة الزراعية الأولى. وقد كانت الثورة الزراعية عملاً تراكمياً لم يقم به مكتشف أو مخترع، وإنما ظهرت في شكل عملية مجتمعية بطيئة، تكاد تكون غير واعية، من التراكمات والخبرات انتهت باكتشاف الإنسان لقدرته على السيطرة على الحياة النباتية، عند اختيار أنواع البذور وتهجين أنواع جديدة من المحاصيل، فضلاً عن تسخير عدد من الأدوات. وبالمثل، فلم تكن الثورة الصناعية بدورها عملاً منفرداً وإنما هي الأخرى عملية مجتمعية مركبة، تداخلت فيها روافد عدة من قدرة علمية اعتمدت على التجربة والاختبار، ومن ثورة دينية (The Reformation) حررت المجتمع المدني إلى حد بعيد من سيطرة الكنيسة، وثورة تنويرية (The Age of Enlightenment) طالبت بحرية الفكر والفرد من قيود الإقطاع وغلبة التقاليد، وثورة اجتماعية ارتبطت بظهور المدن المستقلة، وبروز طبقة التجار والبورجوازية التي تجد مكانتها الاجتماعية فيما تحققه من أموال وأرباح من التجارة، بأكثر مما تجده في نقاء العرق والنسب والارتباط بالأرض، وأخيراً وليس آخراً ثورة تكنولوجية تمثلت في اكتشاف الآلة البخارية مع تسخير قوة البخار، ثم الكهرباء كمصدر للطاقة بدلاً من قوى الحيوان أو الرياح. وقد تداخلت هذه العوامل عبر أجيال إلى أن ظهرت بشكل واضح ومتكامل في بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر. فأصبحت الصناعة – وليس الزراعة – هي النشاط الاقتصادي الأكثر ديناميكية والأقدر على جذب الاهتمام، سواء من جانب المستثمرين أو من ناحية العمال. وكان أن اجتذبت الصناعة في المدن جموع العاملين الوافدين من الريف، وبدأت المدن الصناعية تكتظ بهم. وأصبح المشروع الصناعي في المصنع أو المعمل هو وحده العمل الرئيسي بدلاً من المزرعة، وبدأ تجمع العمال والإحساس بالانفصال بين الملكية والعمل. ففي الزراعة، حيث كان النمط السائد سابقاً هو الزراعة العائلية، لم تكن التفرقة واضحة بين الملاك والمزارعين، ومع الإقطاع وعلى رغم اتساع الشقة بين النبلاء والإقطاعيين من جهة، والفلاحين من جهة أخرى، كانت تربطهم رابطة ولاء شخصية. والشيء نفسه بالنسبة

للإنتاج الحرفي، حيث كان المعلم أو الأسطى يرتبط بصبيانه برابطة أقرب إلى علاقات العائلة. كل ذلك انتهى مع المصنع والمجتمع الصناعي، فالعلاقات أصبحت علاقات غير شخصية، بين مالك متباعد وجموع العاملين الذين لا يكاد يربط بعضهم ببعض سوى مكان العمل والحاجة إلى الأجر. وإذا كان ظهور الطبقة العاملة، وانفصال الملكية عن العمل وتباعد الشقة بينهما هي إحدى نتائج الثورة الصناعية، فإن المجتمع الصناعي لم يلبث أن أظهر تفرقة جديدة بين الملكية والإدارة، أو بين الفنيين والتكنوقراط من ناحية والملكية من ناحية أخرى. فالمجتمع الصناعي، وهو يقوم على التقدم الفني، لم يلبث أن أعطى دوراً متميزاً للعنصر الفني والمهني، أو بعبارة أخرى لرأس المال البشري.

ومع الصناعة بدأ نمو المدن، وأضحت المدينة وجه المجتمع الصناعي الجديد وقاطرة التقدم والتغيير، وتراجع الريف والزراعة بصفة عامة إلى خلفية عامة تمثل الماضي والتقاليد بأكثر مما تعبر عن المستقبل والحركة، كما تراجع الريف ليصبح مخزوناً استراتيجياً لتوريد العمال والمواد الأولية إلى المدينة والصناعة المتعطشة إلى التوسع الصناعي وإلى الأيدي العاملة الجديدة. ومع غلبة الصناعة فرض اقتصاد السوق نفسه باعتباره الشكل الرئيسي للتنظيم الاقتصادي. فالإنتاج الصناعي يتوجه إلى سوق غير شخصية وليس إلى إشباع حاجات المزارع الأولية كما في حالة الزراعة، ولا استجابة لمتطلبات زبون محدد كما في إنتاج الحرفي. الإنتاج الصناعي بطبيعته إنتاج للسوق غير شخصية وليس لزبائن معروفين مسبقاً. ومع هذا التغير في شكل الإنتاج تغيرت أشكال السلوك الاقتصادي. فالإنتاج لسوق غير شخصية يقتضي التفكير والحساب وتقدير حجم توقعات السوق وتكاليف الإنتاج، وبالتالي الأخذ بشكل من أشكال الحساب الاقتصادي. فالمنتج، وهو هنا المنظم أو المشروع الصناعي، عليه أن يتنبأ بشكل الطلب على سلعته ويجري حساباً ومقارنة بين التكاليف والإيرادات المتوقعة، ويتخذ قراره بناء على هذه الحسابات. وزاد من أهمية فكرة الحساب الاقتصادي أنه مع الصناعة وتطور أساليب الإنتاج الفني تغيرت أيضاً الأذواق، مما أدى إلى التغير المستمر في ظروف الإنتاج واحتياجات البشر، ومن هنا الحاجة المستمرة إلى التنبؤ والتقدير والمراجعة. فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبي بحيث أن العادة والروتين كانا ينظمان كل شؤون الإنتاج والتوزيع. فالرعي والصيد، بل والزراعة، تكاد تخضع لناموس الطبيعة من حيث مواسم الصيد، أو شكل الدورة الزراعية التي تكون مجموعة من العادات الثابتة المتوارثة للقيام بهذه النشاطات، وتتأكد هذه العادات وتنتقل من جيل إلى جيل دون تغير يذكر. وفي مثل هذه الأحوال لا تقوم أي حاجة إلى الحساب الاقتصادي والتخطيط والتنبؤ. فالعادات والتقاليد كفيلة بذلك. وليست الحال كذلك مع المجتمع الصناعي.

ولا يقتصر الحساب الاقتصادي على مجرد تخمين حجم الطلب المتوقع ومحاولة الاستجابة له، بل إنه يتضمن عنصراً أساسياً وهو التجديد والابتكار. فالمنظم أو المشروع الصناعي لا يستجيب فقط لاحتياجات قائمة ومعروفة، بل إنه كثيراً ما يخلق هذا الطلب بما يقدمه من منتجات جديدة لإشباع حاجات جديدة أو تطوير حاجات قائمة. وهكذا فإن الحساب الاقتصادي لا يتعلق فقط بما هو قائم ومعروف، بل إنه ينصرف إلى التجديد والابتكار والمغامرة وأحياناً المقامرة. وفي كل ذلك لم تعد العادات والتقاليد كافية للاستمرار في الإنتاج، بل أصبح الخروج على هذه العادات هو ما يكفل التقدم المستمر.

فالمجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة وليست راكدة. ومن هنا نفهم أفكار كثيرين من الاقتصاديين يعرفون المنظم (Entrepreneur) ودوره في الحياة الاقتصادية، بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد والابتكار (Innovation) في مجال الإنتاج والفن الإنتاجي.

ولا يقتصر الحساب الاقتصادي في علاقته بالمستقبل على محاولة تقدير الطلب المتوقع للسلع المختلفة، بل إنه يرتبط بمفهوم المستقبل ارتباطاً جوهرياً من حيث علاقة الإنتاج بالاستثمار. فالإنتاج الصناعي، على خلاف الإنتاج الزراعي، يعتمد بالدرجة الأولى على الآلة

ورأس المال، وليس على الأرض والطبيعة. ومن هنا تجيء أهمية الاستثمار في بناء رأس المال الصناعي. والحديث عن الاستثمار هو حديث عن المستقبل، فهو تضحية بالحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل. وقد أشار عدد من الاقتصاديين، مثلاً بوهم بافيرك Eugen Von Bohm-Bawerk إلى تأثير إطالة دورة الإنتاج (Round-About) في زيادة الكفاءة الإنتاجية. فإطالة العملية الإنتاجية عن طريق الاستثمار في الآلات ورأس المال يزيد من الكفاءة والإنتاج. وهو أمر لم يكن معروفاً – على الأقل بالدرجة نفسها – قبل ظهور المجتمع الصناعي.

وقد أدى تغلغل فكرة الاستثمار على المجتمع الصناعي إلى تعديل فكرة "الزمن" وإلى تغيير العقلية الصناعية بشكل جذري. "فالزمن" قبل المجتمع الصناعي لم يكن أكثر من "مرور الوقت مع رتابة الحياة"، ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى للتقاليد والعادات، أما مع المجتمع الصناعي فـ"الزمن" ليس مجرد مرور الوقت، بقدر ما هو "التغيير". فالحياة قبل الصناعة كان يسودها الاستقرار والركود والاطمئنان والقناعة. ولم يكن لفظ "التقدم" نفسه معروفاً، فهو من الأفكار الحديثة التي دخلت ألفاظ الحضارة في وقت متأخر نسبياً. بل إننا نجد أن بسكال في القرن السابع عشر يعطي "التقدم" معنى يفيد التذبذبات والتقلبات:

"La Nature agit par progress itus et reditus, elle passé et reveins.

Puis va plus loin, puis deux fois moins, puis plus que jamais, etc".

فالتقدم باعتباره تغيراً في الزمان نحو "الأفضل" – أيا كان تعريف الأفضل – لم يكن معروفاً، بل إن التغير في الزمن كان فكرة غريبة على الأذهان. فالزمن في أحسن الظروف لا يعدو أن يكون بعداً كالمكان، المسافة بين نقطتين، أو مجرد مرور الوقت بين لحظتين. وقد استحوذت فكرة "التقدم" على الأذهان وتسلطت على المفاهيم حتى كاد "التقدم" أن يصبح الدين الجديد في ظل المجتمع الصناعي. فهناك دائماً ما هو أفضل، والجديد هو دائماً الأفضل. وانتقلت البشرية من عصر كانت تتوق فيه إلى الماضي البعيد باعتباره العصر الذهبي، عصر الآلهة، حين بدا كما لو كانت الإنسانية تسير في تراجع مستمر منذ هذا العصر الذهبي الذي عاش فيه هذا "الإنسان – الإله" قبل أن ينحط إلى مستوى البشرية، وإذا بنا مع المجتمع الصناعي ننتقل إلى النقيض الآخر. الماضي هو التخلف والمستقبل هو الخير وهو التقدم وهو عصر السوبرمان (Superman) "الإنسان – الإله" الجديد.

وإذا كان المجتمع الصناعي يقوم على اقتصاد السوق والقدرة على القيام بالحساب الاقتصادي، فإن توفير الشروط والأوضاع المناسبة لإجراء هذا الحساب الاقتصادي يعتبر أمراً ضرورياً. وهناك عدد من الشروط الأساسية لإمكان إجراء هذا الحساب الاقتصادي سواء من حيث ضرورة توافر جو من الاستقرار في الإطار العام للنشاط الاقتصادي، أو من حيث وجود وحدات حساب مستقرة يتم على أساسها تقدير التكاليف والعوائد. **ولذلك فقد أصبحت قضايا باستقرار النظام القانوني والنقدي من أهم محددات الحساب الاقتصادي، وبالتالي نجاح اقتصاد السوق.** وإذا كان الاعتراف بحقوق الملكية والحقوق العينية بصفة عامة هو أساس الثروة الزراعية العقارية، فإنه مع الصناعة وظهور أهمية الثروة المنقولة أصبحت الحقوق الشخصية، من التزامات مالية وأوراق تجارية وأصول مالية، أساس الثروة في عصر الصناعة.

مرحلة الصناعة والدولة:

وكان ظهور الدولة المعاصرة ضرورياً لتوفير هذه الشروط المتقدمة. فالدولة بما تتمتع به من سيادة على إقليمها كانت قادرة على توفير الاستقرار النقدي والقانوني للمعاملات، ولذلك لم يكن غريباً أن تعاصر ظهور الرأسمالية مع استقرار فكرة الدولة المعاصرة، ومعهما قامت الثورة الصناعية. وبعد أن تحررت هذه الدول المعاصرة من قيود الكنيسة من ناحية، وتخلصت من

الإقطاع من ناحية أخرى، قامت بعدد من الوظائف الاقتصادية الضرورة لازدهار الصناعة وتطورها.

فبصرف النظر عن اختلاف أدوار الدولة من مكان إلى آخر، قامت هذه الدولة العصرية، وفقاً لمفهوم السيادة السائد، بدور في المجالات الاقتصادية قبل أن يثور حوله الخلاف. وأهم هذه المجالات هي:

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وخاصة البنية الأساسية الضرورية.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.
- وضع نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعهدات.
- فرض الضرائب.
- السيطرة على نظام النقد وضمان الاستقرار النقدي.

وغني عن البيان أن هذه خدمات أساسية للتطور الصناعي لا يتصور أن يقوم المجتمع الصناعي أو يتطور دونها. ومن هنا فقد لعبت الدولة دوراً رئيسياً في تدعيم الصناعة ونموها المستمر. وهكذا ساعدت الدولة المعاصرة على ربط النشاط الاقتصادي بصفة أساسية بنطاق الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وبالتالي **حققت الدولة المعاصرة الاندماج الاقتصادي داخل حدودها الوطنية**. وبذلك تحقق التطابق أو التقابل بين الوحدة السياسية (الدولة) والوحدة الاقتصادية (الاقتصاد الوطني). فالثورة الصناعية بدأت بتأكيد وحدة الاقتصاد الوطني واندماجه في وحدة اقتصادية وسياسية على رأسه الدولة الوطنية المعاصرة.

وعلى رغم هذا الإطار الإقليمي للنشاط الإقليمي، فقد أدى المجتمع الصناعي إلى التوسع في فتح الأسواق البعيدة، ومن ثم ازدهرت التجارة الدولية بأكثر مما عرفته في أي وقت مضى، بل أصبحت التجارة الخارجية هي الدافع الرئيسي للنمو في الدول الصناعية. وقد ساعدت المستعمرات على توافر مصادر للمواد الأولية والأسواق لمنتجات الدولة الصناعية في ذلك الوقت. على أن أهمية العلاقات الاقتصادية لم تصل إلى حد القول إننا بلغنا مرحلة **الاقتصاد العالمي**. حقاً هناك علاقات اقتصادية بين الدول، ولكن تظل الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الدولة الإقليمية مع قيام علاقات اقتصادية متزايدة فيما بين الدول.

ثورة المعلومات والاتصالات:

عندما نتحدث عن "ثورة المعلومات" فإننا نشير إلى تغير وانقطاع كيفي في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة. فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة ثورة وانقطاعاً كاملاً بين نمطي الحياة السابق واللاحق، وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين انقطاعاً آخر غير في نمط الحياة وأساليب الإنتاج، فإننا يمكن أن نكون على فاتحة عصر جديد يمثل انقطاعاً وتغيراً في نمط الحياة والتكنولوجيا، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات. فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين، يبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وخاصة في التسعينيات. أما قبل ذلك، وبالرغم من سرعة التغير فإنه لا يبدو أن العالم قد عرف شيئاً مختلفاً عما كان موجوداً ومعروفاً من قبل. حقاً لقد تحقق أكثر من كل شيء، ولكن هذا تغير كمي لا نوعي. فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات، والذي يمثل بكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطوراً وازدهاراً، إنما يعبر عن حلقة متصلة، ولا يعكس أي انقطاع أو انفصال في شكل التطور.

ففي ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية لم تنشأ صناعة كبيرة جديدة لم تكن كذلك بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى، ولم تستخدم تكنولوجيات غير معروفة قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل. فالقطاع الذي حقق أكبر معدل للنمو خلال الخمسين سنة الأولى للقرن العشرين كان

القطاع الزراعي. وهو في كل هذا يستخدم أفكاراً وتكنولوجيات معروفة منذ بداية القرن على الأقل. وإذا كانت صناعة الصلب تمثل خلال تلك الفترة محركاً للنمو، فإن معظم التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعة في منتصف هذا القرن كانت معروفة بالفعل قبل قرن من الزمان. وعلى رغم التطورات، كانت القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد في منتصف القرن العشرين، سواء من حيث مساهماتها في الناتج القومي أو استيعابها للعمالة، هي الصناعات المعروفة نفسها في أول هذا القرن واستخدمت فنوناً وأساليب إنتاجية معروفة بشكل عام منذ ذلك الوقت. وربما الاستثناء الوحيد تعلقه بصناعة اللدائن والبتروكيماويات.

لكن الأمر لم يعد كذلك منذ نهاية الستينيات، وبوجه خاص مع الثمانينيات والتسعينيات فنحن نعاصر الآن تغيراً نوعياً في الصناعة والتكنولوجيا المستخدمة. فلم يعد الأمر متعلقاً بإنتاج "أكبر" أو "أكثر" ولكنه أصبح يشير إلى شيء "آخر"، إلى أمر "مختلف". فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماماً، مما حدا البعض على إطلاق اسم **"عصر الانقطاع"** على هذه الفترة. وهي فترة تتميز بتزايد أهمية المعلومات والاتصالات. وعلى رغم أن وجود الجماعة الإنسانية لا يمكن تصوره دون "تنسيق" لنشاطها مما يفترض تبادل المعلومات، فإن غلبة المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرر إطلاق "ثورة المعلومات" على هذا المجتمع الحديث. فالآلة الجديدة لم تعد تحل محل قوة الإنسان وعضلاته، بل أصبحت على العكس تقوم بدور عقله وذكائه. وكما أدى إحلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوة الإنسان، فإن دخول الآلة في مجال الحساب وترشيد القرار سوف يؤدي إلى مضاعفة ذكائه. وليس معنى ذلك أن الآلة قد حلت محل العقل البشري بقدر ما هي معاونة له ومساعدة في التركيز على العمليات البشرية، وخاصة بالنسبة للخيال والابتكار.

وكما تجري المقابلة كثيراً في الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة، فإننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى في عالم التكنولوجيا والإنتاج تساعد على إلقاء بعض الأضواء، وهي المقابلة بين الطاقة والمعلومات (بين العضلات والعقل) أو كما جاء في عنوان أحد الكتب "بين الأداة والكلمة". وعندما نتحدث هنا عن الطاقة فإننا نشير إلى المادة بكل صورها، فالطاقة لا تعدو أن تكون إحدى صور أو حالات المادة كما علمنا ألبرت أينشاتين.

وفي كل صور الإنتاج نجد أن هناك تكاتفاً بين الطاقة (بما فيها المادة) والمعلومات. فالصورة الأساسية للإنتاج هي تحويل لبعض أشكال المادة إلى أشكال جديدة أكثر نفعاً لحاجات الإنسان. كذلك قد يأخذ الإنتاج شكل نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر أكثر فائدة. وفي هذا كله نحن بصدد المادة، سواء فيما يتعلق بالمواد المستخدمة والمحولة من شكل إلى آخر، أو بالطاقة اللازمة لإجراء هذا التحويل والنقل. ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك "معلومات". فالإنتاج يتطلب معرفة بخصائص المادة، وهذه معلومات. وهو يتطلب تصميماً وتصويراً للآلة ومراحل الإنتاج، وهذه معلومات. وفضلاً عن كل ذلك فإن عملية الإنتاج ذاتها تتضمن إصدار قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف عمليات الإنتاج والإشراف على النتائج ومراقبتها وعلاج الخلل، وهو ما يتضمن سلسلة من القرارات والأوامر وتوجيهها لغرض محدد. وهذا كله معلومات: الأذواق، الأسعار الأخرى، التطورات التكنولوجية... وهكذا... ولذلك فإن عملية الإنتاج تتضمن بطبيعتها دائماً عنصري الطاقة (المادة) والمعلومات، ولا فرق في هذا بين صور الإنتاج القديم وصور الإنتاج الحديث.

ولعل الخلاف الأساسي بين المراحل المختلفة هو خلاف في تحديد مركز الصدارة والأهمية. فالجديد هو في بروز أهمية المعلومات في صور الإنتاج الحديثة، وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء. فقديماً كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لاحتياجات تحويل المادة. والجديد هو أننا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها، بحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهذه المعالجة. ويقابل هذا التطور، في الانتقال من التركيز على المادة إلى التركيز على المعلومات، تطور مقابل في نوع الآلات ووظائفها. فالآلة هي في نهاية الأمر محاولة من الإنسان

لمحاكاة الطبيعة. وهي محاولة من المخلوق (الإنسان) محاكاة الخالق (الله) في عملية الخلق، وهي هنا إنتاج آلات تؤدي بعض الوظائف الصناعية المقابلة للوظائف الطبيعية. وقد اتجهت الآلة في أول الأمر إلى تقليد قوى الطبيعة العضلية، فالآلة تمثل قوة أكبر وسرعة أكثر. وفي المرحلة التالية اتجهت الآلة إلى تقليد قوى الذكاء. فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية فقط وإنما بالعمليات الذهنية أيضاً. وهذا لا يتطلب فقط حفظ المعلومات ونقلها وتوزيعها وترتيبها، بل يتطلب أيضاً معالجتها باستخراج بعض النتائج وحل العديد من المشاكل باستخدام هذه المعلومات. وقد ارتبط هذا التطور بما حدث في ميادين الإلكترونيات من ناحية، وعلم بحوث العمليات والبرمجة ونظرية القرارات والإحصاء وما إلى ذلك من ناحية أخرى. ومن المهم أن نؤكد هنا أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في هذه الصناعات الجديدة تتميز بأنها في ذاتها قليلة الاستخدام للطاقة. فحجم الطاقة المطلوبة لآلات التكنولوجيا القديمة اللازمة لإعادة تشكيل المادة كان كبيراً، بعكس حجم الطاقة اللازمة لحفظ المعلومات ومعالجتها. وفي هذا الصدد كان تطور تكنولوجيات الترانزيستور والإلكترونيات حاسماً.

ومن أهم هذه التطورات هنا، التلاقي بين تكنولوجيات الحاسبات الإلكترونية من ناحية والاتصالات من ناحية أخرى، نتيجة للتطبيقات المتزايدة لرقاقة السليكون (Silicon Chip). وبشكل عام فإن صناعة أو تكنولوجيا المعلومات (Information Technology) تقوم على تضافر ثلاثة ميادين صناعية وهي: الإلكترونيات الصغيرة Micro-Electronics، والاتصالات (Communications) والحسابات الإلكترونية (Computers).

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الثورة التكنولوجية الحديثة لم تقتصر على المعلومات والاتصالات في علاقاتهما بالإلكترونيات، بل إن هناك تقدماً لا يقل أهمية في مجال علم الأحياء، وخاصة في ميادين الهندسة الوراثية. فقد كان القرنان الماضيان بحق قرني الفيزياء والرياضيات، وها نحن ندخل في نهاية القرن العشرين إلى علوم الحياة والبيولوجيا أيضاً.

ثانياً: الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي:

ظهرت مع النقود تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه الاقتصاد الحقيقي أو العيني (Real Economy) والاقتصاد المالي (Financial Economy)، وهي تفرقة ارتبطت بتطور قانوني مهم هو ظهور ما يعرف بفكرة الحق، سواء تعلق الأمر بحقوق عينية مثل حق الملكية أو حقوق شخصية مثل الديون. ويعتبر هذا التطور القانوني من أخطر التطورات في حياة الإنسان، فقد لعب، مع النقود، دوراً أساسياً في نمو اقتصاد السوق واتساعه.

كانت علاقة الأفراد بالأشياء مباشرة، فسيطرتهم عليها كانت سيطرة مادية مباشرة. ذلك أن الفرد يحوز الأشياء ويتعامل معها ما دامت في حيازته، ويفقد هذه السلطة إذا أخرجت من حيازته وسيطرته المباشرة، فالسيطرة المادية المباشرة على الأشياء هي أساس التعامل معها. ثم لم تلبث فكرة الملكية أن ظهرت باعتبارها حقاً على الأشياء، وإن لم تتوافر السيطرة المادية المباشرة عليها في كل الأحوال. والملكية في جوهرها هي حق أو سلطة فرد أو جماعة في الاستئثار (Exclusivity) بموارد لها وحدها حق الانتفاع بها دون غيرها، واعتراف الآخرين بهذا الحق. وإذا كانت الحقوق العينية، وخاصة حق الملكية، تحدد سلطة الشخص القانونية على الأشياء، فقد ظهرت الحقوق الشخصية، وهي تتعلق بالعلاقات بين الأشخاص وتحدد علاقة الدائن بالمدين، حيث يلتزم الأخير بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو إعطاء شيء للدائن في وقت لاحق. وهكذا ظهرت الحقوق الشخصية باعتبارها علاقة بين الأفراد خلال المستقبل.

وتبدو أهمية فكرة الحقوق في أنها أظهرت التفرقة بين الأصول العينية أو الحقيقية (Real Assets) من ناحية، والأصول المالية (Financial Assets) من ناحية أخرى. فالأصول **العينية** هي الموارد الحقيقية التي تصلح لإشباع الحاجات. أما الأصول **المالية** فهي

حقوق أو مطالبات على هذه الموارد الحقيقية. فالحق هو ممثل أو رمز للشيء أو للعلاقة بين دائن ومدين، والتصرف في هذا الحق أو الرمز يمتد إلى التصرف في الشيء ذاته أو في العلاقة مع المدين.

والجديد هو أنه مع الاعتراف بوجود هذه الحقوق العينية، أصبح من الممكن التصرف فيها بعيداً عن الشيء في ذاته. ولإعطاء مثال حديث، أنظر إلى الشهر العقاري، فهو سجل للحقوق العينية على العقارات. ويتم التصرف في هذه العقارات بمجرد تبادل الحقوق بين الأفراد وإثبات ذلك في الشهر العقاري، فهنا تنتقل الملكية دون أي مظهر مادي مباشر على العقار في ذاته. وفي حالة الديون بين الأفراد، ساعدت فكرة الحق الشخصي كعلاقة قانونية بين دائن ومدين على تخلصها من الطابع الشخصي، وبالتالي أصبحت قابلة للتداول. فالدائن قد يتنازل عن حقه لمستفيد آخر يلتزم المدين تجاهه بأداء المطلوب. وهذه القابلية للتداول (Negotiability) ساعدت على تخليص الالتزامات من الطابع الشخصي. وساعدت التطورات القانونية على التوسع في اقتصاد التبادل ونمو اقتصاد السوق، حيث يتم التعامل بين الأفراد حول الحقوق سواء في البورصة أو الشهر العقاري، وتنتقل الملكيات والحقوق العينية والشخصية في هذا العالم الجديد من الحقوق أو الرموز. كذلك فقد كانت هذه التطورات هي الأساس في ظهور فكرة الملكية المشتركة في الشركات، وخاصة الشركات المساهمة، حيث تتجمع جهود عدد من الأفراد في مشروع مشترك، وتنعكس حقوق كل شريك في عدد من الأسهم تمثل ملكية أو حقوقاً في هذا المشروع المشترك. ومع إمكان التصرف في الأسهم في البورصة أو خارجها أصبح انتقال الثروات في شكل حقوق أو أصول مالية، منفصلاً عن الموارد الحقيقية التي تمثلها هذه الملكية من أصول عينية أو موارد حقيقية. فقد يكون المشروع صناعة محددة في مكان معين، ولكن التصرف فيه يتم في البورصة في شكل أوراق مالية متاحة للجميع بصرف النظر عن مكان المشروع. وهكذا بدأت **الثروة المالية**، وهي تعكس الثروة العينية، تتمتع باستقلال كبير وتتحرر من ظروف المكان.

على أن أهم أشكال الأصول المالية هي النقود. فالنقود في نهاية الأمر هي حق أو مطالبة على جميع السلع المعروضة للبيع في اقتصاد معين. فمن يحمل النقود يتمتع بالحق في الحصول على أي سلعة معروضة للبيع في هذا الاقتصاد. وانتقال النقود من يد إلى يد هو انتقال لهذا الحق الذي يعبر عنه بـ"القوة الشرائية العامة" من يد إلى يد. وهكذا أصبح تبادل السلع والخدمات والتعامل فيها يتم عن طريق التعامل في النقود، بصرف النظر عن أماكن وجود هذه السلع والموارد العينية. فمن يحمل دولاراً يتمتع بالحق في الحصول على أي سلعة أمريكية، كما أن من يحمل ماركا له الحق في أي سلعة ألمانية. وهكذا بدأ التعامل الاقتصادي يتحرر باطراد من الواقع المادي للموارد العينية لننتقل إلى التعامل الرمزي في النقود. ولم تلبث هذه النقود ذاتها أن تطورت هي الأخرى حتى كادت تتجرد من كل مظهر مادي. فبعد أن كانت تظهر في شكل سلعة أو معدن ثمين أصبحت ورقة بنكنوت، لتصبح بعد ذلك مجرد قيد في حسابات البنوك، وها هي الآن أصبحت مع ثورة الاتصالات مجرد تعبير إلكتروني تحتفظ به ذاكرة الحواسب الإلكترونية (الكومبيوتر) في البنوك.

وأياً كان الأمر حول العوامل التي أدت إلى ظهور، ثم تطور، اقتصاد السوق، فإن ما بدأ في شكل مظهر عارض لاقتصاد التبادل، لم يلبث أن توسع لكي يبتلع معظم النشاط الاقتصادي التقليدي. فظهرت المدن التجارية، وسرعان ما تفسخت الاقتصادات المغلقة للإقطاع بحيث أصبح الإنتاج المحلي يتم لإشباع طلب السوق، وشمل ذلك الزراعة والحرف والصناعة. وظهر الاقتصاد الوطني كسوق وطنية كبرى تخضع لدولة سياسية ذات سيادة، تفرض قانونها، وتنظيم نقدها، وتحميها جميعاً. بدأ هذا بوجه خاص مع الثورة الصناعية. وقامت العلاقات الاقتصادية بين الدول فيما عرف بالتجارة الدولية، حيث تمثل كل دولة وحدة اقتصادية وسياسية متجانسة. ويتم

التعامل فيما بينها عبر الحدود السياسية لكل منها. وها نحن نعاصر الآن تـآكلاً فـي هـذه الحـدود، بحيث تبدو كما لو كانت هذه العولمة تقفز فوق الحدود السياسية فيما يعرف حالياً بـ"العولمة".

ثالثاً: الثورة المالية

1. مرحلة النقود:

لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير العيني في ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج، بل إن التغير شـمل أيضاً العلاقات المالية وأدواتها. وقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ الاقتصادي قـد تشـكل إلـى حـد بعيد نتيجة للتوسع في التخصص والمبادلة وما ارتبط بهما من ظهور الأدوات الماليـة. وقـد سـبق أن أوضحنا كيف ساعد تطور شكل النقود نفسها على زيادة كفاءتها الاقتصادية، سواء مـن حيـث سهولة تداولها أو من حيث نطاق التعامل فيها، وبالتالي توسيع حجم المعلومات التـي تقـدمها عـن السوق. علـى أن النقـود، وهـي أهـم الأدوات الماليـة، لا تكفـي لتطـوير المبـادلات وتحقيـق النمـو الاقتصـادي، ولـذلك وجـب أن يصـاحبها عـدد مـن الأدوات الماليـة الأخـرى مـن أسـهم وسـندات وأذونات وأوراق تجارية وحقوق اختبار. ومن هنا ظهرت أهمية الثروة المالية فـي مقابـل الثـروة العينية. وإذا كانت الثروة المالية غير مستقلة عن الثروة العينية، بل مجرد انعكاس لها ومطالبـات عليها، فإن وجود هذه الثروة المالية، من أدوات مالية، قد ساعد على حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها. فكما ساعد ظهور الأسهم على تكوين الشركات الكبرى وتجميع رؤوس الأموال الكافيـة لهذا ولذلك فإن ظهور مثل هذه الأدوات المالية كان حاسماً فـي تطـور المجتمعـات الحديثـة. وقـل مثل ذلك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخـرى التـي تطـورت وتنوعـت بمـا يتفـق مـع ظـروف المتعاملين من مدخرين أو مستثمرين، بائعين أو مشترين، وهكذا.

كـذلك فـإن تطـور هـذه الأدوات الماليـة ومـا ارتـبط بهـا مـن ظهـور المؤسسـات الماليـة الوسيطة قد ساعد على تقليل المخاطر بتوزيعها على أعداد كبيرة وبالتالي زيـادة فـرص الادخـار والاستثمار. وهكذا، أدى تطور الأصول الماليـة إلـى دعـم وتطـوير الاقتصـاد العينـي. وبالمقابـل ساعد استخدام نتائج التقدم التكنولوجي في هذه المجالات علـى زيـادة كفـاءة هـذه الأدوات الماليـة وانتشار استخدامها على أوسع نطاق. وكل هـذه الأمـور معروفـة ولا محـل للتأكيـد عليهـا، ولكـن الجديد هو أن العالم يعرف تطوراً هائلاً في الأسواق النقديـة والماليـة بمـا يجعلهـا عالميـة التوجـه (Globalization of Financial Markets)، وهو ما يحتاج إلى بعض التعليق.

ولنبدأ بالنقود باعتبارهم أهم الأصول المالية. لعل الملاحظة الأولى هي أن النقود لـم تعـد أمراً وطنياً بحتاً، بل أصبحت تتأثر بما يحدث خارج الحدود، وكثيراً ما تتوقف عليه. فمـن ناحيـة المؤسسات التي تصدر بالنقود، لم يعد الأمر واضحاً وسهلاً كما كان في الماضي. فالنقود لـم تعـد تصدر عن البنك المركزي والبنوك التجارية فقط، بل بدأت تظهر أشكال أخرى للمديونية تشـارك النقود وظائفهـا مثـل بطاقـات المديونيـة (Credit Cards) التـي تصـدرها المؤسسـات التجاريـة والسياحية. كما أن تعريف النقود بدأ يتسع ليشمل عناصر جديدة للمديونية من مؤسسـات الادخـار والتمويل. ولذلك لم يكن غريباً أن نجـد أن الـدول المختلفـة تعـرف كميـات النقـود وفقـاً لتقسـيمات متعددة، فهناك ما يسمى M1, M2, M3, M4. وهكذا. وهي تختلف باختلاف الدول، ممـا يعنـي أن ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التي كانت عليها عندما كانت أشياء مادية من معدن أو حتـى مـن ورق.

2. مرحلة النقود الإلكترونية:

أما مع تطور النقود الإلكترونية ونقود البلاستيك فقد تعقدت الأمور بشكل كبير. كذلك فإن العديد من هذه المديونيات لم تعد تحت سيطرة الدولـة. فحتـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـدأت ترى في قيام ظاهرة الدولارات الأوروبية أو الآسـيوية (Dollars – Euro, Asian)، مـا يمثـل

كتلة نقدية متداولة في العالم دون أن يكون لها عليها سيطرة كاملة. وبالمثل، كان أحد أسباب عدول بعض الدول، مثل ألمانيا وسويسرا، في منتصف السبعينيات عن نظام سعر الصرف الثابت أنها وجدت أن حجم النقود المتداولة داخل حدودها لا يتوقف على نتيجة معاملتها مع الخارج، فائضاً أو عجزاً. ولذلك اضطرت إلى الأخذ بنظم التعويم حتى تستعيد استقلالها النقدي.

وأخيراً، فلا جدال في أن زيادة حجم التبادل الدولي قد جعلت مسألة النقد مرتبطة باعتبارها دولية. فالدولار يلعب دوراً أساسياً ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل في معظم الدول الغربية واليابان وعدد غير قليل من بقية دول العالم. وبالمقابل فإن تحديد سعر الدولار يتأثر بدوره بما يحدث للفائضين الياباني والألماني. وفي الوقت نفسه بدأت تظهر ترتيبات نقدية بين الدول سواء في النظام النقدي الأوروبي (EMS)، أو في ظهور حقوق السحب الخاصة (SDR)، أو أخيراً في وحدة النقد الأوروبية (EURO). وبالتالي يمكن القول إن **النظام النقدي قد انفصل** بعض الشيء عن علاقته الوطنية لكل دولة، ليصبح له وجود وحياة مستقلان يتأثران بما يحدث في مجموع العلاقات الدولية، وليس فقط بما يحدث في دولة واحدة. ولا يعني ذلك بطبيعة الأحوال أن تأثير الدول متساو في هذا الشأن، بل إن لبعضها تأثيراً أوضح وللبعض الآخر تأثيراً أقل. لكن ندر أن أصبحت النقود مسألة وطنية بحتة.

وإذا تركنا النقود إلى بقية الأدوات المالية وجدنا تطوراً أكثر وضوحاً يتمثل في تحرر هذه الأدوات من القيد الإقليمي لتصبح عالمية. فعديد من السندات تصدر في أسواق **اليوروماركت** بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها الوطنية. وبالمثل، عمدت دول عدة إلى تحرير أسواقها المالية (Big Bang) بحيث أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود. فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة. وبالتالي أصبح المدخر يواجه إمكانات عالمية لتوظيف مدخراته. كما أن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات. وساعد على كل ذلك تطور أساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية.

3. مرحلة ثورة المعلومات:

وجاءت ثورة المعلومات والاتصالات فساعدت على انتقال هذه الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية، تتصل بين البلدان المختلفة دون أن تصطدم بحواجز أو حدود سياسية. وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية، **وأصبحت تتوافر لها حياتها الخاصة** التي تتمرد على الحدود السياسية وتتجاوزها. وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تدركها عين أو تعوقها سلطة. وقد بدأ العالم يعرف مجموعة من الأزمات المالية التي تجاوز أوضاع الاقتصاد العيني الوطني، لكن ترتبط بتحركات رؤوس الأموال وانتقالها من مكان إلى آخر أو منطقة إلى أخرى لأسباب سياسية أو نفسية. فكان أن عرف العالم أزمة أوروبية 1992، ثم أزمة المكسيك في 1994-1995، وأخيراً الأزمة الآسيوية في 1997 وحتى أزمة 2008. وهي جميعاً تدور حول حركات الأموال التي أطلقت من عقالها. وهكذا أدت الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، وقيدت بالتالي من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية في مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة.

والأمر الجديد بالاهتمام هنا ليس فقط في تطور شكل الأصول المالية وسرعة انتقالها، وإنما في الأحجام التي اتخذتها، بحيث أصبح الجزء الأكبر من العلاقات الدولية يتعلق بتبادل الأموال وانتقالها، وتراجع انتقال السلع والخدمات إلى مرتبة أدنى. ففي 1973 قدر حجم التعامل اليومي في أسواق العرض بحوالي 15 مليار دولار، وفي 1983 ارتفع إلى 880 مليار دولار وإلى ما يزيد على 1.3 تريليون دولار في 1995. وفي حين كان حجم المعاملات الخارجية في الأصول المالية يمثل أقل من 10 في المائة من حجم الناتج المحلي لكل من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان في 1980، فقد ارتفعت هذه النسبة في العام 1993 إلى 135 في المائة في

الولايات المتحدة، و170 في المائة في اليابان، و80 في المائة في ألمانيا. وفي كل هذه كانت معدلات نمو هذه المعاملات تجاوز بكثير معدلات نمو التجارة الدولية. وأما انتقال الاستثمارات المباشرة الخاصة، فقد زاد حجمه من حوالي 27.5 مليار دولار في السبعينيات، إلى 50 مليار دولار في منتصف الثمانينيات وإلى 318 مليار دولار في 1995، ووصلت إلى 60 تريليون عام 2008.

ومن المفيد هنا أن نتذكر أن الأزمات المالية التي أشرنا إليها فيما تقدم، وخاصة الأزمة الآسيوية، قد فتحت الأذهان على خطورة انتقالات رؤوس الأموال وتأثيرها في أوضاع الاقتصادات الوطنية، فضلاً عن خطورتها على الاقتصاد العالمي. فانتقال رؤوس الأموال، وخاصة الأموال الساخنة، وهي تتأثر باعتبارات الثقة والحالة النفسية للمتعاملين، يمكن أن يتم بشكل فجائي على نحو يربك السلطات النقدية والمالية. فالأموال التي تتوافد على دولة ما خلال سنوات يمكن أن تخرج، أو بالأحرى تهرب، خلال أيام أو ساعات، مما يؤدي إلى أزمة مالية يصعب السيطرة عليها. كذلك فإنه نظراً لهذه الطبيعة السائلة لحركات الأموال، فإن احتمالات العدوى تنتقل ليس فقط من مستثمر إلى آخر، بل من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى. وهذا ما حدث في دول جنوب شرق آسيا حيث عمت العدوى معظم هذه الدول خلال فترة قصيرة، ووصل تأثيرها إلى روسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية. وأشد من ذلك كان في أزمة 2008 التي اجتاحت مختلف دول العالم المتقدم.

وهكذا فإنه مع هذه الثورة المالية، أصبح الاقتصاد أقرب إلى الاقتصاد الرمزي (Symbolic economy) يتأثر بعدد من المؤشرات والرموز، مثل أسعار الفائدة، ومؤشرات أسعار الأسهم (Dow Jones)، والشائعات السياسية، وإحصاءات وزارات العمل، وكثيراً ما تتأثر الأوضاع الاقتصادية بهذه الرموز، على رغم أن عناصر الاقتصاد العيني (Fundamentals) تظل مستقرة.

4. مرحلة التجارة الإلكترونية:

كذلك فإن هذه الثورة المالية لم تقتصر على انتقالات رؤوس الأموال، بل إنها بدأت تؤثر في انتقال السلع عن طريق ما يعرف بالتجارة الإلكترونية (Electronic Commerce). فقد وجد عدد من المشروعات التجارية والصناعية في شبكات الإنترنت فرصة لعرض منتجاتها والإعلان عنها للمستهلكين، ثم لم يلبث الأمر أن تطور وأصبحت شاشات الكومبيوتر ليست فقط مجالاً لعرض المعلومات عن المنتجات الحديثة، بل أصبحت وسيلة للتعاقد وعقد الصفقات والدفع من خلال بطاقات الائتمان. ومن المنتظر أن تفتح هذه التجارة الإلكترونية المجال لتوسيع الأسواق أمام عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك إمكانات الشركات الكبيرة، بحيث تتمكن من عرض منتجاتها على صفحات الإنترنت وتوسيع دارة الأسواق أمامها. فيمكن لعدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تجد لها أسواقاً عبر القارات من خلال التعامل بأساليب التجارة الإلكترونية. وبالمقابل، فإن هذه التجارة تثير العديد من القضايا المتعلقة بكيفية تسوية المدفوعات وحماية حقوق المتعاملين وغير ذلك من الاعتبارات، التي يمكن أن تغير من شكل العلاقات التجارية فيما بين الدول.

ولن يقتصر الأمر مع التجارة الإلكترونية على شراء السلع وبيعها من خلال التعامل مع الإنترنت، بل ستتجه التعاملات في البورصة إلى أن تصبح عملاً منزلياً يقوم به فرد من خلال أجهزته المنزلية. فالفرد لن يصبح موجوداً فقط في البورصات من خلال شاشة وول ستريت مثلاً، بل إن وول ستريت والبورصات سوف تنتقل إلى المنازل. ويكفي لتقدير حجم هذه التعاملات في المستقبل القريب أن نتذكر أن في الولايات المتحدة حالياً (العام 1999) حوالي 42 مليون منزل تحوز أجهزة كومبيوتر شخصية من بين 92 مليون عائلة أمريكية، وأن حوالي 12 مليون عائلة تقريباً تتعامل حالياً مباشرة مع البورصات (On Line)، ويعقدون حوالي نصف

مليون صفقة يومياً. ويبلغ عدد المستثمرين الأفراد الذين يتعاملون مباشرة مع البورصة حوالي 12 في المائة من مجموع المتعاملين. وينتظر أن تصل نسبتهم إلى 29 في المائة في العام 2002.

رابعاً: من العلاقات الدولية إلى الاقتصاد العالمي

لعل نقطة البدء هنا هي ضرورة إدراك ما يدور على الساحة العالمية، سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة. فلم يعرف العالم درجة من التدخل والترابط الاقتصادي كما يعرفه الآن، ولم يعد الأمر يقتصر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل إننا بدأنا في عصر الاقتصاد العالمي. ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً، فحتى الدول/ القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو البرازيل أو أستراليا أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد، بحيث لم تعد للحدود السياسية القيود نفسها على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي.

وإذا كان اطراد النمو الاقتصادي لمختلف الدول هو أهم ما يميز المجتمعات الحديثة، فإن الملاحظة الأخرى التي لا تقل أهمية هي زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية المصاحبة لهذه الاقتصادات المتنامية. وإذا اقتصرنا على الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وجدنا أن معدل نمو التجارة الخارجية تراوح في المتوسط بين مرة ونصف وضعفي معدل نمو الاقتصادات المحلية، وهو ما يعني زيادة الترابط والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولعل مما يدعو إلى التأمل أن دور العلاقات الخارجية للدول لم يعد فقط مرتبطاً بمدى توافر أو عدم توافر الموارد الطبيعية أو حجم السوق المحلية المناسب. فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تكاد تتمتع بمعظم الموارد الطبيعية وبحجم سوق داخلية كبير، تمثل تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي نسبة تقارب الوضع في اليابان المعروفة بمحدودية الموارد الطبيعية المتاحة لها. وهكذا أصبحت العلاقات الدولية مظهراً من مظاهر بروز فكرة الاقتصاد العالمي، وليس مجرد علاقات اقتصادية خارجية بين الدول للبحث عن الأسواق أو توفير الموارد الطبيعية.

وقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي بتطورات مقابلة في الصناعة وفي التكنولوجيا المتاحة، فضلاً عن تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

فالصناعة الحديثة لا تتميز فقط بإمكاناتها التكنولوجية والتسويقية العالمية، وإنما أيضاً باتجاهها العالمي في جميع مراحلها، فالصناعة الحديثة عالمية بطبيعتها، سواء في توجهها نحو السوق العالمية أو في نشاطها الإنتاجي واعتمادها المتزايد على مستلزمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم. وأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتدخل في تبادل السلع في مختلف مراحل الإنتاج، وأصبحت التجارة في السلع نصف المصنعة والوسيطة ومكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية. واختفى نمط التجارة التقليدي المعروف في القرن الماضي، والذي كان يمثله إلى حد بعيد نموذج تجارة بريطانيا مع مستعمراتها: مواد خام/ سلع مصنعة. الآن نجد أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتناول منتجات صناعية بين الدول الصناعية فيما بينها، وتحتل تجارة مكونات الإنتاج والسلع الوسيطة الجزء الأكبر من هذه التجارة. ويعكس هذا التطور انتقال مفهوم الإنتاج بشكل متزايد إلى مفهوم عالمي يجاوز فكرة الحدود السياسية، ليتعامل مباشرة مع مختلف الأسواق ومراكز الإنتاج.

وغني عن البيان أن هذا التطور لم يبلغ نهايته، وأننا ما زلنا في بداية الطريق، فما زالت للحدود السياسية أهميتها وما زالت السياسات الوطنية تلعب دوراً ليس بالهين. كما أن حركة السلع ورؤوس الأموال ما زالت تجابه عقبات ليست بالقليلة فضلاً عما يظهر من آن لآخر من انتكاسات أمام هذا التطور، مثل ظهور الضغوط لوضع أنواع من الحماية والقيود الجمركية أو الحصص أمام تجارة بعض أنواع السلع. ومع ذلك، وبالرغم من هذه الانتفاضات والنكسات، فإن اتجاه التطور يبدو واضحاً وأن الاقتصاد العالمي، وإن لم يكن بعد حقيقة كاملة، فهو على الأقل

حقيقة كامنة تمثل مستقبل العلاقات الاقتصادية. ومن المحتمل أن تقوم منظمة التجارة العالمية بدور متزايد في تقليص حرية الدول في فرض القيود على تجارتها الخارجية.

وقد صاحب هذا التطور في طبيعة الصناعة الحديثة واتجاهها إلى العالمية، أن ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة (ما يطلق عليه عادة اسم الشركات المتعددة الجنسية) التي تتحكم في تكنولوجيات مختلف الصناعات، وتباشر سياسات وإستراتيجيات صناعية عالمية تجاوز الحدود السياسية. وأصبحت سيطرة هذه الوحدات على عدد من الفروع الإنتاجية الأكثر تقدماً أحد مظاهر العصر الحديث، بحيث أصبح من الصعب ولوج بعض هذه الصناعات دون قدر من التعاون أو التنسيق مع هذه الوحدات الإنتاجية العالمية. فالتكنولوجيا تتجه لتصبح عالمية ترتبط بعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة التي تعمل في تعاون أو تنافس على مستوى العالم أجمع.

ولا يقتصر الاتجاه إلى العالمية على هذه النواحي التكنولوجية وما ارتبط به من دور متزايد تلعبه هذه الوحدات الإنتاجية العالمية، بل إن اتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحي الصناعة الحديثة، من حيث الاتجاه المتعاظم نحو توحيد المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية وتنميطها. ونلحظ الاتجاه ذاته فيما يتعلق بالأذواق، بحيث إننا نكاد نلمح مولد المواطن العالمي. فأشكال ووسائل الإعلام العالمية أصبحت في كل بيت عن طريق صحون الأقمار الصناعية والإنترنت، وساعدت بالتالي على توحيد أو تنميط الاهتمامات. فالجميع يتابع المباريات الرياضية نفسها، ويشاهد المسلسلات التلفزيونية نفسها، ويسمع أخبار الفضائح السياسية والأخلاقية نفسها. وليس معنى ذلك أن لكل دولة تأثيراً مماثلاً للدول الأخرى، بل الحقيقة أن السيطرة الأمريكية تبدو هنا أظهر ما تكون. كذلك فإن النظم القانونية للمعاملات لم تعد دائماً نظماً وطنية، فقد ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من المجالات في البيوع، والاستشارات، والعقود الدولية. كما ازداد الالتجاء إلى قواعد التحكيم الدولي في العديد من المعاملات، وهكذا بدأ يظهر **نوع من قانون المعاملات الدولي** لتنظيم العديد من الأنشطة.

وفي الوقت نفسه الذي يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمي فإننا نعايش تطورات مماثلة على مستوى النظام المؤسسي الدولي. فالدولة كإطار مؤسسي للنشاطين الاقتصادي والسياسي أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة. وقد أشرنا إلى الأهمية المتزايدة للدور الذي بدأت تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في مجالات الإنتاج الصناعي، حيث تتحدد إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يجاوز حدود الدولة السياسية ليتعامل مع معظم مناطق العالم. كذلك فإننا نجد أن التعاون الدولي بين بعض الدول الصناعية الكبرى يلعب دوراً أكبر أهمية في أوضاع الاقتصاد العالمي.

فهناك إلى جانب المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، دور مجموعة الدول العشر أو مجموعة الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان)، أو مؤتمرات القمة الاقتصادية للدول الصناعية (وتضم كندا وإيطاليا إلى جانب الدول الخمس المشار إليها، وأخيراً انضمت روسيا كعضو مشارك)، وقد أصبحت هذه التنظيمات الفوقية أكبر أهمية في تحديد العديد من المؤثرات في الحياة الاقتصادية الدولية (تحديد أسعار العملات، وأسعار الفائدة، وديون الدول النامية). ولم يقتصر الأمر على هذه التنظيمات المتعددة بين بعض الدول المؤثرة، بل بدأت تظهر في الوقت نفسه تنظيمات مستقلة إلى حد بعيد عن التأثير السياسي للدول مثل أسواق اليوروماركت، التي أصبحت تلعب من خلال عدد من المراكز المالية دوراً مستقلاً ومتعاظماً في توزيع الاستثمارات العالمية.

وهكذا نجد أننا نعيش في عالم أكثر تداخلاً في علاقاته الاقتصادية، بحيث لم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه. وإذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهاتها تأخذ بالعالمية، فإن الأمر لا يكاد يختلف عن ذلك في

مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، سواء من حيث اتجاهات حركات رؤوس الأموال الدولية أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات.

هل هي نهاية الجغرافيا:

مع نهاية الحرب الباردة وظهور قضية العولمة على السطح، خرج علينا فرانسيس فوكوياما، الأمريكي الياباني الأصل، بأطروحة نهاية التاريخ، معلناً أن الصراع بين الرأسمالية الأمريكية والشيوعية السوفييتية قد حسم لمصلحة الرأسمالية. فقد وصل التاريخ إلى نهايته من حيث تطور الأنظمة الاجتماعية لمصلحة الرأسمالية والليبرالية الغربية. وهكذا، يرى فوكوياما أن تطور المذاهب الاجتماعية قد بلغ غايته في وحدانية النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يجمع بين اقتصاد السوق والديموقراطية السياسية. وإذا كانت أفكار فوكوياما قد تعرضت لانتقادات شديدة، بل إنه نفسه قد عدل الكثير من أفكاره الأكثر جموداً عندما نشرها لأول مرة في مقال له قبل ذلك الكتاب بسنوات عدة، فإننا لم نلبث أن نسمع من مفكر أمريكي آخر هو صاموئيل هنتنجتون أن العالم لا يتجه إلى الوحدة والتماثل بقدر ما ينحرف إلى صدام الحضارات. وهو أيضاً قد خفف نوعاً من حدة استخلاصاته التي أوردها بشكل حاسم في مقال له بالعنوان نفسه قبلها بسنوات. ويبدو لنا أن تساؤلات فوكوياما وهنتنجتون قد تجاهلت القضية الأساسية في العولمة. فلعل التساؤل الأقرب إلى طبيعة ظاهرة العولمة هو التساؤل عما إذا كنا بصدد نهاية الجغرافيا وليس نهاية التاريخ؟ فمع تراجع أهمية الحدود السياسية وتقلص سطوة المكان فهل اختفت أو تضاءلت أهمية الجغرافيا؟ وخطورة الجغرافيا أنها ليست فقط حدوداً سياسية بل هي مواقع مكانية وموارد طبيعية. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى ما أحدثته الثورة التكنولوجيا من تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. فقد أدت هذه الثورة إلى تضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية في قيمة الإنتاج. وقد ترتب ذلك على أمرين متلازمين. فمن ناحية ظهر العديد من المواد المخلقة (Man-made) المستخلصة من عناصر رخيصة ومتوافرة بكثرة مثل النفط في حالة اللدائن، والسيليكون المستخلص من الرمال في حالة أشباه الموصلات (Semiconductors). ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة والمرتبة على العمل، وخاصة العمل التقني والبحث والتصميم، أصبحت أكبر بكثير من مساهمة المواد الأولية في قيمة السلعة المصنعة. حقاً لقد كان العامل الإنساني حاسماً على الدوام في كل إنتاج، فليس من الممكن أن يتم الإنتاج عن طريق قوى الطبيعة وحدها. ومع ذلك فقد كان دور الطبيعة بما توفره من مواد أولية بالغ الأهمية في الماضي. وقد بدأت هذه الأهمية في التراجع حالياً. فلم يكن من الممكن أن تزدهر في العصور القديمة حضارة دون أن تتوافر موارد طبيعية مناسبة للزراعة كما كانت الحال في مصر القديمة أو وادي ما بين النهرين أو الصين. فهي كلها بيئات مناسبة للزراعة بما توفره من أرض خصبة وموارد مائية مناسبة. كذلك عندما قامت الثورة الصناعية كان من الطبيعي أن تتمتع بريطانيا وغرب أوروبا بمركز متميز بالنظر إلى توافر الفحم والحديد فيهما. فالجزيرة البريطانية هي في نهاية الأمر صخرة من الفحم. أما الآن فلم يعد الأمر كذلك، أو في الأقل لم يعد بالدرجة نفسها. فأكثر الدول تأهلاً للدخول في عصر ما بعد الصناعة هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، الأولى تتمتع بوفرة هائلة في الموارد الطبيعية، والثانية تكاد تكون عارية منها. وقل مثل ذلك بالنسبة للنمور الآسيوية، فهونج كونج قاحلة، وسنغافورة أقرب إلى ذلك، وكوريا الجنوبية فقيرة في مواردها الطبيعية، وتايوان لا تختلف عن ذلك كثيراً. وربما لا توجد كثافة سكانية مركزة في مكان واحد مع نقص في الموارد الطبيعية وارتفاع مستوى المعيشة كما هي الحال في هونج كونج.

وينبغي أن يفهم المقصود بتضاؤل الأهمية النسبية للموارد الطبيعية بمعناه الحقيقي. فليس المقصود بذلك أن الإنسانية سوف تتجاوز حاجتها إلى الأرض الزراعية الصالحة أو الموارد المائية أو مناجم المواد الأولية أو مصادر الطاقة. فهذه كلها ستظل مهمة وضرورية لا يمكن

الاستغناء عنها. ولكن المقصود هو أن القيمة النسبية لإسهامات هذه الموارد تتضاءل في تحديد قيمة الإنتاج، بالمقارنة بالجهود الإنسانية وخاصة في ميادين البحث والابتكار والتسويق والخدمات المختلفة. وقد جاءت الترتيبات الجديدة لنظام التجارة العالمي مؤكدة لهذا التطور. فالمنظمة العالمية للتجارة (للجات) في أوروجواي خصصت حماية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية، التي تمثل الصورة الحديثة للثورة الاقتصادية في العالم المعاصر. ومع الاعتراف بهذا الاتجاه العام، ليس هناك ما يمنع من أن تستمر بعض الموارد الطبيعية في احتلال أهمية خاصة أو حتى متزايدة بشكل استثنائي لفترة من الزمن، قد تطول أو تقصر.

ولا يقتصر الأمر على تضاؤل الأهمية النسبية لإسهام الموارد الطبيعية في قيمة الإنتاج، بل إننا نجد أن النظام الاقتصادي الجديد يوفر السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد دون حاجة إلى الاستيلاء المادي المباشر عليها. فقد انتهى – أو كاد ينتهي – العصر الذي يتطلب سيطرة الاستعمار المادي المباشر على موارد الثروات الطبيعية. فقد أدت الأساليب الاقتصادية المعاصرة إلى توفير السيطرة الاقتصادية على تلك الموارد الطبيعية من خلال التأثير في الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وتحركات رؤوس الأموال، وتوفير المعلومات، وبراءات الاختراع، وشبكات التسويق، وبصفة عامة، مختلف أشكال الأساليب غير المتطورة المؤثرة في سلوك الأفراد والجماعات.

وإذا كانت الثورة التكنولوجية الجديدة قد ساعدت على تراجع أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للثروة الاقتصادية وبالتالي خففت من حدة أهمية الجغرافيا، فإن التأثير الأكبر لتلك الثورة كان في اختصار المساحات والقفز على الحدود. ويظهر ذلك بوجه خاص في ثلاثة ميادين هي المتعلقة بنقل المعلومات، والأموال، والسلع. وقد سبق أن أشرنا إلى أن التقدم في مجال الاتصالات والمواصلات قد جعل من العالم ما يشبه القرية الكونية (Global Village) حيث تنشر المعلومات على بساط المعمورة في لحظات عن طريق الفضائيات والإنترنت والفاكس والبريد الإلكتروني والتليفون المحمول. وهي كلها أجهزة وأدوات تساعد على انتشار المعلومات على وجه الأرض دون حواجز وبتكلفة زهيدة. وارتبط بهذا التطور التكنولوجي وما طرأ على فكرة النقود والثورة المالية بشكل عام، أن رؤوس الأموال أصبحت تتمتع بحرية كبيرة في الانتقال والترحال من مكان إلى آخر دون أن تدركها عين أن توقفها يد رقيب. وهكذا، استطاعت الأموال القفز على الحدود السياسية بحثاً عن مصادر الربح وواحات الأمان.

وأخيراً فإن النظام العالمي الجديد للتجارة، مع المنظمة العالمية للتجارة، قد فرض على معظم الدول ضرورة تحرير تجارتها الخارجية وإزالة القيود الكمية والجمركية التي تحول دون انتقال السلع في حرية من مكان إلى آخر. وإذا كانت الدول لا تزال تتمتع نظرياً بحرية في قبول أو عدم قبول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فمن الناحية العملية، تتضاءل حرية هذه الدول، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في الحركة إزاء فتح أبوابها لحرية التجارة.

وقد يبدو مما تقدم أن المكان والجغرافيا لم يعد لهما أهمية. مع ذلك فإن المراقب لابد أن يستوقفه التناقض القائم بين إزالة الحواجز وتقريب المسافات فيما يتعلق بانتقالات المعلومات والأموال والسلع من ناحية، والعقبات الجديدة، بل والحواجز الصناعية التي تقام في سبيل انتقالات البشر من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي يزيد فيه الحديث عن عالم بلا حدود تتجه معظم دول العالم المتقدم إلى فرض القيود والضوابط التي تحول دون انتقالات الأفراد، وخاصة من الدول النامية إلى أراضيها. فقوانين الجنسية والهجرة تتجه بشكل متزايد لمنع دخول الأجانب إلى الدول المتقدمة. والدعوة إلى حرية التبادل وإزالة الحدود بالنسبة للسلع والأموال والمعلومات يقابلها عمل حثيث وسياسات فعالة لإقامة قيود فولاذية جديدة لمنع الهجرة من العالم الثالث إلى العالم المتقدم. وهذا التناقض بين الدعوة لحرية انتقال الأشياء من ناحية والقيود والمتاريس التي تقام أمام حرية انتقال الأفراد من ناحية أخرى، ليس تناقضاً ظاهرياً. ففي كثير من الأحوال كانت الدعوة إلى تحرير انتقالات السلع وسيلة لمنع هجرة العمال وبديلاً لها. وعندما طرحت الولايات

المتحدة الأمريكية فكرة منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بينها وبين كندا والمكسيك، كانت الحجة الأساسية هي أن السماح بفتح الأبواب أمام السلع المكسيكية لدخول السوق الأمريكية، هو البديل لمنع الهجرة الجماعية لفقراء المكسيك إلى الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا، فإن العالم الجديد إذ يزيل نوعاً من القيود على حرية انتقالات الأشياء يفرض في الوقت نفسه قيوداً أخرى على انتقالات البشر. وليس هذا هو التناقض الوحيد بين الدعوة لحرية انتقال الأشياء وفرض القيود على حركة الأفراد، وهو تناقض يعكس رؤيتين مختلفتين لدول العالم المتقدم ودول العالم النامي. فهناك، من ناحية أخرى، تناقض آخر بين الدعوة إلى الحرية والمنافسة فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات، وبين الإصرار على الحماية القانونية للملكية الفكرية التي ترتبط بأسباب التقدم التكنولوجي وتكرس لحماية المراكز الاحتكارية للصناعات الكبرى. فالنظام القانوني هنا لا يعمل في مصلحة زيادة المنافسة بقدر ما يعمل على حماية احتكار المعرفة الفنية وحقوق الاختراع.

وعلى أي الأحوال، فبقدر ما أتاح النظام العالمي الجديد من زيادة المعرفة، والتقارب بين مختلف أجزاء المعمورة، فإنه دفع الأفراد في الدول الغنية إلى الرغبة في توفير نوع من الحجر الصحي Sanitary Cordon على مشاكل الفقراء في الدول الأخرى. فكما سبق أن أشرنا، أصبحت قضايا الهجرة ومنع الأجانب من مشاركة الوطنيين، من القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام باطراد في معظم الدول الصناعية، في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا، والقائمة طويلة. فالمزاج العام الذي كان سائداً في القرن الماضي نحو التوسع والخروج للأقاليم البعيدة بحثاً عن الثروة قد حل محله مزاج آخر دفاعي، للحيلولة دون نزوح جموع الفقراء ومزاحمتهم لهم في معيشتهم. فقد أدت الثورة التكنولوجية إلى زيادة قدرة الأغنياء وسيطرتهم الاقتصادية دون حاجة إلى الاستيلاء المادي على موارد الثروة الطبيعية من ناحية، كما مكنت هذه الثورة التكنولوجية كان المناطق الفقيرة والمحرومة من التطلع إلى المستويات الأعلى، ووفرت لهم وسائل الانتقال الرخيص إلى الدول المتقدمة من ناحية أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة لدى الفئات المحظوظة في الدول المتقدمة إلى التوقع ووضع أسباب العزل الصحي. بل إن الرغبة في الانعزال وعدم الاندماج مع الفئات المحرومة لم تقتصر على العلاقات بين الدول، غيها وفقيرها، بل تجاوزتها إلى داخل الدولة الواحدة فيما بين فئات المجتمع. فالفئات الأعلى تسعى إلى الانعزال، فهي لم تعد تكتفي بالعيش في الضواحي بعيداً عن الضوضاء، بل إنها تقيم الجزر المحمية (Compounds) حيث تعيش في تجانس وتوفر لأبنائها خدمات متميزة بعيداً عن المدن والضواحي المفتوحة.

وقد يبدو أن هناك تعارضاً وتناقضاً بين هذا الاتجاه في المزاج العام نحو الحجر الصحي وبينا ما سبق أن أشرنا إليه مما أحدثته الثورة التكنولوجية من تقريب بين أجزاء المعمورة وإزالة للحدود والحواجز. ومع ذلك فعندما ننظر إلى أساليب هذه الثورة نجد أنها تجمع بين توفير مزيد من المعرفة واتساع الخيال وإزالة العقبات المادية من ناحية، وتؤكد في الوقت نفسه العزلة النفسية والاتجاه إلى الوحدة. فانظر إلى التليفزيون مثلاً، لقد أصبح الوسيلة الرئيسية لنقل المعلومات. فهو يضع أمام الفرد في لحظات ما يحدث على اتساع المعمورة من أحداث سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية. ولكن ذلك لا يتحقق عادة إلا حين يكون الفرد وحيداً في غرفته دون أي تفاعل إنساني مع الغير. وقل مثل ذلك عن الكومبيوتر والإنترنت، فهي تفتح أمام الفرد إمكانات غير محدودة من المعرفة والمعلومات في مختلف أجزاء المعمورة، والفرد يحصل على كل ذلك وهو وحيد منعزل. فهو يتصل بأجهزة الكومبيوتر في بلدان أخرى أو قارات أخرى دون لقاء أو تفاعل إنساني مباشر. فالكثير من إنجازات الثورة التكنولوجية قد فتحت الآفاق أمام الفرد، حيث ينتقل من مكان إلى آخر بسرعة وسهولة. ولكنه يجد نفسه غالباً وحيداً في سيارته الخاصة أو في رحلة سريعة بالطائرة لا تتيح له إلا قليلاً فرصة الحديث مع الآخرين. وبدلاً من أن يذهب

إلى السينما أو المسرح لمشاهدة فيلم أو مسرحية، فإنه مـن خـلال الفيـديو وال DVD والأنترنـت وغيرها، يستطيع أن يشاهد أهم الأعمال التـي عرضـت فـي لنـدن أو نيويـورك، ولكنـه يشـاهدها وحيداً في غرفته. وهكذا أدت منجزات الثورة التكنولوجية إلى توسيع آفاق الفـرد وإزالـة حـواجز الزمان والمكان، ولكنها أقامت في الوقت نفسه حواجز نفسـية، وزادت مـن وحدتـه وعزلتـه، مـن جانب آخر.

الفصل الخامس

تطور المؤسسات والسياسات[7]

تمهيد:

تناولنا ما لحق الأوضاع الاقتصادية الدولية من تطور، سواء ما ظهر منها على السطح في شكل أزمات، أو ما جرى تحت السطح من تغيرات تكنولوجية. وقد أدى ذلك بالضرورة إلى تعديلات في شكل المؤسسات القائمة وأسلوب عملها فضلاً عما استدعاه من إنشاء مؤسسات جديدة. كذلك فإن السياسات الاقتصادية لم تلبث أن خضعت لتغيرات وتوجهات جديدة. ويهمنا أن نتعرض في هذا الفصل لأهم هذه التغيرات. فالمؤسسات القائمة، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد، سرعان ما انغمست في قضايا الإصلاح الاقتصادي ومواجهة المديونية. كذلك فقد كان على صندوق النقد أن يواجه مشكلة نقص السيولة الدولية، ومن ثم كان ظهور أصل مالي دولي جديد في التعديل الأول لاتفاقية بريتون وودز 1969، هو حقوق السحب الخاصة، وإن تضاءلت أهميته بعد التعديل الثاني في 1976 إلى العدول عن نظام ثبات أسعار الصرف ذاته. أما انغماس البنك والصندوق في قضايا الدول النامية، ثم في مشاكل الدول الاشتراكية في مراحل تحولها إلى اقتصاد السوق، فقد كان مؤشراً على ظهور مؤسسات جديدة غير مقننة مثل مجموعة الدول السبع الصناعية، التي أصبحت أكثر تأثيراً في أمور النقد والمعاملات الدولية.

كذلك ينبغي التنبيه إلى أن دعوة الليبرالية الجديدة ليست فقط دعوة للدول المتقدمة، بل إن قضايا التنمية ذاتها لا يمكن عزلها فعن فكرة الحرية. فالدعوة إلى الحرية واحترام حقوق الإنسان ليس ترفا تتمتع به الدول المتقدمة، في حين أنه ينبغي على الدول النامية أن تؤجل البحث فيه إلى حين وضع أسس التقدم الاقتصادي، كما لو كان هناك تعارض أو تناقض بين التنمية والديموقراطية، أو في الأقل كما لو كان هناك تتابع بينهما بحيث تفضي مرحلة إلى المرحلة التالية. فالحقيقة أن مواجهة قضايا التنمية تتطلب الاعتراف للفرد بحقوقه وتمكينه من المشاركة الجادة والفعالة في أمور حياته. وهناك حاجة إلى تمازج بين الحريات الفردية والتنظيم الاجتماعي. وقد أصدر الاقتصادي الهندي أمارتيا سن (Amartya Sen)، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، مؤلفاً حديثاً عن "التنمية كحرية"، وهو عنوان يكشف عماد يحتويه. فالحريات والإصلاح السياسي عمل مكمل وداعم للإصلاح الاقتصادي، وللتنمية بشكل عام وليس معرقلاً لها، واقتصاد السوق لا يكتمل إلا مع الديموقراطية والحرية السياسية.

- **التنمية البشرية المتواصلة: Sustainable Human Development:**

رأينا أن قضية التنمية قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد عرف مفهوم "التنمية" تطوراً كبيراً منذ ذلك الوقت. ويعتبر مفهوم "التنمية البشرية المتواصلة" هو المفهوم الأكثر قبولاً الآن. فلم يعد الأمر مقصوراً على تحقيق معدل معقول للدخل الفردي، كما لم يعد معدل النمو الاقتصادي كافياً للحديث عن تحقيق التنمية. ويرتبط ذلك بأمرين لابد من أخذهما في الاعتبار، الأمر الأول هو أن التنمية الاقتصادية – وإن كانت أساسية – غير كافية وحدها للحديث عن تنمية حقيقة، بل لابد من إدخال عناصر أخرى تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن نظرة البنك الدولي قد تطورت في هذا الميدان، حيث اتسع الأمر إلى قضايا التوزيع وحماية المهمشين. ونضيف إلى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) قد عمد منذ بداية التسعينيات إلى إصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية المستدامة، وأدخل في هذا الصدد معايير جديدة لقياس معدلات التنمية لا تقتصر على

[7] د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، العدد 257، من الفصل الخامس ص 149.

مستوى الدخل الفردي، وإنما تراعي الجوانب الاجتماعية الأخرى مثل معدل الوفيات، والأمل في الحياة، فضلاً عن مدى توافر الخدمات الأخرى. فمحور التنمية هو البشر وزيادة قدراتهم على الاختيار وتمكينهم من ممارسة هذه الخيارات، وتفجير طاقاتهم الإبداعية، وتمكينهم من المشاركة في أمور حياتهم. ويحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نشر ما أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية (Human development index) سنوياً للتعبير عن هذه الأمور.

وأما الجانب الثاني الذي عني به مفهوم التنمية البشرية فهو ضرورة تواصل أو اطراد التنمية بين الأجيال. وقد أدى ذلك إلى إدخال مفهوم حماية البيئة ضمن معايير تحقيق التنمية. فقد يتم تحقيق تقدم اقتصادي على حساب إهدار موارد البيئة الطبيعية وتلويثها، مع ما يتضمنه ذلك من إجحاف بمستقبل الأجيال القادمة. فالنمية البشرية لا تكتفي فقط بتوزيع نتائج التقدم بين مختلف الفئات والطبقات، بل تمتد أيضاً إلى التوزيع بين الأجيال والحرص على حماية مستقبل الأجيال القادمة. فمن واجب الجيل الحالي أن يترك لهذه الأجيال القادمة بيئة صالحة لاستمرار التقدم.

ومع الأخذ بمفهوم هذه التنمية البشرية الشاملة لم تعد الدولة هي اللاعب الوحيد في الساحة، بل لابد أن يشاركها لاعبان آخران هما القطاع الخاص والمجتمع المدني، فهما شريكان في التنمية. وقد سبق أن تعرضنا لشيء من ذلك عند حديثنا عن الليبرالية الجديدة.

- **حماية البيئة:**

ورث الاقتصاديون المعاصرون عن التقليديين، وخصوصاً ريكاردو، نظرتهم إلى الطبيعة باعتبارها غير منتجة وغير قابلة للهلاك. فهي هبة كما أنها دائمة. وقد أوضح التطور، وخصوصاً مع زيادة الإنتاج الصناعي، عدم صحة هذه المقولات، فالطبيعة ليست معطاة بل هي نتيجة لعمل الإنسان يحفظها ويحميها، وقل أن توجد "طبيعة" في حالها الخام صالحة للإنتاج إذا لم يلحقها عمل الإنسان، في تسوية الأرض وشق الترع وإقامة المصارف، وغير ذلك. كذلك فالطبيعة ليست دائمة بل هي قابلة للهلاك، فهي ليست موارد بلا نهاية، ولا هي مستودع بلا قرار نلقي فيه عوادمنا ونفايات الصناعة، فهناك تلوث للبحر والجو، وتراجع في الغابات وضمور في الموارد الطبيعية، ولذلك فإن الطبيعة في حاجة إلى العناية والرعاية. وما لم تبذل الجهود لحماية هذه البيئة فقد ننتهي إلى أن نورث أولادنا وأحفادنا بيئة غير صالحة، ونحرمهم بالتالي من حقهم في الحياة والاستمتاع.

وقد بدأ الاهتمام بقضايا البيئة منذ السبعينيات عندما عقد مؤتمر استوكهولم للبيئة في 1971. على أن أهم خطوة اتخذت في هذا الصدد كانت في شكل مؤتمر "قمة الأرض" الذي اجتمع في ريو دي جينيرو في 1992، والذي وضع قضية البيئة في صلب الاهتمامات العالمية. وقد صدر عن هيئة الأمم المتحدة وثائق عدة للاهتمام بحماية البيئة، أهمها ما عرف بجدول أعمال القرن 21. ومع الحديث عن قضية "السلع العامة الدولية" فإن قضية البيئة تظهر بأوضح معانيها. وتعتبر مشاكل الأوزون وارتفاع درجات حرارة الأرض وتلوث الجو والأنهار من أكبر المشاكل التي تهدد حرارة الأرض وتلوث الجو والأنهار من أكبر المشاكل التي تهدد مستقبل البشرية، والتي لا يمكن مواجهتها إلا على المستوى العالمي ضمن عمل جماعي من التعاون الدولي.

- **الحكم الصالح:**

أثارت سياسات التنمية الاقتصادية في عدد من الدول النامية قضايا متعلقة بسلامة الحكم ونزاهته. ونظراً لاستقرار مبادئ "السيادة" لكل دور وضرورة "عدم التدخل في شؤونها الداخلية"، فقد وجد العديد من مؤسسات التمويل الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية سلامة أساليب الحكم. وكما في كثير من الأحوال، فقد كان سك لفظ جديد مخرجاً لهذه الصعوبة، بحيث وجدت هذه المؤسسات الدولية

مجالاً لإثارة هذه القضايا دون أن تتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية، وخصوصاً في نظم الحكم. وقد وجد المسؤولون أن تعبير الحكم الصالح (Good Governance) مناسب لهذا الغرض، فهو لا يشير صراحة إلى الحكومات (Governments)، كما أن يستخدم في اللغة الإنجليزية تعبيراً مستعاراً من الفرنسية، وهو يعني في أصله اللاتيني "أسلوب إدارة وتوجيه السفينة". وقد ساعدت جدة الاصطلاح وغموضه على استخدامه في أماكن متعددة. وكانت هذه الخاصية ميزة أكثر منها عيباً، حيث تمكنت المنظمات الدولية من الاختفاء وراءه لطرح العديد من القضايا الحساسة، مثل الفساد والديموقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان. وقد عرف البنك الدولي فكرة الحكم أو الإدارة بهذا المعنى بأنها "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية". ومن الواضح أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) وإدارة المشروعات. ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك، وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز أو روادع للسلوك. كما أن مفهوم الحكم الصالح يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية (Transparency) والمسؤولية (Accountability) ودولة القانون (Rule of Law)، والمشاركة (Participation)، واللامركزية (Decentralization)، والتنسيق (Coordination).

ومن الواضح أن مفهوم الحكم الصالح على هذا النحو يتسق مع الاتجاهات الأخرى السائدة من حيث غلبة مفهوم اقتصاد السوق، واستعادة دور الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملاً يمثل نوعاً من الأيديولوجيا الجديدة التي تتكاتف المؤسسات الدولية والنظام الاقتصادي الدولي في الدعوة إليها.

- **انكماش المعونات الدولية للتنمية:**

صاحب ظهور قضية التنمية، كإحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية لعالم ما بعد الحرب، بروز أهمية المعونات الدولية للتنمية، مما مثل محوراً أساسياً في العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. ويعود الاهتمام العالمي بالتمويل الخارجي للتنمية، وبشكل خاص معونات التنمية، إلى مطلع الخمسينيات من هذا القرن. ولم يكن هذا الاهتمام الملحوظ بهذا الموضوع منفصلاً عن التطورات العالمية السائدة حينذاك، وما أفضت إليه من تغيرات جذرية في ميزان القوى السياسية للعالم. فمع تصفية الاستعمار وإعلان استقلال معظم المستعمرات في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، واشتعال المنافسة الأيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ومحاولتهما كسب هذه الشعوب الجديدة إلى حظيرتيهما، ومع غلبة روح التفاؤل حول مستقبل هذه الدولة، مع كل هذا، احتلت قضية المعونات الدولية مكاناً مهماً في الدبلوماسية الدولية للدول المتقدمة، وفي المؤسسات الاقتصادية الدولية.

وفي خلال الفترة التالية بدأت الصورة تتغير، خصوصاً بعد أفول النظام الاشتراكي، وتراجع دول المنظومة الاشتراكية وتخليها عن دورها في المواجهة الدولية. كذلك تأثرت الدعوة إلى دعم المعونات الدولية للتنمية بما حل بقضية التنمية نفسها من أزمة ثقة، ظهرت فيما تكشف من إهدار للثروات في العديد من الدول النامية، وتفشي صور الفساد في عدد غير قليل منها، فضلاً عن فشل سياسات التنمية القائمة على فكرة الانكفاء على الداخل (Inward Looking Policies)، وفرض الحماية الجمركية على الصناعة الوطنية، وانتهاج سياسة إحلال الواردات. وصاحب هذه التطورات ما لحق معظم الدول الصناعية من الدعوة إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وتحجيم العجز في الموازنات، وبالتالي تقليص موازنات المعونات الحكومية للدول النامية أو لمؤسسات التمويل الدولية. وكان المفروض بعد الدعوة إلى الاعتماد على القطاع الخاص أن يقوم هذا القطاع من خلال رأس المال الخاص بدوره في المساعدة على توفير أنواع التمويل للدول النامية. وقد أثبتت التجربة أن رأس المال الخاص قليل الحساسية بقضايا التنمية، وأن انتقال هذه الأموال إلى الدول النامية كان في الغالب للدول الأكثر نمواً، مثل دول جنوب

شرق آسيا أو لدول أمريكا اللاتينية، وكان استجابة لغرض الربح أكثر منه وفاء باحتياجات التنمية في الدول الأقل نمواً. مثل دول جنوب شرق آسيا أو لدول أمريكا اللاتينية، وكان استجابة لغرض الربح أكثر منه وفاء باحتياجات التنمية في الدول الأقل نمواً. بل إن هذه الأموال كثيراً ما ذهبت إلى مجموعة الدول النامية الأكثر حظاً لكي تتركها عند أول أزمة ثقة، كما حدث في الأزمات المالية التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية (1994)، ثم دول جنوب شرق آسيا (1997) والأزمة العالمية (2008). وبذلك كانت انتقالات رؤوس الأموال إليها مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار المالي أكثر منها شكلاً من أشكال تمويل التنمية.

ويمثل هذا التراجع في معونات التنمية الدولية خطراً على استقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية. ويكفي أن نشير هنا إلى أن عرف "بالمساعدات الإنمائية الرسمية Official Development Assistance (ODA)"، قد انخفضت قيمة تدفقاتها الصافية فيما بين العامين 1990 و1997 بنحو 5 مليارات دولار، وانخفضت نسبة هذه المساعدات إلى الناتج الصافي من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، من متوسط 01.33 في المائة العام 1986 إلى 0.22 في المائة العام 1997.

- **العولمة:**

هب علينا في الأيام الأخيرة للقرن العشرين اصطلاح جديد هو "العولمة". فنحن الآن نعيش عصر العولمة، الذي وفد علينا فجأة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. وأصبح العالم مطالباً بتحديد موقفه من هذه "العولمة"، هل هو معها أم ضدها؟ والحق أن هذا القرن الذي نعيش فيه قرن غريب وطريف في الوقت نفسه. فهو قرن لا يخلو من ادعاء، فكل شيء فيه عالمي من ناحية كما أنه من ناحية أخرى شمولي النزعة، فكل مذهب أو رأي يدعي أنه الحق المطلق وغيره باطل لا ريب فيه.

عرفت البشرية منذ ولادتها الحروب والصراعات بين الجماعات والشعوب، ومع ذلك فإن القرن العشرين وحده عرف الحروب "العالمية". ثلاث حروب عالمية، اثنتان ساخنتان والثالثة باردة. بدأ القرن من حيث التطورات الكبرى (1914-1918) بالحرب بين انجلترا وحلفائها وألمانيا وأنصارها، وانحصرت المعارك العسكرية في أوروبا. ومع ذلك فقد أصر القرن العشرون ومؤرخوه على وصف هذه الحرب بأنها الحرب "العالمية" الأولى، على رغم أن معظم شعوب الأرض في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لم يكن لها فيها ناقة ولا جمل. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى انتهى عصر السيطرة البريطانية (Pax Britannica)، وتراجعت فترة الإمبراطورية البريطانية. ولم تلبث آثار الحرب "العالمية" الأولى وما فرضته من أعباء قاسية على ألمانيا المهزومة أن دفعت ألمانيا النازية للثأر، وقامت الحرب من جديد بين بريطانيا وحلفائها من ناحية وألمانيا ودول المحور من ناحية ثانية، وهي المعروفة بالحرب "العالمية" الثانية. وهنا أيضا أصرّ القرن ومؤرخوه على وصف هذا الصراع الجديد "بالعالمية"، على الرغم من أنه تصفية حسابات أوروبية ناجمة عن الحرب السابقة (1914-1918). ومع نهاية الحرب العالمية الثانية قبر النظام الاستعماري وانتهت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، وتحررت معظم المستعمرات، وظهر عصر السيطرة الأمريكية (Pax Americana) مع معارضة من الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية. وتحول الصراع إلى مواجهة بين أمريكا وحلفائها في الغرب من ناحية، وبين الاتحاد السوفييتي وأنصاره في الشرق من ناحية أخرى. وبدلاً من أن يحسم هذا الصراع الجديد في حرب ساخنة بالأسلحة في ميادين القتال، فقد قامت بن الكتلتين الغربية والشرقية حرب باردة بين الرأسمالية والاشتراكية، أسلحتها أدوات الحرب الاقتصادية والنفسية والعقائدية، والحروب المحلية والثورات المضادة وسباق التسلح وغير ذلك من وسائل الصراع غير الصريحة وأحيانا غير الملموسة. وفي بداية التسعينيات، وبلا مقدمات ظاهرة، أعلن الاتحاد السوفييتي هزيمته وحل نفسه إلى عدد من الجمهوريات المستقلة التي تسعى للحصول على المعونات الاقتصادية من الغرب بعد الهرولة إلى النظام الرأسمالي. وبانتهاء هذا

الصراع وإعلان الفوز الأمريكي "بالنقاط"- وليس بالضربة القاضية- لم يعد هناك محل لحرب عالمية جديدة لغياب المنافس، حتى إشعار آخر، ولم يعد أمامنا إلا "العالمية" نفسها، فإذا بنا أمام هذه الضجة حول "العولمة".

وإذا كان القرن العشرون قد اصطفى لنفسه إدعاء العالمية لكل حروبه ونزواته، فإنه لم يخل من شمولية في تصنيفه للأمور. فالحرب العالمية الأولى هي مواجهة بين الحرية والديمقراطية، وبين الأوتوقراطية والسيطرة، والحرب العالمية الثانية هي أيضاً حرب بين هذه الحرية والديمقراطية من ناحية، والفاشية والنازية، أو بين احترام حقوق الإنسان والعنصرية والتمييز من ناحية أخرى. وجاءت الحرب العالمية الباردة حرباً بين الرأسمالية والشيوعية. وكل منهما يدعي أنه يمثل الحق والفضيلة والآخر يمثل الشيطان والرذيلة. ويبدو أننا نسير على المنوال نفسه عند تناول الحديث عن هذه "العولمة"، فهي تقدم كما لو كانت الخير والتقدم والرقي، أو هي على العكس الشيطان والقضاء على الهوية والأصالة والضياع في عالم مجهول تحكمه أشباح من الشركات متعددة أو متعدية الجنسية.

ويبدو أن الحقيقة أكثر بساطة، وأكثر تعقيداً في الوقت نفسه، أكثر بساطة لأنه لا يوجد شيء جديد أو مفاجئ قد هب على العالم، وإنما هو تطور يبدأ بطيئاً وأصبح سريعاً في مجالات عدة في التكنولوجيا وخصوصاً في المعلومات والاتصالات، وفي الاقتصاد وخصوصاً في أسواق المال، وفي النظام المؤسسي لعلاقات الدول، وفي الوعي العام. فالأمر ليس بوافد جديد هب على العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، بل هو تطور مستمر منذ الثورة الصناعية، بل وقبلها مع الرأسمالية التجارية، وربما قبل ذلك أيضاً. والجديد هو في سرعة التطور ومداه. ومن هنا نرى أن العولمة أكثر بساطة مما نتصور. فإننا لم نستيقظ فجأة كأهل الكهف لنكتشف أموراً لم تكن تخطر لنا على بال، بل إن الحقيقة أن المقدمات قائمة وموجودة أمامنا منذ وقت ليس بالقريب. ولكن هذه البساطة (Simplicity) لا تعني التبسيط (Simplism)، ولا تنفي بالتالي التعقيد والتركيب في الظاهرة. فالعولمة ليست مجرد سيطرة الشركات متعدية الجنسية، ولا هي أسواق المال أو حتى الرأسمالية. فالعولمة ليست وافداً جديداً بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة من ناحية أخرى، وهو تفاعل مستمر وذو أبعاد متعددة. وهكذا، فإن ما يطلق عليه اسم العولمة هو ظاهرة مركبة وملتبسة يختلط فيها الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر في تطور بطيء أو سريع وتتضمن عناصر متجانسة مثلما تحمل بين طياتها عناصر أخرى متناقضة. فالعولمة ليست نموذجاً نظرياً منطقياً من اختراع مفكر أو مؤلف بقدر ما هي وصف للحظة من لحظات التطور الاجتماعي والتاريخي.

كذلك ينبغي أن نتذكر أن مناقشة قضية العولمة كثيراً ما تختلط بمناقشة نمط الحياة الأمريكي. فنظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل، حالياً، أكثر الدول توغلاً في التطورات التكنولوجية، وبالتالي أكثرها إتباعاً لمظاهر العولمة، فكثيراً ما تتحول مناقشة قضية العولمة إلى مناقشة السيطرة الأمريكية وأسلوب الحياة الأمريكي. وعلى رغم أنه من الواجب نظرياً فصل الأمرين، ومناقشة مظاهر العولمة مناقشة مستقلة عن هذه الصفة الأمريكية، فإن المسألة ليست سهلة دائماً. كذلك فإننا عندما نتكلم عن العولمة، فإننا لا نتحدث عن وصفة أو حزمة معرفة نأخذها بالكامل أو نرفضها بالكامل، فهي تختلف في تطبيقاتها من مكان إلى مكان.

وكثيراً ما يقال إن "العولمة" هي توسيع للأسواق وإزالة للحواجز بين الدول حتى نصبح أمام سوق عالمية. **فالعولمة هي قضاء على الاقتصادات الوطنية في سبيل إقامة السوق العالمية**. ليس هذا فقط، بل إن فكرة "العولمة" تعني أيضاً **تغليب فكرة السوق على ما عداها من المؤسسات الاجتماعية**، فكل شيء مع العولمة خاضع لمنطق "السوق" وأحكامها، ولا يتعلق الأمر فقط بتجارة السلع، بل يتسع أيضاً ليشمل مجالات أخرى مثل الفن والحب والعواطف. فهل هذا صحيح؟ وهل هو جديد؟ وأين الصحيح وأين الجديد؟

يمكن القول، إن فهم الاقتصاد المعاصر يتحقق بشكل أوضح إذا نظرنا إلى التاريخ الاقتصادي العام، باعتباره تاريخاً للمبادلة وقيام الأسواق وتوسيعها، وتغليب منطق السوق وفرضه على مختلف أجزاء الاقتصاد الأخرى واستيعابه لها وإدماجه تدريجياً لها. فالتاريخ الاقتصادي من هذه الزاوية هو تاريخ توسع ظاهرة المبادلة وفكرة السوق، وتحولها من ظاهرة عرضية على هامش الاقتصاد التقليدي والبدائي، إلى ظاهرة عامة شاملة تتسع باطراد لتستوعب بقية أجزاء الاقتصاد، بل والمجتمع. ولم يقتصر الأمر على التوسع في ظاهرة اقتصاد السوق، بل إن هذه الظاهرة قد أدت بدورها إلى تطورات مقابلة في شكل الوحدة السياسية التي تجمع أفراد الجماعة، من القبيلة إلى الدولة المعاصرة مروراً بأشكال الإقطاع والمدن التجارية. وفي مثل هذا التطور، تعتبر العالمية أو "العولمة" المرحلة الأخيرة في توسيع الأسواق. فاقتصاد السوق لم يعد مقتصر فقط على التبادل والنشاط الاقتصادي ضمن حدود الدولة السياسية، بل جاوز ذلك ليشمل مختلف أجزاء العالم، وبحيث يعتبر التبادل أو السوق شاملاً لأكبر قدر من المعمورة، دون أن تقف الحواجز السياسية أو السيادات الوطنية عقبة أمام توسع فكرة السوق واقتصاد التبادل. وتتميز العولمة، كمرحلة من مراحل التطور، بخصائص عدة أو مؤشرات جديدة تتمثل في ظهور أسواق جديدة، مثل أسواق العملات والتي تعمل على مدار الساعة على مستوى العالم، وظهور أدوات جديدة للتعامل والاتصال، مثل الإنترنت والتليفون المحمول وشبكات الإعلام، وظهور لاعبين جدد على الساحة مثل المنظمات الدولية، منظمة التجارة العالمية ومنظمات المجتمع المدني، وأخيراً، ظهور قواعد خدمة للتعامل مثل الاتفاقات الدولية لتنظيم مختلف الأنشطة.

ومع ذلك، وكما سبق أن أشرنا، فإن توسيع الأسواق وإزالة أو إلغاء الحدود والحواجز الجغرافية والسياسية لم يتحقق دائماً بالدرجة نفسها. فعلى حين أن انتقال المعلومات لا يكاد يواجه أي عقبات، فإن حركات الأموال بين مختلف الدول بدأت تتم في سهولة ويسر. وبالمثل فإن الحواجز أمام انتقال السلع بدأت تتلاشى وتتراجع مع إنشاء منظمة التجارة العالمية. وعلى العكس من ذلك تماماً أوضاع انتقالات البشر، التي بدأت تعرف مزيداً من القيود والصعوبات على النحو الذي تعرضنا له فيما سبق.

وقد أشرنا عند مناقشتنا للثورة التكنولوجية الجديدة إلى ما رتبته الثورة التكنولوجية من آثار على النظام الاقتصادي الدولي، والانتقال من العلاقات الاقتصادية الدولية إلى نوع من الاقتصاد العالمي، وحدود هذا التطور.

ذكرنا في بداية هذا البحث أن العولمة ليست وصفة أو حزمة معرفة بقدر ما هي لحظة من لحظات التطور، ارتفع فيها معدل توسيع الأسواق والترابط في الاقتصادات على مستوى رقعة متزايدة من العالم، وخصوصاً فيما يتعلق بتداول المعلومات والأموال وتجارة السلع والخدمات. وليس معنى ذلك أن العالم قد أصبح فعلاً "قرية كونية"، أو أن الحدود السياسية قد اختفت وأن الدولة تلاشت. كذلك ليس معناه أن هذا التطور يصيب مختلف أجزاء المعمورة بالدرجة نفسها، فهناك قطاعات كبيرة تعيش العولمة، وقطاعات أخرى لا تكاد تعرف عنها شيئاً. كذلك فإنه يترتب على هذا التطور، شأنه شأن كل تطور، ظهور فائزين وخاسرين، غالبين ومغلوبين. وفي الوقت نفسه، فإن هذا التطور يخلق أسباب مقاومته والقوى المناهضة له.

– الفرد والعولمة:

وكما أن لكل عصر أبطاله، فللعولمة أيضاً نجومها، وهي الشركات الصناعية الكبرى (متعددة الجنسية) ورجال الإعلام (شبكات التليفزيون والصحافة العالمية) ومراكز المال، ومراكز البحوث وشركات التسويق والإعلان، بل والمخابرات وربما المافيا، ولكن لا ننسى تزايد أهمية منظمات المجتمع المدني أيضاً. فكما كانت لرجال الدين والكهنة دولتهم في المجتمعات البدائية كافة، وكما كانت لرجال الحروب والفروسية دولتهم في العصور الوسطى، فإن للعالم الجديد رجاله ورواده، وهؤلاء هم الذين يتعاملون ويسيطرون على مراكز القوة الجديدة: البحث

العلمـي والتكنولـوجي، وخصوصـاً فـي الشـركات متعديـة الجنسـية، والمـال، والإعـلام وبعـض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، وربمـا أيضـاً المخـابرات وغيرهـا من الأجهزة غير المرئية.

وإذا كان هؤلاء هم نجوم العولمة وأبطالها، فـإن الهـدف النهـائي والجـائزة التـي يسـعون إليها هي **المواطن العادي**، سواء كمستهلك أو كناخـب. ففـي هـذا العـالم الجديـد أصـبح هـذا الفـرد العادي هو الحكم والفيصل، الجميع يسعى إليه بالإقناع حيناً وبالخداع أحياناً.

فعلى رغم أن توزيع الثروة لا يتجـه دائمـاً إلـى مزيـد مـن العدالـة (مـع العلـم بـأن التقدم الاقتصادي يضمن، في الغالب، حدوداً دنيا لمستوى المعيشة)، فإن القوة الاقتصـادية لا تـزال فـي يد المستهلك العادي الذي يجب الوصول إليه بالوسائل كافة. وكل الوسائل مباحة، المشـروع منهـا وغير المشروع، لكن غير المقبول هو تجاهل هـذا المسـتهلك. كـذلك فـإن هـذا الفـرد العـادي هـو أساس السلطة السياسية، فرأيه، سواء في صناديق الانتخاب أو في استطلاعات الرأي العـام، هـو الذي يحكم التوجهات السياسية والاقتصادية. وهنا أيضاً، المطلوب هو صـوته الشـكلي ولا بـأس من قليل أو كثير مـن الخـداع والتضـليل، فـالمهم هـو الحصـول علـى موافقتـه وضـمان رضـائه. وبطبيعة الأحوال، فإن المعضلة الرئيسـية تكمـن فـي أن هـذا الفـرد العـادي، والـذي يمثـل الحكم والفيصل، يواجه هذه القوى من صناعة ومال وإعلام ومخابرات، يواجهها منعزلاً وحيداً، ومـن ثم فإنها تستطيع أن تخضع لمختلف مظاهر التأثير، بحيث يبدو لعبة في أيدي هذه القوى بـدلاً مـن أن يصبح سيداً لا خادماً لها. فهو بذلك ليس سيد الموقف والحكم النهائي بقدر ما هو لعبة تسخرها هذه القوى لأهدافها. وهكذا، فنحن إزاء وضع ملتبس، فالفرد العادي أصبح هو المطمـع والهـدف، وأصبح رضاه هو الجائزة التي يسعى إليها جميع اللاعبين. ولكنه، من نـاحية أخـرى، وقـد أصـبح غنيمة من يفوز بها يملك العالمين، فقد أصبح هدفاً للتضليل والغواية، فالجميع يسلط عليه أسـلحته ومغرياته لإغرائه، وهو، إلى حد بعيد، أعزل، محدود الإمكانات، قليل المناعة. وأين الحقيقة مـن هذا الوضع الملتبس؟ ربما الحقيقة أن الأمرين صحيحان في الوقت نفسه. فهو سيد ولكنه كثيراً ما يكون مخدوعاً.

وليس معنى ما تقدم أن الفرد العادي يصبح دائماً مع العولمة الهدف والمعيار، فهذا الأمر يصدق بصفة أساسية، على الدول الصـناعية المتقدمـة التـي تأخـذ بمبـادئ الديموقراطيـة وحقـوق الإنسان. ولكن مظاهر العولمة، خصوصاً فيما يتعلق بإمكاناتهـا التكنولوجيـة، تسـاعد العديـد مـن نظم الحكم في بعض الدول، وخصوصـاً الناميـة، علـى إضـعاف الفـرد واسـتعباده. وقـد سـبق أن أشرنا إلى أن هذه الإمكانات قد ساعدت على استمرار وتأييد نظـم حكـم تكـاد تلغـي وجـود الفـرد ليصبح صورة باهتة لما تريده له السلطة السياسية. وذلك عن طريق القهـر المـنظم والمسـتند إلـى الأساليب العلمية والتكنولوجية. وهي نظم تستند إلى أجهزة شـديدة البـأس كالمخـابرات والأجهـزة البوليسية، مع السيطرة علـى نظـم الإعـلام وبـرامج الدراسـة، وغالبـاً أيضـاً علـى مراكـز القـوى الاقتصادية. وهنا لا يصبح الفرد سيداً مخدوعاً فحسب، بل إنه يفقد حتى وهم هذه السـيادة ليصـبح عبداً استبدت به قوى تكنولوجية واقتصادية، وأحياناً مذهبية، لا طاقة له بها.

ولا تقتصـر تناقضـات العصـر علـى مـا تقـدم، بـل إننـا نلحـظ تناقضـاً أساسـياً بـين تطـور الاقتصاد وتطور السياسة. فعلى حين تتجه قوى الاقتصاد لتصبح عالمية لا تأبه بحدود سياسية أو جغرافية، سعياً وراء الربع والثروة، فمـا زال التنظـيم السياسـي وطنيـاً وقوميـاً. وتكمـن المشـكلة الأساسية في تلاقي عالمية الاقتصاد من ناحية وقومية السياسة مـن ناحيـة أخـرى، علـى مسـتوى القمـة. فمراكـز الاقتصـاد تتركـز فـي الـدول الصـناعية الكبـرى وخصوصـاً الولايـات المتحـدة الأمريكية، وهي تسعى إلـى أهدافها الاقتصـادية علـى مسـتوى العـالم، لا تقتصـر علـى حـدودها القومية أو السياسية. فهي ذات نزعـة عالميـة. ومـع ذلـك فـإن السـلطة السياسـية فـي هـذه الـدول، وأيضاً بوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية، لا تراعي سوى اعتبـارات المـواطن الأمريكـي، وأحياناً في واحدة من الولايات، أريزونا أو تكساس مثلاً. ومن هنا قول أحد السياسيين الأمريكيين

"السياسة الخارجية دائماً محلية". ولعل هذا هو التناقض الأساسي لظاهرة العولمة، اقتصاد يتجه إلى العالمية وسلطة سياسية لا تزال وطنية أو قومية. وبذلك تنفصل العلاقة بين السلطة والمسؤولية. سلطة اقتصادية عالمية لا يكاد يفلت منها مكان على المعمورة، ومسؤولية سياسية وطنية أو حتى محلية. فالقرارات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي في الكونجرس أو مؤسسات الاتحاد الأوروبي تحاسب من قبل الناخبين في الولايات المتحدة أو في أروقة السياسة في فرنسا أو ألمانيا، على رغم أنها تؤثر في اقتصاد العالم في مجموعة. وليس هذا فحسب، بل إننا رأينا أن انفتاح الحدود وعالمية الاقتصاد قد أطلقا عنان النزعات القومية والعرقية، سواء في يوغوسلافيا أو بقايا الاتحاد السوفييتي، إن لم يكن في معظم الدول الأفريقية.

- **الترتيبات الإقليمية:**

الاتجاه نحو العولمة أو العالمية لم يحل دون أن تأخذ الترتيبات الإقليمية أبعاداً واسعة. فعلى رغم أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو إزالة القيود والحواجز بين مختلف الدول حتى بدأت تتضاءل أهمية سطوة الجغرافيا والمكان، فإن ذلك لم يمنع من وجود أواصر علاقات متميزة وخصائص مشتركة بين مجموعات من الدول بحيث تربط بينها وشائج خاصة. بل لعله يمكن القول إن الاتجاه نحو العالمية لا يتم قفزاً على الإقليمية بقدر ما يتحقق من خلال ترتيبات إقليمية تساعد على مزيد من الاندماج، وغالباً مزيد من الازدهار، فيما بين عدد من التجمعات الإقليمية، وبما يساعد على مزيد من التقارب الاقتصادي العالمي. فالتقارب الإقليمي يمثل خطوة أو حلقة في التقارب العالمي.

ويمكن القول بصفة عامة إن التقدم الاقتصادي العالمي يتم على شكل موجات، تأخذ كل موجة منطقة اقتصادية (Economic Space) إلى درجة أعلى في سلم التقدم. ويكفي في هذا الصدد أن نلقي نظرة على تطور ما أطلق عليه "الدول النامية" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن. فقد أشرنا إلى أن مفهوم التنمية قد اكتسب مكانة بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت كانت الحديث عن شعوب الدول الفقيرة أو المتأخرة سواء أكانت من آسيا أم أفريقيا أم في أمريكا اللاتينية. وفي خلال الخمسين سنة التالية بدأ التمايز يظهر بين مجموعة هذه الدول الفقيرة. فدول جنوب شرق آسيا شقت الطريق، وقطعت شوطاً كبيراً في التصنيع وفي كسب أسواق مهمة للصادرات، بحيث أصبحت تعرف باسم "الاقتصادات الصناعية الجديدة" (New Industrialized Economies)، كما سميت أحياناً "بالنمور الآسيوية" حيث حققت لفترة تقترب من ثلاثة عقود معدلات عالية من النمو الاقتصادي تجاوزت 10 في المائة سنوياً. وعلى رغم ما حلّ بها في صيف 1997 من أزمة مالية طاحنة، فإنها تمثل مجموعة من الدول التي استطاعت أن تخرج من فئة الدول النامية إلى مرحلة متقدمة من التقدم الاقتصادي. والملاحظ هنا هو أن هذا التطور، لم يصب دولة بعينها بقدر ما كان تطوراً إقليمياً أصاب منطقة اقتصادية بعينها.

وبالمثل، فإن دول أمريكا اللاتينية التي حققت هي الأخرى معدلات معقولة من النمو الاقتصادي قد عانت مجتمعة من تقلبات اقتصادية مشابهة، فقد عرفت هذه الدول، في مجموعها، أشكالاً من التضخم الشديد (Hyper Inflation) الذي جاوز في كثير من الأحوال ثلاثة أرقام سنوياً في الثمانينيات. وعندما التجأت هذه الدول إلى الاستدانة من الخارج، فإنها، في مجموعها، وقعت تحت عبء المديونية الخارجية على نحو متقارب. وأخيراً عندما عمدت إلى الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير اقتصاداتها الوطنية فإنها اتخذت هذا المنحى في وقت متقارب، وبما يسهل معه القول إن مشاكل دول أمريكا اللاتينية كانت متماثلة.

أما أفريقيا جنوب الصحراء، فهي أيضاً عرفت -كل عام- تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية وتراجعاً في معدلات نموها، حيث ساد نمط متشابه من الإدارة الاقتصادية الذي غلب عليه الفساد وانعدام الكفاءة، فضلاً عن انغماس معظم دولها في نزاعات قبلية أو عرقية. وهكذا

يتضح أنه على رغم تطور الاقتصاد العالمي واتجاهه نحو مزيد من التقارب والتداخل، فقد كان التطور الإقليمي أكثر وضوحاً في هذه المسيرة العامة للتطور العالمي.

على أننا حينما نتحدث عن الترتيبات الإقليمية، فإننا لا نقتصر على الإشارة إلى هذه الموجات الإقليمية لمسار التطور العالمي، وإنما نشير بوجه خاص إلى ما أخذت به المجموعات الإقليمية المختلفة من ترتيبات واعية للتنسيق والتكامل فيما بينها. وقد تحقق ذلك في جميع مناطق العالم. فلم تكد تخلو منطقة أو إقليم من وضع ترتيبات خاصة للتعاون الاقتصادي فيما بينها. وقد تأخذ هذه الترتيبات شكلاً مؤسسياً وشكلياً في شكل معاهدات، أو في شكل ترتيبات خاصة أكثر مرونة وإن لم تكن بالضرورة أقل فاعلية. ولعل أنجح وأظهر هذه الترتيبات الإقليمية هي السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن ذلك لا ينفي تعدد الترتيبات الأخرى، مثل الكوميكون لدول شرق أوروبا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، المعروفة بالنافتا، فضلاً عن الترتيبات الإقليمية الأخرى في دول أمريكا اللاتينية أو مجموعة الآسيان، أو الترتيبات الإقليمية في أفريقيا أو بعض أقاليمها (جنوب أفريقيا) أو المجموعة العربية.

وليس هنا مجال مناقشة هذه الترتيبات الإقليمية بشكل مفصل، لكن يكفي أن نتعرض بإيجاز لتجربتين قد تكون لهما دلالة خاصة بالنسبة لنا. الأولى هي التجربة الأوروبية والثانية هي التجربة العربية. الأولى لأنها بلا شك أهم وأنجح تجارب التعاون الإقليمي، والثانية لأنها متعلقة بمنطقتنا وبالتالي وثيقة الصلة بنا.

1- التعاون الاقتصادي الأوروبي: بدأ التفكير في توثيق التعاون الاقتصادي الأوروبي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساعد على ذلك عوامل عدة ارتبطت بتجربة الحرب العالمية وما ترتب عليها من آثار انعكست على القارة الأوروبية. فقد كانت القضية الأولى التي واجهت الدول الأوروبية هي إعادة تعمير أوروبا المحطمة في الحرب، وهي مشكلة عامة واجهت جميع الدول الأوروبية واحتلت الأولوية القصوى لها جميعاً. وقد رأينا أن إعادة التعمير قد اتخذت شكلاً جماعياً مع مشروع مارشال الأمريكي. وكانت هذه أول تجربة للعمل المشترك فيما بين الدول الأوروبية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عمدت إلى دفع أوروبا في هذا الاتجاه رغبة في احتواء الخطر الشيوعي من ناحية، وفي تدعيم اتجاهات تحرير الاقتصاد وعدم الانكفاء على سياسات التقييد والحماية من ناحية أخرى. كذلك وجد عدد من المفكرين ذوي الرؤية التاريخية، الذين اعتقدوا أن مستقبل السلام في أوروبا مرهون بتحقيق مصالحة تاريخية بين أعداء الأمس، خصوصاً فرنسا وألمانيا، والعمل على خلق مصالح اقتصادية تربط بين دول أوروبا التي فرقتها الأطماع السياسية.

ويعتبر جان مونيه (Jean Moniet) هو الأب الروحي للدعوة إلى وحدة أوروبا على أساس التعاون الاقتصادي. وكان مونيه يعتقد أنه من دون خلق مصالح اقتصادية متبادلة فإنه لا وجود لأوروبا، وينسب إليه القول: "إنه لا يوجد شيء اسمه أوروبا، وإنه لابد من إنشائها وبنائها"، ومن هنا كانت الدعوة إلى إنشاء "الولايات المتحدة الأوروبية". وإلى جانب تجربة مشروع مارشال، الذي يمكن أن يمثل أول تجربة للتعاون الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب، عمدت ثلاث دول أوروبية صغيرة هي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج إلى إنشاء اتحاد جمركي اعتباراً من 1948 فيما سمي بالبينيلوكس (Benelux). وجاءت دعوة جان مونيه لإنشاء الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب European Coal and Steal Community في 1950، خطوة أولى وأساسية على طريق التعاون الاقتصادي الأوروبي. فقد واجهت أوروبا في ذلك مشكلة الإفراط في الإنتاج في صناعات الفحم والصلب، وكان من الضروري العمل على تنسيق السياسات دون الوقوع في سياسات المنافسة القاتلة. وقد عرف وقتها بمشروع شومان، وزير خارجية فرنسا آنذاك، حيث تم تأسيس هذا الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب وعهد بإدارته إلى سلطة عليا تختار من شخصيات مرموقة ومعروفة باستقلالها، كما أنشئت هيئة استشارية من

الصناعيين، والنقابات العمالية والمستهلكين للإشراف على هذه السلطة. وبذلك بدأ أن سلطة فوق الدول Supra National تدير أحد أهم المرافق الاقتصادية الأوروبية. وكانت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي Organization for European Economic Cooperation (OEEC) قد قامت بتنظيم التعامل مع السلطات الأمريكية إزاء تنفيذ مشروع مارشال، مما ساعد على إنشاء منبر للتنسيق والحور بين الدول الأوروبية في المسائل الاقتصادية. وفي 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك Spaak Committee، نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرأسها، وقدمت تقريرها في 1956 لمجموعة من ست دول أوروبية هي ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليان وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج، للنظر في تدعيم التعاون الاقتصادي الأوروبي. وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت في 1957، والتي أنشأت ما عرف بالاقتصاد الأوروبي European Economic Community (EEC) والتي اشتهرت باسم السوق الأوروبية المشتركة (European Common Market). وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن اشتراك هذه الدول الأوروبية الست في هذا التجمع لم يرجع فقط إلى تقارب أوضاعها الاقتصادية، بقدر ما كان تعبيراً عن رغبتها في التعاون ومشاركتها في القيم المشتركة للديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وقد كانت إيطاليا في ذلك أدنى من حيث النمو الاقتصادي فضلاً عما عرفه الجنوب الإيطالي من تخلف واضح بالنسبة لبقية الشركاء الأوروبيين. ومن هنا فقد كانت اعتبارات القيم السياسية المشتركة أكثر وضوحاً من مجرد التقارب الاقتصادي. ولهذه الأسباب لم يكن من الممكن قبول دول تخضع لنظم سياسية مختلفة مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، التي كانت تخضع لأشكال من الحكم العسكري أو الشمولي. أما إنجلترا فلم تُدع بالنظر إلى تحفظاتها على فكرة جماعة دولية تعلو على سيادات الدول الوطنية، فضلاً عما عرف من إنجلترا من علاقات خاصة بالولايات المتحدة، والتي أثارت غيظ فرنسا لوقت طويل. وكان الغرض من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو إزالة الحواجز الجمركية وجميع العقبات أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال وتكوين سوق مشتركة بينها. ومع ذلك فينبغي الإشارة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة، وإن اعتمدت مبدأ الحرية الاقتصادية وإزالة العقبات أمام التدفقات الاقتصادية، فقد أخذت فيما يتعلق بالزراعة بأسلوب مختلف يعتمد على التدخل وتوفير الإعانات للمزارعين، فيما عرف بالسياسة الزراعية المشتركة Common Agricultural Policy (CAP)، وكانت فرنسا بوجه خاص من أشد المدافعين عن هذه السياسة.

كذلك ينبغي الإشارة إلى أن السوق الأوروبية المشتركة، وإن وضعت المصالح الاقتصادية المشتركة نصب أعينها، فقد لعب العامل السياسي فيها دائماً دوراً ملحوظاً. وكان للدورين الفرنسي والألماني، مع ديجول واديناور، تأثير كبير في تطور هذه السوق. وكان ديجول برغبته في توثيق التعاون الفرنسي/ الألماني شديد الحرص على عدم التخلي عن السيادة الوطنية، وكان يرى في السوق تنظيماً بين الدول وليس فوقها، فهي تمثل "الأوطان الأوروبية" (Europe des Patries) وليست إلغاء للوطنيات الأوروبية. كذلك كان ديجول معارضاً دائماً لدخول إنجلترا إلى الجماعة الأوروبية. وبالمقابل عمدت إنجلترا إلى تكوين تجمع اقتصادي هو ما عرف بدول منطقة التجارة الحرة (European Free Trade Association (EFTA، وتضم النرويج والسويد والدانمارك والنمسا وسويسرا. وبعد وفاة ديجول زال الفيتو الفرنسي وبدأت المفاوضات لتوسيع الجماعة الأوروبية ودخول إنجلترا. وفي العام 1973 قبلت عضوية إنجلترا والدانمارك وإيرلندا وتوسعت المجموعة الأوروبية من مجموعة الست إلى مجموعة التسع. وبعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية، اليونان في 1981، وإسبانيا والبرتغال في 1985. ثم توسعت المجموعة بضم الدول الإسكندنافية فيما بعد. وفي العام 1992 اتفقت دول المجموعة الأوروبية على إنشاء السوق الأوروبية الموحدة (Single European Act)، وبمقتضى ذلك لم يقتصر الأمر على إلغاء الحواجز المادية من جمارك وقيود على انتقالات السلع ورؤوس الأموال، بل تضمن الاتفاق على إزالة ما يمكن أن نطلق عليه بالقيود غير المنظورة والمتعلقة باختلاف النظم والتشريعات فيما

يتعلق بالمواصفات والتنظيمات التشريعية، التي تعرقل انسياب التيارات الاقتصادية للسلع والأموال والأفراد، وتضمنت هذه الاتفاقات الاتفاق على 282 بنداً تتناول عقبات غير منظورة أمام انسياب السلع والأموال والأفراد. كذلك تم الاتفاق على التنسيق النقدي بين عملات دول الجماعة الأوروبية في خطوات متعددة، فيما عرف بالاتحاد الاقتصادي والنقدي Economic and Monetary Union (EMU) ونظام أسعار الصرف (European Monetary System). وهي ترتيبات تهدف إلى التنسيق في أسعار الصرف بين العملات الأوروبية وضمان استقرارها ضمن حدود متفق عليها. وفي فبراير 1992 تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي European Union (EU) في ماستريخت (Maastricht) وتم التصديق عليها في 1993، وهي تدعو إلى إنشاء بنك مركزي أوروبي وعملة أوروبية موحدة هي اليورو (Euro)، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من يناير 1999، ووضعت شروطاً قاسية على الدول المنظمة إلى هذا النظام من حيث حجم العجز في الموازنة ومستوى التضخم.

وقد ترتب على إنشاء السوق الأوروبية أن أصبحت أوروبا أكبر قوة اقتصادية في العالم، فهي تتمتع بحجم إنتاج يفوق القوتين الاقتصاديتين الأخريين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وإن كانت لا تزال تنقصها وحدة الموقف السياسي كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تمثل القوة الأعظم في الاقتصاد المعاصر، بالنظر إلى تكاتف قواها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع وحدة سياسية.

وإذا كانت تجربة أوروبا في التعاون الإقليمي هي أنجح التجارب، فإن ذلك لا ينفي أن هناك ترتيبات إقليمية أخرى لعبت دوراً لا يستهان به في الحياة الاقتصادية المعاصرة، سواء في آسيا والمحيط الهادي أو بدرجات أقل في أمريكا اللاتينية. أما التعاون الاقتصادي في أفريقيا فقد كان محدود النجاح، ولم يكن التعاون العربي أكثر حظاً.

2- التعاون الاقتصادي العربي: حظي موضوع الترتيبات الإقليمية العربية بمكان متميز في الاهتمامات العامة للأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد بدأ الأمر بإنشاء جامعة الدول العربية 1944، قبل نهاية الحرب العالمية، بل وقبل قيام منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام بالتعاون على المستوى الإقليمي العربي وقبل تحققه على المستوى العالمي.

وفي العام 1953، وقعت في إطار الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت، ثم تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم توقيع اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية 1957، في الوقت نفسه تقريباً مع توقيع اتفاقية روما للسوق الأوروبية المشتركة. وتعددت الاتفاقيات العربية في صدد ضمان الاستثمار العربي وانتقالات رؤوس الأموال العربية.

وفي بداية السبعينيات جاءت ثورة النفط وتوافرت الأموال، مما أعطى دفعة قوية لإنشاء عدد من المؤسسات المالية التمويلية وتحريك الاستثمارات العربية. فأنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ثم صندوق النقد العربي، ومؤسسة ضمان الاستثمار، فضلاً عن عدد من شركات الاستثمار العربية والصناديق الوطنية للإنماء.

وأدى توافر الأموال مع روح التفاؤل التي سادت المنطقة العربية في السبعينيات إلى حدوث انتقالات مهمة من العمالة ورؤوس الأموال. فتدفق الموارد المالية على دول الخليج دعاها إلى استقطاب العمالة من مختلف البلدان المجاورة، العربية والآسيوية، لتلبية حاجتها إلى إرساء البنية الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية. وبالمقابل قامت الصناديق العربية وحكومات دول الخليج بتمويل حجم معقول من الاستثمارات في الدول العربية الأخرى. وهكذا عرفت السبعينيات حركات مهمة لعوامل الإنتاج، عمالة رؤوس أموال، في حين ظلت التجارة العربية البينية محدودة لم تجاوز 6 إلى 8 في المائة من مجموع التجارة العامة للدول العربية.

وعلى عكس السبعينيات كان عقد الثمانينيات هو عقد تراجع الإمكانات العربية. فعرفت أسعار النفط الهبوط لأول مرة في منتصف الثمانينيات بعد عقد من الارتفاع المستمر. واستنفدت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الكثير من موارد العراق، فضلاً عما حصل عليه من مساعدات من دول الخليج الأخرى لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، بدأت العمالة الآسيوية في إزاحة بعض أنواع العمالة العربية في دول الخليج. وفي الوقت نفسه، تقريباً، استعرت الأزمة اللبنانية مما أدى إلى تدمير وإعطاب العديد من جوانب بنيتها التحتية سواء المادية أو المؤسسية. وهكذا، غابت لبنان عن الحضور في هذه المرحلة المهمة بما سبق أن توافر لها من مقومات كمركز مالي إقليمي. ولم تستطع الدول العربية الأخرى كالبحرين مثلاً، أن تملأ هذا الفراغ. وجاءت حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) فأجهضت الكثير مما بقي من عناصر التعاون العربي. فقد أدى هذا الغزو إلى إقصاء العراق تقريباً من سوق النفط فضلاً عما أصابها من إهدار لموارده نتيجة للحرب أو للحصار الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تحملت الكويت ودول الخليج الأخرى أعباء مالية باهظة إزالة الاحتلال وتمويل العمليات العسكرية. وانتهى الأمر بأن تحولت معظم دول الخليج من دول فائض إلى دول عجز، مع استمرار تدهور أسعار النفط العالمية. وهكذا، بدأ عقد التسعينيات وقد تراجعت القدرات العربية، وتدهور مستوى التعاون الاقتصادي العربي إلى أدنى مستوياته. وإذا كانت بداية التسعينيات تمثل نهاية مرحلة للتعاون العربي، فإن العالم من حولنا يدخل في مرحلة جديدة عسى أن نتنبه إليها، حتى يمكن أن ننتقل إلى مرحلة جديدة للتعاون العربي مستفيدين من تجارب الماضي من ناحية أخرى.

وفي خلال هذه المسيرة من محاولات التعاون العربي، قد يكون من المفيد أن نشير إلى عدد من الاتجاهات التي فرضت نفسها في وقت أو آخر خلال نصف القرن المنصرم.

ولعل الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو التردد بين أساليب التعاون الاقتصادي، ففي أسلوب اتخذ التعاون شكل إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية، وتوفير المزايا الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي، وأما الأسلوب الآخر فيتجه نحو القيام بمشروعات عربية مشتركة. وفي حين غلب الأسلوب الأول على مسيرة التعاون الاقتصادي منذ بدايته في الخمسينيات، كما يتضح من الاتفاقات حول إزالة أو تخفيض الحواجز والمزايا التفضيلية في اتفاقية تسهيل التجارة وتعديلاتها المتعددة، فقد بدأت، وخصوصاً منذ منتصف الستينات، الدعوة للأخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين والصناعات الدوائية والصناعات الحربية. ومع ذلك لا يمكن القول بأن حظ الأسلوب الثاني من النجاح كان أفضل من حظ الأسلوب الأول. فبعد نصف قرن لم تزل العلاقات العربية – العربية محدودة في النشاط الاقتصادي، ربما باستثناء انتقالات العمالة التي بدأت هي الأخرى في التقهقر.

ويتعلق الاتجاه الثاني بمدى شمول محاولات التعاون الاقتصادي لمجموع الدول العربية، أو اقتصارها على مجموعة إقليمية داخل الوطن العربي ترتبط بروابط أوثق جغرافيا أو ثقافياً. فبدأت محاولات التعاون العربي على المستوى العربي الشامل وخصوصاً من خلال الجامعة العربية وأجهزتها. ومنذ الثمانينيات بدأ اتجاه جديد نحو تكوين ترتيبات إقليمية عربية محدودة.

وظهر ذلك بوجه خاص في الترتيبات الخاصة لدول الخليج ودول المغرب. فأنشأت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي، ثم أنشأت دول المغرب اتحاد التعاون المغاربي، كما ظهر لفترة قصيرة مجلس التعاون العربي. وغلب على هذه التجمعات، وخصوصاً مجلس التعاون الخليجي، الاهتمام بالمسائل الأمنية.

وإذا كان نصف القرن الماضي هو عصر محاولات التقارب العربي على مختلف الجبهات، فقد طغى عليه الصراع العربي – الإسرائيلي، بحيث أصبح بحق عصر الصراع الذي ألقى بظلاله على جميع مظاهر الحياة العربية: سياسية واقتصادية واجتماعية.

ومنذ نهاية السبعينيات وخصوصاً في بداية التسعينيات، بدأت إرهاصات إنهاء هذا الصراع، بدءاً بمعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ومروراً باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية، فضلاً عما أرساه مؤتمر مدريد للسلام في 1991 من فتح نافذة للمفوضات بين إسرائيل وسوريا ولبنان.

وبصرف النظر عما ترتب على هذه الاتفاقيات من مظاهر محدودة للتعاون الاقتصادي بين بعض هذه الدول وإسرائيل، فقد طرحت مبادرات عدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي، سواء تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو البحر المتوسط. فظهرت فكرة بنك إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلً عن ترتيبات أخرى عدة في مجالات السياحة أو تجمعات رجال الأعمال. وفي الوقت نفسه، طرحت أفكار الشراكة الأوروبية للبحر المتوسط.

ومع تعثر مسيرة السلام وتشدد الجانب الإسرائيلي في ظل حكومة نتنياهو، أعيد طرح صيغة إحياء التعاون العربي باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل المنطقة، فكان صدور قرار القمة العربية بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، والتي بدأ تطبيقها منذ أول يناير 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين دول المنطقة في العام 2017.

ومع ذلك، فقد يكون من المناسب إلقاء نظرة عامة على بعض الأوضاع العربية المعاصرة. هناك ثلاث دول عربية خضعت خلال فترة غير قصيرة لشكل أو آخر من أشكال المقاطعة الدولية أو الحصار الاقتصادي، فكل من العراق وليبيا والسودان خضع لشكل من العقوبات الاقتصادية الدولية أو التهديد بها. ويعرف العراق، وكذلك السودان نسبياً، نوعاً من الحرب الانفصالية يهدد وحدة الدولة (الأكراد في العراق، والجنوب في السودان). وبالمثل فإن العلاقات الثنائية العربية – العربية تعرف توترات غير قليلة.

كذلك تمر معظم الدول العربية بمرحلة مخاض اجتماعي وسياسي. فمعظمهم الدول العربية تأخذ بإصلاحات اقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق، مما ترتب عليه ظهور توترات اجتماعية متصلة، بارتفاع معدلات البطالة وقسوة تكاليف الحياة على الطبقات الفقيرة. وفي الوقت نفسه، فإن التحول التدريجي إلى مزيد من المشاركة السياسية وظهور الأحزاب لا يتم دائماً في سهولة ويسر. فعرفت الجزائر حرباً أهلية من الجماعات الإسلامية، فضلاً عن تزايد الدعوات الأصولية المصحوبة أحياناً بأشكال العنف في بعض الدول.

وإزاء هذه التطورات على الساحة العربية، وفي ضوء ما يجري على أوضاع الاقتصاد العالمي، فقد يكون من المناسب استخلاص بعض الدروس المستفادة في هذا الصدد.

لعل الدرس **الأول** هو أنه في ظل عولمة الاقتصاد لا مكان لاقتصاد غير تنافسي. فالدول، وخصوصاً الدول الصغيرة، ليس أمامها خيار كبير في اختيار النظام الاقتصادي، بل عليها أن تتبع السياسات وتنشئ المؤسسات الكفيلة بتوفير إمكانات الكفاءة والرشادة. ومن هنا، فإن دول المنطقة مدعوة للأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقدي، وتوفير مقومات المنافسة الاقتصادية السليمة. ولا يتطلب الأمر مجرد الأخذ بالتخصيصية وتحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، بل يتطلب حزمه من السياسات المناسبة في وجود نظام قانوني واضح وسليم، ومكاشفة كاملة، وتوفير البيانات والمعلومات السليمة، والرقابة على الأسواق، وسلامة المواصفات، ومنع الاحتكار، وغير ذلك مما هو مطلوب لسلامة النظام الاقتصادي.

على أن اختيار النظام الاقتصادي السليم لإمكان المنافسة العالمية لن يقدر له النجاح ما لم يكن مصحوباً بتوفير قدر من العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد. وهذا وذاك يتطلبان قدراً من الحرية والمساواة وتثبيت أركان دولة القانون. ولابد أن تكون لذلك انعكاساته على النظام السياسي والنخب الحاكمة.

والدرس **الثاني** هو أن التعاون الاقتصادي العربي ليس مجرد اتفاقات تعقد ثم تظل حبراً على ورق إذا لم تتوافر المقومات الحقيقية لذلك التعاون. فقد عرفت المنطقة العربية خلال نصف

القرن الماضي العشرات من اتفاقات التعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة التي لم تفض إلى أي نتائج عملية. بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات، وهزال النتائج المترتبة عليها كان وبالاً على فكرة التعاون الاقتصادي العربي، لأنها ساعدت على خلق أزمة ثقة في فكرة التعاون الاقتصادي العربي ذاتها. ولذلك فإن الأجدى والأحرى هو الدراسة والتريث بدلاً من الاندفاع في توقيع وثائق نعرف مقدماً أنه لن يكون لها أي حظ من التطبيق.

وقد أفادت تجربتنا في هذا المجال أن **انعدام الإرادة السياسية** كان دائماً هو الصخرة التي تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي العربي. فالدول العربية، وعلى رغم ما تطلقه من شعارات للتعاون الاقتصادي، كانت مهمومة بالدرجة الأولى بقضية أمن النظام. فاتفاقيات انتقال المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التي كانت لها الغلبة على الدوام. وبالمثل، كثيراً ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والأفراد مع تقلبات السياسة وأهوائها بين الدول العربية.

ولعل الدرس **الثالث**، وهو مرتبط بما تقدم، يفيد أن نجاح التعاون الاقتصادي إنما هو رهن إلى حد بعيد بتوافر نظم ديموقراطية سياسية في الدول العربية. فإذا كانت أوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال نصف القرن، فذلك يرجع إلى أن الوحدة الأوروبية إنما فتحت فقط لتلك الدول التي تشترك في قيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالتعاون الاقتصادي يأتي لاحقاً للإصلاح السياسي في الدول العربية. الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة القانون في كل دولة عربية هي الخطوة الأولى للتعاون الاقتصادي العربي.

أما الدرس **الرابع**، فهو أن العديد من الالتزامات والاتفاقات الدولية التي تعقدها دول المنطقة، إما في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وإما في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية، سوف توحد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقاً للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية أو الإقليمية (الأوروبية)، وبحيث ينتهي الأمر بتقارب الشروط اللازمة لمباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها، وتحديد شروط النشاط الاقتصادي وأوضاعه بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية. وبذلك فقد يتحقق من التعاون العربي عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي، ما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول. وبذا يتحقق نوع من التعاون الاقتصادي العربي على رغم أنفنا نتيجة للتحرير الاقتصادي العالمي.

وأخيراً، فإذا كانت الظروف غير مواتية لتحقيق تكامل اقتصادي كامل بين جميع الدول العربية في الوقت الحالي، فلا أقل من الاتفاق على مجالات محددة للتعاون في قطاعات معينة أو في مجالات معينة. ولا شك في أن استمرار التحاور والالتقاء بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والقضايا العامة لهو من أفضل الوسائل لاكتشاف مجالات جديدة للتعاون.

القسم الثالث
المنظمات الإقليمية والدولية

الفصل السادس
المنظمات الدولية[8]

المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية

منذ أن بدأت فكرة الدولة بمفهومها الحديث تظهر وتستقر، والحرب بين هذه الدول سجال، إذ سعت كل منها ومنذ البداية إلى توسيع حدودها على حساب الأخرى، أو اكتساب مناطق نفوذ ومستعمرات في داخل القارة أو في القارات الأخرى.

والملاحظ أن التطور العلمي الذي شمل مختلف الميادين ومنها الميدان العسكري، أدى إلى ازدياد خطر الحرب حيث اتسع نطاقها ليشمل مختلف بقاع العالم، الأمر الذي بدأ ينذر بمزيد من الخسائر البشرية والاقتصادية.

من هنا بدا الدول بمختلف قاراتها تسعى إلى إيجاد سبل للتفاهم الودي لإيجاد حلول مقبولة لما بينها من تنافس وصراع توفر عليها ويلات الحرب وتحفظ بينها نوعاً من التوازن المقبول.

وكوسيلة لتحقيق هذه الغاية، تبنت الدول عدة أساليب ومن بينها:-

أولا: اللجوء إلى عقد المؤتمرات الدولية:

الملاحظ أن الدول ولا سيما الأوربية منها لجأت وكوسيلة أولى لعقد المؤتمرات الدولية لحل منازعاتها، ربما لأن هذه المؤتمرات كانت وسيلة للتفاوض المباشر ومواجهة بعضها ببعض.

واتسع نطاق عقد هذه المؤتمرات بعد انتصار القوى العظمى آنذاك (إنجلترا-بروسيا-النمسا-روسيا) على نابليون عام 1815م. حيث عقد مؤتمر وستفاليا سنة 1648 ومؤتمر شاتيون سنة 1814 ومؤتمر فينا سنة 1815، ومؤتمر صلح باريس سنة 1856، حيث أثبتت هذه المؤتمرات جدواها، الأمر الذي أضفى عليها خلال القرن التاسع عشر طابعاً شبه دوري فيما يعرف بالوفاق الأوربي (Concert European).

وكان هذا النظام يهدف إلى الإبقاء على الوضع الراهن في أوروبا، اعتماداً على مبدأ الشرعية وتوازن القوى مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة، مع ملاحظة أن هذا النظام لم يلزم الدول بالتعهد رسمياً بعدم اللجوء إلى استخدام القوة او بضمان سلامة أراضي كل منها.

ثانياً: التحكيم الدولي:

يعد التحكيم واحداً من أهم وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد كان لنجاح التحكيم في قضية الألباما سنة 1872 عاملاً مشجعاً للاتجاه نحو هذا الأسلوب في تسوية المنازعات.

والجدير بالذكر أن مؤتمري لاهاي لسنة (1899 و 1907) كانا قد أقرى مبدأ التحكيم الإجباري ووضعا قواعد وإجراءات التحكيم إلا انهما فشلا في إنشاء محكمة تنظر في منازعات الدول.

والواقع أن محكمة التحكيم الدائمة التي تم إنشاؤها في سنة 1899 لم تكن إلا مجرد قائمة بأسماء القضاة الذين يمكن اختيارهم كمحكمين متى اتفقت الدول أطراف النزاع على اللجوء إليها.

---

[8] الدكتور حاكم عبد ناصر، www.arts.uokufa.edu.iq.

ولا بد من التذكير بأن عقد متمري لاهاي (1899-1907) كان له دلالته الخاصة حيث عقد هذين المؤتمرين في فترات السلم، على عكس ما كان سائداً في عقد المؤتمرات الدولية، حيث لم تكن هذه المؤتمرات تعقد إلا في أعقاب الحروب، لتسوية الآثار المترتبة عليها.

كما ضمّ هذين المؤتمرين دولاً أخرى غير أوروبية الأمر الذي كان يعني اتساع قاعدة المساهمة في تلك المؤتمرات.

ثالثاً: اللجان الدولية:

يعد إنشاء هذه اللجان خطوة مهمة في طريق إنشاء المنظمات الدولية، ويذهب جانب من الفقه، إلى أن هذه اللجان لم تنشأ إلا كوسيلة لتعزيز وضمان حرية الملاحة في بعض الأنهار، مثل لجنة الرون التي أنشأت سنة 1814، ولجنة الدانوب التي أنشأت سنة 1856.

ونتيجة لنجاح اللجنتين المذكورتين في أداء المهام المسندة إليهما، فقد امتد نشاطها ليشمل ميادين أخرى، كميدان الصحة، فقد أنشئت لجان صحية في الأقاليم المستعمرة، كلجنة قسطنطينية وبوخارست، كما أنشأت لجان مالية مهمتها التوثيق والتقريب في وجهات نظر الدول الدائنة والمدينة، كوسيلة للوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين، ومن بين هذه اللجان لجنة الدين المصري سنو 1878، ولجنة الدين اليوناني سنة 1897، ولجنة الدين العثماني سنة 1898.

رابعاً: الاتحادات الدولية الإدارية:

الملاحظ أن إنشاء هذه الاتحادات لم يكن إلا وسيلة لتنظيم بعض المرافق ذات الصلة بالمصالح الدولية المشتركة.

ومن بين اهم الاتحادات التي تم إنشاؤها، اتحاد التلغراف العالمي الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية باريس لسنة 1865، واتحاد البريد العالمي الذي أنشئ باتفاقية برلين لسنة 1874، والاتحاد الدولي للمقاييس والموازين عام 1875، واتحاد حماية الملكية الصناعية عام 1882, والاتحاد الدولي لنشر التعريفة الجمركية لعام 1890، واتحاد حماية الملكية الأدبية المنشئ بموجب اتفاقية برلين لسنة 1886.

والواقع أن كل وسائل التعاون الدولي آنفة الذكر لا يمكن وصفها بالمنظمات الدولية، كونها لا تتخذ طابع الديمومة والاستقرار في عملها كما لا يحكم نشاطها دستور نافذ في مواجهة الدول المنضمة إليها، هذه إضافة إلى أن مقرراتها لم تكن لتلزم الدول الأعضاء إلا بإرادتها.

إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال عدم جدواها، فتلك المحاولات حققت خطوات متقدمة في مجال التنظيم الدولي، الأمر الذي مهد لقيام أول تنظيم دولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى (عصبة الأمم).

خامساً: عصبة الأمم:

شعر العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي راح ضحيتها قرابة الثمان ملايين من البشر أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه المجازر البشرية من خلال إقامة هيئة دولية دائمة تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين.

وتبنت تلك الفكر كلاً من فرنسا وإنجلترا، إلا أن كل منهما رسم لهذه الهيئة صورة مختلفة، فقد ذهب الفرنسيون إلى أن هذه الهيئة عبارة عن عصبة من الحلفاء تجتمع فيها موارد الدول الأعضاء وجيوشها.

أما الإنجليز فدعوا إلى إنشاء هيئة دائمة تنعقد بصورة دورية، وتأخذ هذه الهيئة على عاتقها مسؤولية القضاء على أي نشاط حربي من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين.

وجاء الرئيس الأميركي (ولسن) فاقتبس اقتراحه في إنشاء عصبة الأمم من وجهة النظر الإنجليزية، فقد دعا في شروطه الأربعة إلى إنشاء عصبة أمم يكون الغرض منها تحقيق التعاون العالمي وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية.

والجدير بالذكر أن دعاة إنشاء العصبة كنوا قد انقسموا على انفسهم، بشأن تحديد العضوية فيها، فقد دعت كل من بريطانيا وألمانيا إلى فتح باب العضوية لجميع الدول ذات السيادة

متى ما أبدت رغبتها في الانضمام للعصبة، سواء أكانت الدول المنتصرة أو المنهزمة في الحرب أو من دول الحياد.

أما فرنسا فقد عارضت هذا الاتجاه ودعت إلى قصر العضوية على الدول المنتصرة في الحرب، ودول الحياد حسب، وقدر لهذا الاتجاه أن يسود، وقد ضمت العصبة في عضويتها خمس وأربعون دولة ذات سيادة مثلت الدول المنتصرة في الحرب وبعض دول الحياد.

وبإلقاء نظرة فاحصة على العضوية في العصبة يبدو جلياً أن دعاة إنشاؤها، كانوا قد خرجوا عن الغاية من تأسيسها (المحافظة على السلم والأمن الدوليين) حيث قصرت العضوية فيها على الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ودول الحياد دون الدول المنهزمة، ناهيك عن نصوص العصبة الأخرى التي منحت الدول المنتصرة في الحرب حقوقاً وصلاحيات خاصة لا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى والتي سنأتي على بيانها لاحقاً.

المبادئ التي تقوم عليها العصبة:

لم يأت تأسيس عصبة الأمم إلا كرد فعل على الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى.

فقد احس العالم انه بحاجة إلى تنظيم دولي دائم يعمل على فض المنازعات بالطرق السلمية ويحافظ على سيادة الدول بعيداً عن استخدام القوة والعنف، وجاء التأكيد على هذه الأهداف في العديد من النصوص.

من بينها المادة العاشرة من العهد، التي التزمت الدول بالتعهد باحترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لكل دولة.

وتأكيداً لهذا الالتزام أشارت المادة الحادية عشرة لمبدأ المسؤولية الجماعية لدول العصبة إزاء كل ما يقع في المجتمع الدولي من حرب أو تهديد بالحرب.

ولكي تنأ العصبة بالعالم عن الحرب وآثارها، الزمت الدول الأعضاء بالتعهد بعرض نزاعاتها التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين على التحكيم أو التسوية القضائية أو إحالتها على مجلس العصبة.

كما الزمت الدول الأعضاء بعدم إثارة الحرب قبل انقضاء ثلاثة اشهر على صدور أحكام في هذه المنازعات من لجان التحكيم أو لجان التسوية القضائية أو من مجلس العصبة.

ولإضفاء الجدية على التعهدات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في العصبة، فقد نصت المادة السادسة عشرة على انه (إذا التجأت احدى الدول الأعضاء في العصبة إلى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد 12،13،14 من عهد العصبة، فان هذا العمل العدواني كان ينظر إليه على انه موجه ضد كل الدول الأعضاء في العصبة بلا استثناء).

وقد خول العهد، الدول الأعضاء إزاء ذلك صلاحية قطع العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية، كما خول مجلس العصبة حق اقتراح ما يراه فعالاً من التدابير العسكرية البرية والبحرية والجوية التي من شأنها رد العدوان.

وكإجراء وقائي أخير نص العهد على إنهاء عضوية أي دولة تثبت عليها مسؤولية الإخلال بالتزاماتها نحو العصبة، وتنهى هذه العضوية بقرار يصدر عن مجلس العصبة.

العضوية في العصبة:

تنقسم العضوية في العصبة إلى نوعين:-

أولاً: العضوية الأصلية (الأعضاء المؤسسون): ومنحت هذه العضوية للدول التي وقعت على العهد والدول التي ورد ذكرها في ملحق العهد والتي تنضم للعصبة انضماماً لاحقاً في ظرف شهرين من تاريخ بدأ نفاذ العمل بالعهد.

ثانياً: العضوية بالانضمام (العضوية اللاحقة) (الأعضاء المنضمون): وتمنح هذه العضوية لكل الدول الراغبة في الانضمام للعصبة بعد مضي شهرين من تاريخ بدأ نفاذ العمل بالعهد، فقد نصت المادة الأولى في فقرتها الثانية على أنه (لأية دولة أو ممتلكة أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها ولم يرد ذكرها في الملحق أن تصبح عضواً في العصبة اذا وافق على قبولها ثلثا

أعضاء الجمعية العامة بشرط أن تقدم الضمان الكافي عن خالص نيتها في احترام التزاماتها الدولية وان تقبل النظام الذي تضعه العصبة خاصاً بالتسلح والقوات البرية والبحرية والجوية).

انتهاء العضوية في العصبة:

تنتهي العضوية في العصبة بالانسحاب أو الطرد.

أولاً انتهاء العضوية بالانسحاب:

خول العهد سائر الدول الأعضاء (الأصليون المنضمون) حق الانسحاب من العصبة بشرط أن تعلن الدولة الراغبة في الانسحاب، العصبة بعزمها على ذلك قبل انقضاء سنتين، وان توفي بسائر التزاماتها ومن بينها الالتزامات الواردة في العهد وعملياً انسحبت كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا من العصبة احتجاجاً على المواقف والقرارات التي اتخذتها العصبة في مواجهتها أبان الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: الطرد:

تنتهي العضوية في العصبة دون إرادة الدولة في حالتين:-

1- اذا أخلت بواجباتها الواردة في المادة (4/16).

2- اذا لم تبد موافقتها على تعديل أي من نصوص العهد صدر بقرار من المجلس أو الجمعية العامة.

أجهزة العصبة (الهيكل التنظيمي للعصبة): تعمل العصبة على أداء المهام المناطة بها من خلال الأجهزة التالية:-

أولاً: الجمعية العامة:

وتضم الجمعية العامة في عضويتها جميع الدول الأعضاء في العصبة، ويمثل كل دولة في هذا الجهاز عدد من الأعضاء لا يزيد عن ثلاثة، على أن يكون لكل منها صوت واحد عند إجراء التصويت، كبر حجم الدولة ام صغر، وسواء أكانت الدولة مؤسسة أو منضمّة.

والواقع أن هذا المبدأ كان يرمي إلى إيجاد نوع من التوازن في القوى، كما انه يعمل على تشجيع الدول على الانضمام لهذا الكيان الدولي الجديد.

وتعقد الجمعية العامة اجتماعاً سنوياً، ولها الالتئام بجلسات استثنائية متى دعت الضرورة لذلك، ولم يحدد العهد الجهة المختصة بتحديد الحاجة لعقد الجلسة الاستثنائية.

وتختص الجمعية العامة بالنظر بسائر المسائل التي تدخل ضمن نشاط المنظمة، أو التي من شأنها المساس بالسلم والأمن الدوليين أو بسيادة الدول.

وتصدر الجمعية قراراتها بالإجماع، باستثناء المسائل الإجرائية وبعض المسائل الأخرى المستثناة بنص خاص. كالتصويت على انضمام أعضاء جدد أو اختيار أعضاء غير دائميين في المجلس، أو اختيار قضاة المحكمة الدائمة للعدل الدولي.

ثانياً: مجلس العصبة:

هو جهاز العصبة الأكثر نشاطاً والأوسع اختصاصا، وتنقسم العضوية في هذا الجهاز إلى نوعين:-

1- **الأعضاء الدائمون:** كان عدد الأعضاء الدائمون عند تأسيس العصبة خمسة أعضاء هم: (إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، ألمانيا) ثم انضمت اليهم روسيا في فترة لاحقة.

2- **الأعضاء غير الدائمون:** وعدد هؤلاء الأعضاء عند تأسيس العصبة أربعة أعضاء ثم اصبحوا تسعة، تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضاءها بالتناوب.

ولكل دولة في المجلس ممثل واحد، وللدول غير الأعضاء إرسال من يمثلها في المجلس كلما عرض عليه امر يتعلق بها أو من شأنه المساس بمصالحها.

وينعقد المجلس بجلسة اعتيادية مرة واحدة في السنة على الأقل، كما يلتئم بجلة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك.

ويصدر المجلس قراراته بالإجماع، باستثناء المسائل الإجرائية وبعض المسائل الخاصة الأخرى، كالفصل في النزاعات حيث تستبعد في هذه الحالة الدول أطراف النزاع من التصويت.

ثالثاً: الأمانة العامة:

هي الجهاز الإداري في العصبة، وتضم الأمن العام، والأمناء المساعدون، وعدد من الموظفين.

ويتم تعيين الأمين العام بقرار يصدره مجلس العصبة بإجماع الآراء على أن يقترن قرار التعيين هذا بموافقة الأغلبية في الجمعية العامة.

أما الأمناء المساعدون وباقي الموظفون فيتم تعيينهم بقرار صادر من الأمين العام وبموافقة الأغلبية في المجلس.

ويتولى المين العام مهمة إعداد جدول أعمال المجلس والجمعية العامة، ومتابعة تنفيذ قراراتهما، كما يتولى مهمة دعوة المجلس للانعقاد بجلسة استثنائية، كما انه أداة الاتصال بين الدول، وأداة الاتصال بينها وبين المجلس والجمعية العامة.

المبحث الثاني: الشخصية القانونية للمنظمة الدولية

تقوم القواعد القانونية في ظل نظام قانوني معين بترتيب الحقوق وفرض الالتزامات، ويسمى شخصاً قانونياً من تخاطبه تلك القواعد القانونية ومن الثابت أن الشخصية القانونية ليست إلا مجرد حيلة قانونية، فهي تمثل أداة يمنح نظام قانوني معين بعض الحقوق إلى كائن ما ويلزمه ببعض الالتزامات.

وتبرز أهمية منح الشخصية القانونية للمنظمة الدولية، من كونها تحدد الوضع القانوني الذي تتمتع به المنظمة الدولية على الصعيد الدولي، كما أنها هي التي تسمح بالمحافظة على وحدة المنظمة خصوصاً قبل الغير، إضافة إلى أن الاعتراف للمنظمة بالشخصية القانونية يعني الاعتراف لها بذاتية قانونية خاصة تجعلها قادرة على أن تقيم لحسابها الخاص علاقات مع غيرها من أشخاص القانون الدولي، وفي ذات الوقت تجعلها (المنظمة) كائناً منفصلاً عن الأعضاء.

وكان من المتفق عليه في فقه القانون الدولي التقليدي، أن وصف الشخصية القانونية الدولية لا يثبت إلا للدول، فالدول وحدها هي أشخاص القانون الدولي التي يكون لها اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات والقيام بالتصرفات القانونية واللجوء إلى القضاء.

إلا أن هذا المفهوم بدا يهتز بفعل ظهور المنظمات الدولية بصورتها الأولى حيث نادى (بروسبير فيدوزي) (Prospero Fedozzi) في سنة 1897 بضرورة تمتع الاتحادات الدولية بالشخصية القانونية، وفي سنة 1914 نادى (جيدو فيز يناتو) (Guido Fustnato) باعتبار معهد الزراعة الدولي شخصاً من أشخاص القانون الدولي.

كما نادى بعض الفقهاء باعتبار لجنة التعويضات المنشئة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ولجنة المضايق التركية المنشأة بمقتضى معاهدة لوزان سنة 1932، واللجنة الأوربية للدانوب من قبيل أشخاص القانون الدولي.

على أن منح الشخصية القانونية للمنظمات الدولية ليس غاية في ذاتها بل وسيلة لتمكينها من الدخول في علاقات مع غيرها من الكيانات القانونية الأخرى وبذلك يمكنها المساهمة في الحياة القانونية الدولية.

والجدير بالذكر أن الجدل بشأن هذا الموضوع لم يشتد إلا مع إنشاء عصبة الأمم، حيث لم يشر عهد العصبة إلى تمتع أو عدم تمتع العصبة بالشخصية القانونية، ومع ذلك نصت المادة الأولى من اتفاقية المقر التي عقدت بين العصبة وسويسرا سنة 1926 على انه (العصبة التي تتمتع بالشخصية الدولية والأهلية القانونية لا يمكن –كقاعدة وطبقاً لأحكام القانون الدولي- أن تخاصم أمام المحكمة السويسرية دون موافقتها الصريحة.

وتجدد هذا الخلاف والنقاش مرة أخرى في مناقشات وضع ميثاق الأمم المتحدة، وللتوفيق بين الاتجاهين المتعارضين، نصت المادة (140) من ميثاق الأمم المتحدة على انه (تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظيفتها وتحقيق مقاصدها).

والواقع أن هذا النص وصياغته لم يحسم الخلاف الفقهي بشأن تمتع المنظمة بالشخصية القانونية بصورة نهائية، بل وأثار جدل من نوع آخر، مفاده هل تتمتع المنظمة الدولية بالشخصية يسري في دائرة القوانين الوطنية وحدها أم يمتد إلى نطاق القانون الدولي؟

وعملياً لم يحسم الخلاف حول هذا الموضوع إلا بالرأي الاستشاري الشهير الذي أصدرته محكمة العدل الدولية سنة 1949 والذي اعترفت فيه بالشخصية القانونية للأمم المتحدة، مؤكدة أن الدول ليست وحدها أشخاصاً للقانون الدولي العام، وان الهيئات الدولية التي أنشئت نتيجة للظروف الدولية يمكن اعتبارها أشخاصاً قانونية من طبيعة خاصة متميزة عن طبيعة الدول، تتمتع بأهلية قانونية خاصة تتناسب في اتساع مجالها أو ضيقه مع الأهداف التي نشأت من أجل تحقيقها.

وقد تعرضت محكمة العدل الدولية لمسألة تمتع المنظمة بالشخصية الدولية، بمناسبة البحث عن مدى أهلية الأمم المتحدة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار اللاحقة بموظفيها أثناء تأديتهم الخدمة، وترجع ظروف هذه الفتوى إلى ما حدث خلال عامي (1947-1948) من إصابة بعض العاملين في الأمم المتحدة بأضرار متفاوتة والتي كان من ابلغها مقتل (الكونت برنادوت) وسيط الأمم المتحدة لتسوية الحرب الفلسطينية خلال زيارة قام بها للأراضي المحتلة، ونتيجة لهذا الحادث تساءلت الأمم المتحدة ومن بعدها الفقه ما اذا كانت من حقها (الأمم المتحدة) رفع دعوى المسؤولية الدولية في حالة إصابة احد العاملين لديها بأضرار أثناء تأدية الخدمة أو لسببها؟ وكانت الإجابة على هذا التساؤل تقضي بالضرورة البحث في مدى تمتع الأمم المتحدة، وبصفة عامة المنظمات الدولية بالشخصية الدولية؟ انتهت المحكمة في رأيها الاستشاري إلى أن (الأشخاص القانونية في أي نظام قانوني ليسوا بالضرورة متماثلين في طبيعتهم وفي نطاق حقوقهم بل تتوقف طبيعة كل منهم على ظروف المجتمع الذي نشأ فيه وعلى متطلباته...، كما انتهت إلى أن الدول ليست وحدها أشخاص القانون الدولي العام، اذ قد تتمتع بالشخصية القانونية كائنات أخرى غير الدول اذا ما اقتضت ظروف نشأتها وطبيعة الأهداف المنوطة بها تحقيقها الاعتراف لها بالشخصية،... وتضيف المحكمة، ان ميثاق الأمم المتحدة لم يقتصر على جعل المنظمة مجرد مركز قانوني يتم في تنسيق جهود الشعوب نحو تحقيق الغايات المشتركة التي نصّ عليها بل زودها بعدد من الأجهزة والفروع وأناط بكل منها مهمة خاصة، كذلك نظّم الميثاق المركز القانوني للدول الأعضاء تجاه المنظمة، حيث نصت المادة (105) منه على انه (1- تتمتع الهيئة في أرض كل عضو بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها، 2- كذلك يتمتع المندوبين عن أعضاء –الأمم المتحدة- وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالها في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة، 3- للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة لتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات خاصة لهذا الغرض).

ولاحظت المحكمة أخيراً انه بينما تتمتع الدول بكافة الحقوق والالتزامات الدولية المعترف بها في القانون الدولي، فان المنظمة لا تتمتع بكل هذه الحقوق والالتزامات وإنما يتوقف مقدار ما تتمتع به على القدر الضروري الذي يحقق أهدافها ووظائفها كما هو مشار إليه صراحة أو ضمناً في الوثيقة المنشأة لها وما جرت عليه المنظمة في ممارساتها الواقعية، واذا كان القرار الدولي قد اقر بتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية فان جانب من الفقه العربي والغربي، ما زال ينكر على المنظمة الدولية تمتعها بالشخصية القانونية، فبعض الفقه الإيطالي يهب إلى أن من العبث القول باستقلال المنظمة الدولية عن الأعضاء فيها لأن الأخيرة (المنظمة الدولية) تعتمد بصفة أساسية على أعضائها كما أنها لا تتمتع باستقلال مالي تجاه الدول الأعضاء بل تتكون ميزانيتها بصفة أساسية من اشتراكات الدول الأعضاء.

أما الأستاذ الدكتور علي صادق أبو هيف فيذهب إلى انه (الشائع في الفقه الدولي اعتبار الهيئات الدولية التي لها كيان مستقل من أشخاص القانون الدولي العام كما هو شأن الدول والبابا، غير أن في هذا الشائع انحراف بتلك الهيئات عن وضعها الحقيقي وخلط بين الشخصية الدولية والأهلية القانونية، فهذه الهيئات ولا نزاع يمكن أن تتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لقيامها بمهامها، إنما هذا لا يستتبع حتماً اعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام لأنه لا تلازم حتمي بين هذه الأهلية وبن الشخصية الدولية بمفهومها الدقيق، فالدولة ناقصة السيادة لا تتمتع في محيط العلاقات الدولية بأهلية كاملة ولا يحول هذا مع ذلك دون اعتبارها من أشخاص القانون الدولي العام...)

ونشير إلى أن هذا الرأي لا يمثل إلا اتجاه ضعيف في فقه القانون الدولي العام، اذ تقر الغالبية العظمى من الفقه بالشخصية القانونية للمنظمة الدولية.

المبحث الثالث: أنواع المنظمات الدولية

ان تصنيف أية ظاهرة من شأنه الإسهام في معرفة طبيعتها بطريق اعمق وبأسلوب اكثر تنظيما، كونه يظهر الخصائص الغالبة في الظاهرة.

ولا تشذ عن ذلك المنظمات الدولية، بل أن التصنيف في الظاهرة الأخيرة يبدو اكثر أهمية، لحداثة هذه الظاهرة وانتشارها واتساع نطاقها، حتى امتد إلى كل بقاع العالم وفي شتى المجالات.

ويجري تصنيف المنظمات الدولية اعتمادا على عدة معايير وعلى التفصيل التالي:-

أولا: من حيث نطاق العضوية:

تنقسم المنظمات الدولية من حيث نطاق العضوية، إلى منظمات عالمية وإقليمية:-

1- المنظمات العالمية (International organizations)

هي المنظمات التي تكون العضوية فيها مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام إليها متى توافرت فيها شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

على ذلك لا تتحدد العضوية في هذا النوع من المنظمات في نطاق جغرافي معين بل تمتد لتشمل كل دول العالم، ومن امثله هذه المنظمات، (عصبة الأمم، الأمم المتحدة)، والمنظمات الدولية المتخصصة كـ (اليونيدو، واليونسكو، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية).

ويذهب جانب من الفقه، إلى أن منظمة دولية لا يمكن أن تكون عالمية بصفة مطلقة، وذلك لأن انضمام لمنظمة ما، فحصل أن اعترض الكونغرس الأمريكي على انضمام الولايات المتحدة الأمريكية لعصبة الأمم.

وقد تنضم الدولة للمنظمة بإرادتها إلا أنها تنسحب بعد حين، ومثل هذا ما حدث في عصبة الأمم، حيث انسحبت إيطاليا وألمانيا واليابان منها قبل حلها.

وقد يفرض الوضع القانوني لدولة ما عدم انضمامها للمنظمة الدولية، فالوضع القانوني لسويسرا باعتبارها دولة حياد حتم عليها عدم الانضمام للأمم المتحدة.

2- المنظمات الإقليمية (Regional organizations):

ويقصد بهذا النوع من المنظمات، المنظمات التي تضم في عضويتها عدد محدد من الدول، أو التي يكون نطاق اختصاصها محدد برقعة جغرافية معينة، وتتنوع الأسس التي يقوم عليها المنظمات الإقليمية، فقد تقوم على أساس قومي كجامعة الدول العربية أو جغرافي كمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، أو امني كحلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو وحلف الناتو، أو اقتصادي كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المنتجة للبترول (الأوبك)، أو ديني كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

والجدير بالذكر أن المنظمات العالمية والإقليمية غير ملزمة بقبول عضوية كل الدول الراغبة في الانضمام إليها، بل أن بعض المنظمات تفرض شروطا لقبول عضوية الدول.

وبصفة عامة يمكن التمييز من حيث شروط العضوية بين ثلاث أنواع من المنظمات الدولية:

أ- منظمات تترك باب العضوية مفتوحا لكل الدول الراغبة في الانضمام إليها، كما في اتحاد البريد العالمي حتى سنة 1947، وكما في انضمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للوكالات المتخصصة.

ب- منظمات تفرض شروطا موضوعية معينة لقبول عضوية الدول، وتختلف هذه الشروط من منظمة لأخرى، فالمادة (2/1) من عهد عصبة الأمم تشترط في الدولة طالبة الانضمام أن تحكم نفسها بحرية.

ت- منظمات تمنح الدول الأعضاء أو الدول المؤسسة سلطة تقديرية في قبول الدول والكيانات الدولية الأخرى الراغبة في الانضمام للمنظمة، ومن ذلك منظمة الأمم المتحدة التي

اشترطت لقبول العضوية، صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، ومن ذلك ايضاً الشروط التي فرضها النظام الأساسي لمجلس أوروبا ومعاهدة حلف شمال الأطلنطي.

ثانياً: من حيث الاختصاص:

تقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص إلى منظمات عامة ومتخصصة وأساس هذا التقسيم، هو وحدة أو تعدد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها وعلى التفصيل التالي:

1- المنظمات العامة (Public organizations):

هي المنظمات التي يمتد اختصاصها ليشمل مظاهر متعددة في العلاقات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة التي تسعى إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتدعيم التعاون السياسية والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقد يكون هذا النوع من المنظمات عالميا، كالأمم المتحدة (United Nations)، وعصبة الأمم (League of Nations)، أو إقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية (Organization of Africana Unity)، وجامعة الدول العربية (The Arab League).

2- المنظمات المتخصصة (Specialized Agencie):

هي المنظمات التي يقتصر نشاطها على مجال واحد من مجالات العلاقات الدولية أو التي تسعى إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في موضوع معين أو في مجال محدد، وقد تكون هذه المنظمات عالمية أو إقليمية، وعلى حد سواء مع المنظمات العامة.

ولا يتحدد نشاط هذه المنظمات في مجال دون غيره، فقد يكون نشاطها اقتصادياً كما ف صندوق النقد الدولي (The internation Monetary Fund)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (The International Bank for Reconstruction of development)، أو اجتماعي كمنظمة العمل الدولية (International Labor Organization)، أو صحي كمنظمة الصحة العالمية (The Guest starring organization of santé)، أو ثقافي كمنظمة اليونسكو للتربية ولعلوم والثقافة (Unesco).

وقد ينصب نشاط المنظمة على النقل والمواصلات، كاتحاد البريد العالمي (Universal Postle Union)، ومنظمة الطيران المدني (The International Organization of Civil Aviation)، وقد ينصب على الجانب القضائي كما في محكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وانقسم رأي الفقه بشأن اعتبار الأحلاف العسكرية منظمات دولية متخصصة كحلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو ومعاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين الدول العربية سنة 1950، الاتجاه الأول يذهب إلى أن هذه الأحلاف منظمات دولية متخصصة بشرط أن لا يمتد نشاطها إلى ميادين أخرى، أما الاتجاه الثاني والذي نؤيده فيذهب إلى انه من الصعب عملاً أن يقتصر نشاط الأحلاف العسكرية على التعاون العسكري البحت، إذ تحتم عليها اعتبارات الاستراتيجية الحديثة أن تمد نطاق نشاطها أيضاً، التعامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية....

ثالثاً: من حيث الصلاحيات:

تتمتع المنظمات الدولية بموجب الميثاق الذي يضم إنشاؤها ونشاطها بمجموعة من الصلاحيات، إلا أن هذه الصلاحيات تتباين سعةً وضيقاً من منظمة لأخرى.

وبصفة عامة يمكن تقسيم المنظمات الدولية من حيث الصلاحيات التي تتمتع بها إلى:-

1- منظمات تتمتع بصلاحيات فعلية واسعة، ومثل هذه المنظمات تعد استثناءً على الأصل، فالأصل محدودية الصلاحيات التي تتمتع بها المنظمات الدولية في مواجهة أعضاؤها.

ولهذا النوع من المنظمات صلاحيات تخولها تنفيذ قراراتها بوسائلها الخاصة مستقلة في ذلك عن رغبات الدول والأعضاء، من ذلك قرارات محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين، وقرارات السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب.

2- منظمات لا تملك إلا صلاحية إبداء الآراء والرغبات وهذا النوع من المنظمات هي الصورة الغالبة فيها، حيث تتحدد صلاحياتها باقتراح الاتفاقيات وإصدار التوصيات والاقتراحات التي يتوقف تنفيذها على رغبات الدول الأعضاء.

ويميز جانب من الفقه بين هذين النوعين من المنظمات فيطلق على الأولى (التي تملك صلاحيات فعلية) المنظمات الدولية القائمة على فكرة الاتحاد أو على السيادة الدولية، ويسمي الثانية (التي لا تملك إلا صلاحيات شكلية) المنظمات الدولية القائمة على التعاون.

رابعاً: من حيث أعضاؤها:

تقسم المنظمات الدولية من حيث أعضاؤها إلى منظمات حكومية وأخرى غير حكومية، ومنظمات مختلطة.

1- المنظمات الحكومية، ويقصد بهذا النوع من المنظمات، المنظمات التي لا تضم في عضويتها سوى الدول، كعصبة الأمم، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأميركية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الثمان.

2- المنظمات غير الحكومية ويقصد بها، المنظمات التي يتم تأسيسها من قبل الأفراد، وازدادت أهمية هذا النوع من المنظمات في الآونة الأخيرة، حيث استطاعت هذه المنظمات زيادة الاتصال بين الأفراد والجماعات على الصعيدين الدولي والوطني، ومن امثله هذه المنظمات، منظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وجمعية الصليب والهلال الأحمر، وجمعيات حقوق الإنسان.

وتأكيداً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات على العيد الدولي، نصّت المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على انه (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور معها في المسائل الداخلة في اختصاصها. وهذه الترتيبات يمكن أن يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما انه قد يجريها مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن.

3- المنظمات المختلطة، هي المنظمات التي تكون فيها باب العضوية مفتوحة للدول والجماعات التي لا تحمل وصف الشخصية الدولية والأفراد.

ويتخذ تمثيل الأفراد والجماعات في هذه المنظمات احدى ثلاث صور، إما أن تسمح المنظمة للعضوية، أو العضوية بالانتساب لأقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي كما في اتحاد البريد العالمي، أو أن يسمح ميثاق المنظمة لكل دولة عضو بأن يضم وفدها أفراد يمثلون فئة معينة كما في ميثاق منظمة العمل الدولية، الذي سمح لوفود الدول الأعضاء [أن تضم في عضويتها ممثلين عن العمال وأرباب العمل.

أو أن يكون احد أجهزة المنظمة مكون فقد من أفراد عاديين كما في الجمعية العامة لمجلس أوروبا.

المبحث الرابع: التعاون الدولي[9]

طوّرت المنظمات الدولية عدّة آليات تعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بشكلٍ عام. وقد يتّخذ هذا التعاون أشكال متعدّدة: فيمكن أن يكون رسميًّا أو غير رسميّ؛ تشغيليًّا ومركّز على العمل الميداني أو مركّزًا أكثر على وضع السياسات؛ الخ. يستعرض هذا الدليل الآليات الأساسية المتوفرة التي تسمح بتأسيس علاقات رسميّة مع المنظمات الدولية، وقد قسّم إلى ثلاثة أجزاء، هي:

أ- تعاون شامل مع الأمم المتحدة
ب- تعاون مع منظمات متخصصة تابعة لجهاز الأمم المتحدة
ت- تعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

تجدر الإشارة إلى أنّ معظم المنظمات الدولية قد اتخذت جنيف مقرًّا لها، أو تملك مكتبًا دائمًا فيها. ويتوجّب على المنظمات غير الحكومية الراغبة في العمل مع الأمم المتحدّة أو مع منظمات دولية أخرى، أن تحدّد نوع العلاقات التي تسعى إليها. وعليها أيضًا أن توجد تعاونًا مفيدًا لها وللمنظمات الدولية. إذ انّ عمليّة الحصول على صفة استشارية، تتطلّب وقتًا وطاقة. فتخضع المنظمات غير الحكومية الراغبة في الحصول على هذه الصفة، لاختبار معمّق وسيكون عليها أن تثبت فعاليّة أنشطتها واستمراريّتها. ومتى قرّرتم تطوير علاقات رسميّة مع المنظمات الدولية، عليكم أن تحترموا القواعد كي لا تضرّوا بالمنظمات غير الحكومية الأخرى. نأمل أن يساعدكم هذا الدليل بالقدر المرجوّ.

بند1: التعاون الشامل مع الأمم المتحدة.

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)
- مكتب الربط مع المنظمات غير الحكومية التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف
- إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة
- خدمة الربط غير الحكومية التابع للأمم المتحدة (SLNG)
- ماندات انترناشيونال (Mandat International) ومركز استقبال الوفود والمنظمات غير الحكومية

تتألّف منظمة الأمم المتحدة من ستّة أجهزة رئيسية، وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة للأمم المتحدة. تنظّم المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة العلاقات الرسمية بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتتعدّد أشكال العلاقات الرسمية مع المنظمات غير الحكومية.

•منظمة الأمم المتحدة
•منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC): يشكّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويعمل تحت سلطة الجمعية العامة بهدف تنسيق عمل الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات المختصّة، الاقتصادي والاجتماعي. يضمّ هذا المجلس

[9] http://www.mandint.org.

عدد من لجان الأمم المتحدة ومنها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية المستدامة، الخ. يعقد اجتماعها الرئيسي في جنيف ونيويورك مناوبةً.

يمكن أن تقدّم المنظمات غير الحكومية ترشيحها للحصول على صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيم هذه الصفات الاستشارية إلى ثلاث فئات تسمح للمنظمات غير الحكومية بحضور الاجتماعات ومشاركة المعلومات، وهي: عامّة، متخصّصة، شاملة.

وعلى المنظمات غير الحكومية، المهتمّة بالموضوع، أن تثبت خبرتها المرتكزة على تجاربها وتمثيليّتها. فتنظر بعدئذٍ لجنة المنظمات غير الدوليةّ في نيويورك بترشيحها.

2. مكتب الربط مع المنظمات غير الحكومية التابع للأمم المتحدة في جنيف: يشكّل مكتب الربط مع المنظمات غير الحكومية، مكتب المدير العام، النقطة الأساسية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في كلّ ما يتعلّق بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لا سيّما منها العلاقات التي ترعاها الصفة الاستشارية أمام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. ويكمن الهدف الأساسي لمكتب الربط، في تطوير برامج لإرساء شراكة فعّالة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. فهو يزوّد ممثّلي المنظمات غير لحكومية بالمعلومات، ويوجّههم، وينصحهم، ويساعدهم في وضع صفتهم الاستشارية قيد التطبيق. ويشكّل بذلك الواجهة الرابط الرسمي بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

3. إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة (DPI): تشكّل إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة (DPI) جزءًا من الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة. وتتمثّل مهمّتها في إدارة المحتوى الإعلامي لأنشطة المنظمة ومكوّناتها وتنسيقه، وفي نقل هذا المحتوى بطريقة استراتيجية، وبشكل خاص من خلال قنوات مناسبة، بغية الحصول على الوقع الأوسع لدى الجمهور. يحقّ للمنظمات غير الحكومية المطالبة بأن تصبح منتسبة إلى إدارة شؤون الإعلام. فيسمح لها ذلك بالنفاذ بشكل أكبر بكثير إلى المعلومات الصادرة عن جمعية الأمم المتحدة. وتقدّم إدارة شؤون الإعلام خدمات متعدّدة مثل تنظيم مؤتمرات سنوية، نقاط استعلام أسبوعية، الخ. وعلى المنظمات غير الحكومية المنتسبة إلى إدارة شؤون الإعلام أن ينشروا معلومات منظمة الأمم المتحدة بشكلٍ واسع.

4. خدمة الربط غير الحكومية في الأمم المتحدة (SLNG): إنّ خدمة الربط غير الحكومية في الأمم المتحدة (SLNG) عبارة عن برنامج بين الوكالات، شبه مستقلّ، صمّم في العام 1975 لتعزيز مشاركة مجتمع المنظمات غير الحكومية في نظام الأمم المتحدة، وتسهيله.

يتمثّل دورها في نصح وكالات الأمم المتحدة، التي يبلغ عددها حوالى 20، والتي ترعاه، وفي مساعدة المنظمات غير الحكومية الناشطة لدى الأمم المتحدة. تموّل هذه الخدمة وتسهّل مشاركة ممثّلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي مناسبات أخرى. تنشر هذه الخدمة مروحة كبيرة من المنشورات، بما فيها نشرات المعلومات، والاجتماعات الموجّهة إلى سائر المنظمات غير الحكومية، لا سيّما تلك التابعة للدول النامية. لا تقدّم هذه الخدمة صفة استشارية، لكن يحقّ لكلّ منظمة غير حكومية أن تطلب إدراجها في قاعدة معلوماتها والحصول على منشوراتها مجّانًا.

5. ماندات انترناشيونال (Mandat International): إنّ ماندات انترناشيونال منظمة مستقلّة تهدف إلى استقبال المندوبين غير الحكوميين، وتزويدهم بالمعلومات، وتسهيل مشاركتهم في المؤتمرات الدولية. وتمتلك المنظمة مركز استقبال يقع بجوار قصر الأمم (منظمة الأمم المتحدة)، في جنيف، ومن شأنه:

- تدير ماندا انترناسيونال (Mandat International) مركز توثيق، وعدّة مواقع للمعلومات على شبكة الانترنت (www.mandint.org)، مع منبر لاستعلام، وجدول أعمال المؤتمرات الدولية، وبوابة للوصلات المفيدة، ومجموعة من المعاهدات الدولية، ودلائل المعلومات، الخ. وتطوّر ماندا انترناسيونال (Mandat International) أنشطة دعم أخرى.

بند2:تعاون قطاعي مع الأمم المتحدة

- منظمة العمل الدولية (OIT)
- منظمة الصحة العالمية (OMS)
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM)
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT)
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH)
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (ONUSIDA)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأو روبا (CEE)
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP)
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)
- معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ((UNIDIR
- معهد الأمم المتحدة لشؤون التنمية الاجتماعية (UNRISD)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)
- مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)
- برنامج الأغذية العالمي (PAM)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)

طوّرت الأمم المتحدة عددًا من البرامج والوكالات المتخصّصة الأخرى التي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من جهاز الأمم المتحدة. وقد أنشأت الحكومات عدّة منظمات دولية وإقليمية. وتمتلك هذه الأخيرة أعضاءها وتحدّد سياستها الخاصة. وقد طوّر بعض منها آليات رسمية للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وتعتبر أعضاء فيها. أمّا البعض الآخر فقد طوّر علاقات أقل رسمية مع الأمم المتحدة ولا تعتبر أعضاء فيها.

6. منظمة العمل الدولية (OIT): تعرف منظمة العمل الدولية (OIT) أيضًا باسم أمانتها العامة الدائمة: مكتب العمل الدولي، وهي من المنظمات الدولية الأكثر قدمًا. فقد تأسست في العام 1919 كجزء من معاهدة فرساي على عهد عصبة الأمم. تملك منظمة العمل الدولية هيكلية فريدة ثلاثية الأطراف، تضمّ ممثلين عن النقابات الوطنية وعن اتحادات أصحاب الأعمال، الذين يشاركون بصفة شركاء متساوين، مع ممثّلين حكوميين، وذلك في أعمال الأجهزة الحاكمة. تهدف المنظمة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وحقّ العمل، والحقوق الإنسانية المعترف بها دوليًّا. تصوغ منظمة العمل الدولية المقاييس الدولية للعمل، بشكل معاهدات وتوصيات تهدف إلى وضع مواصفات دنيا للحقوق المتعلّقة بالعمل. كما تقدّم المنظمة مساعدة تقنية، وتدعم تنمية منظمات مستقلّة للعمال وأصحاب العمل.

تتعاون منظمة العمل الدولية مع عدّة منظمات من المجتمع المدني، على الصعيد العملي، وتقترح أشكالاً مختلفة من العلاقات الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية.

7. منظمة الصحة العالمية (OMS): تهدف منظمة الصحة العالمية (OMS) إلى بلوغ أفضل مستوى ممكن من الصحة للشعوب جميعها. تنسّق منظمة الصحة العالمية أعمال الصحة الدولية، وتديرها. وتضمّ أنشطتها الرئيسية وضع السياسات، والدعم التقني، ومعالجة المعلومات، بالإضافة إلى مراقبة المواصفات والمقاييس الصحية، وتطبيقها بالشكل الصحيح. وتؤمّن "المبادئ التي تدير العلاقات مع المنظمات غير الحكومية"، القاعدة السياسية للعلاقات بين المنظمات غير الحكومية ومنظمة الصحة العالمية. فتحدّد هذه المبادئ إجراءات الانتساب للمنظمات غير الحكومية الراغبة في إرساء علاقات رسمية مع منظمة الصحة العالمية. غير أنّ منظمة الصحة العالمية تقوم حاليًّا بمراجعة آليّاتها وإجراءاتها من أجل زيادة فعالية تعاونها مع المنظمات غير الحكومية.

8. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM): تهدف المنظمة الدولية للأرصاد الجويّة، بشكل أساسي، إلى تشجيع التعاون الدولي الذي من شأنه إنشاء شبكة محطات تحصد معطيات إرصاديه، هيدرولوجية، وغيرها من المراقبات. تنسّق المنظمة العالمية للأرصاد الجوية النشاط العلمي العالمي لتأمين معلومات إرصاديه سريعة ودقيقة، بالإضافة إلى خدمات أخرى للاستعمال العام والخاص والتجاري. تشجّع المنظمة التبادلات السريعة للمعلومات المتعلّقة بالأرصاد الجوية، وتقييس ملاحظاتها، ونشر الملاحظات والإحصائيات بشكل موحّد. كما أنّها تساهم مباشرةً في تحليل التغيرات المناخية، وفي الوقاية من الكوارث المناخية مثل: الأعاصير، الجفاف، تقلّص طبقة الأوزون، الخ. تساهم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، من خلال أنشطتها العلمية، في ضمان الحياة والممتلكات، في التنمية الاقتصادية الاجتماعية للدول، وفي الحفاظ على البيئة. وتعمل المنظمة مع عدّة أجهزة

حكومية وغير حكومية، في مجال البحث في الأمور المتعلّقة بالمناخ، وفي مجال البيانات الإرصاديه.

9. المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI): تتّسم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بصفة دولية، وتهدف إلى تشجيع استعمال أعمال الفكر البشري وحمايته. تدير المنظمة 23 معاهدة دولية تعنى بمختلف أوجه حماية الملكية الفكرية. أمّا مهمّتها الرئيسية، فهي وضع مقاييس دولية تتعلّق بقوانين الملكية الفكرية وممارساتها، وتأمين خدمات تسجيل تسمح بحماية البراءات، والعلامات، والاختراعات. كما تؤمّن المنظمة الدولية للملكية الفكرية المساعدة التقنية والقانونية للبلدان النامية.

يمكن للمنظمات غير الحكومية، دوليةً كانت أم وطنية، أن تحصل على صفة مراقب دائم مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية.

10. الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT): إنّ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (UIT) منظّمة دولية تنسّق عمليات شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال وضع مقاييس ومشاركة الأطياف بغية تعزيز تطوير تكنولوجيا الاتصالات والقضاء على التشويش المؤذي بين المحطات الإذاعية في مختلف البلدان. بالإضافة إلى ذلك، يؤمّن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مساعدة تقنية للبلدان النامية في مجال الاتصالات لسلكية واللاسلكية.

إنّ التعاون مع المنظمات غير الحكومية محدودٌ جدًّا، لكن يمكن للمنظمات الخاصة العاملة في الاتصالات السلكية واللاسلكية أن يصبحوا أعضاء قطاعيين في هذا الاتحاد الدولي، ما يسمح لهم بحضور الاجتماعات، والحصول على المنشورات والمعلومات، الخ.

11.مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH): يقع المقر الرئيسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (HCDH) في جنيف. وتشمل وظيفتها الترويج العالمي لحقوق الإنسان، والتعاون الدولي لحقوق الإنسان، الإقرار العالمي للمقاييس الدولية وتطبيقها، والمساعدة في تطوير قواعد جديدة، الخ. يدير المفوض السامي المكتب، وهو برتبة وكيل أمين العام. ويقسّم المكتب إلى وحدات تنظيمية مختلفة. تنظّم المفوضية، سنويًّا، بين شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل، دورة مفوّضية حقوق الإنسان التي تدوم ستّة أسابيع؛ وفي شهر آب/أغسطس، تنظّم دورة المفوضية الفرعية لحقوق الإنسان التي تدوم ثلاثة أسابيع. وتقوم المفوضية بتنظيم اجتماعات، وفرق عمل، ودورات أخرى للجنة.

تقدّم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كلّ سنة، منحة لممثّلي الشعوب الأصلية لبرنامج دراسات يدوم خمسة أشهر ويقام في جنيف. كما تنظّم المفوضية فريق عمل حول الشعوب الأصلية، وهو اجتماع حقوق الإنسان الأكبر في العالم للشعوب الأصلية، الذي يقام في نهاية شهر تموز/يوليو من كلّ عام.

12. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR): تدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) العمل الدولي لحماية اللاجئين وحلّ المشاكل المتعلّقة باللاجئين، وتنسّقه. يتمحور اهتمامها الرئيسي على حماية حقوق اللاجئين وراحتهم. تملك المفوضية هدفين

أساسيين، هما: حماية اللاجئين ومساعدتهم على إيجاد نمط حياة طبيعي. وتشجّع المفوّضية الاتفاقات الدولية حول اللاجئين، وتشرف على تطبيق الدول القانون الدولي للاجئين.

تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا بالغ الأهمية في عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR)، إذ أنّ هذه المنظمات غير الحكومية هي من تضع معظم البرامج المتعلّقة باللاجئين قيد التنفيذ حاليًّا. تملك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR) وحدة تنسيق مع المنظمات غير الحكومية تعتبر النقطة المركزية للأسئلة العامة حول هذه المنظمات. توقّع المفوضية سنويًّا اتفاقات شراكة مع أكثر من 500 منظمة غير حكومية في سائر أنحاء العالم. وتعمل المنظمات غير الحكومية من خلال هذه الاتفاقات، بصفتها شريكة عمليّة في تنفيذ المشاريع. كما يمكن أيضًا أن تساهم هذه المنظمات غير الحكومية في وضع سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (HCR)، من خلال المشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية (EXCOM) الذي يعقد في أيلول/سبتمبر في جنيف.

13.برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (ONUSIDA): إنّ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (ONUSIDA) برنامج مشترك ومموّل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، وصندوق الأمم المتحدة لسكان (FNUAP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) , ومنظمة الصحة العالمية (OMS) , والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات (PNUCID)، ومنظمة العمل الدولية (OIT). وبصفتها ممثلاً للعمل العالمي لمكافحة الإيدز، تقوم مهمّتها الشاملة على إدارة الحملات لمكافحة الوباء وتعزيزها ودعمها، بغية منع انتشاره، وتأمين العناية للمرضى، وتخفيف ضعف الأشخاص والمجتمعات، والحدّ من التأثير الاجتماعي الاقتصادي والبشري للوباء.

يضمّ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (ONUSIDA) في لجنته التنفيذية، ممثّلين عن المجتمع المدني، ويطوّر برامج مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED): تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) كجهاز دائم من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بشكل خاص. يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) منتدى للنقاش، يهدف إلى وضع استراتيجيات وسياسات تنموية في اقتصاد دولي شامل. وأصبح مركزًا مهمًّا في منظمة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة المتعلّقة بالتجارة والتنمية، وللمسائل المتعلّقة في مجالات المال، والتكنولوجيا، والاستثمارات، والتنمية المستدامة.

يقترح المؤتمر على المنظمات غير الحكومية ثلاث فئات للصفة الاستشارية، وهي: عامّة، متخصّصة، ووطنية. يعطي مجلس التجارة والاقتصاد الصفة الاستشارية وفقًا لقواعد الإجراءات الخاصة به (القاعدة 77، المادة 15). على المنظمات غير الحكومية الراغبة بالحصول على هذه الصفة أن تعبّئ استمارة خاصة حول هيكليّتها وأنشطتها.

15.برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE): يهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)إلى حماية البيئة. يشجّع استعمال البيئة العالمية وتنميتها المستدامة من خلال تطوير أدوات بيئية وطنية ودولية، وتعزيز المؤسسات للاستعمال الحكيم للبيئة، وتسهيل تحويلات التكنولوجيا والمعارف للتنمية المستدامة.

ينشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) صلات متينة مع المجتمع المدني. ويضمّ قسم "المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني"، لتشجيع مشاركة سائر أعضاء المجتمع الدولي بفعالية أكثر، وبحجم أكبر، في المسائل البيئية. تحدّد هذه المشاركة في المستند " Stratégie pour renforcer la participation de la société civile dans le travail du PNUE" (استراتيجية تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة). وتستطيع المنظمات غير الحكومية الحصول ايضًا على صفة مراقب في مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجهزته الفرعية.
يقيم المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية علاقة تعاون قوية مع المجتمع البيئي في جنيف، وذلك من خلال شبكة البيئة في جنيف (Réseau Environnement de Genève) التابعة للمكتب والتي تضمّ المنظمات الدولية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة. ويدير المكتب أيضًا مكتبة عامّة بيئية، ومقهى تتوفر فيه خدمة الانترنت. كما ينظّم أيضًا مناسبات لتوعية الناس على المشاكل المتعلّقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة.

16. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (CEE-ONU): إنّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (CEE-ONU)، هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمسة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. وتضمّ هذه اللجنة أكثر من 50 دولة أوروبية أعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وتهدف إلى تسهيل التعاون وتبادل المعلومات في مجالات التجارة والبيئة والنقل. كما تتعاون لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (CEE-ONU) مع المنظمات غير الحكومية في مسائل معيّنة مثل النساء المتعهّدات.

17. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (BCAH/OCHA): يملك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تفويضًا لتنسيق مساعدة الأمم المتحدة في الأزمات الإنسانية. يعمل المكتب بالاتفاق مع وكالات الإغاثة العاملة، ويحفز الأعمال الإنسانية ابتداءً من مبدأ استباق الكارثة حتّى إطلاق إعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

يحاول ناشطون كثيرون معالجة الكوارث الإنسانية الراهنة معًا، ومنهم: الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والأفراد. فيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معهم لتأمين إطار متماسك يستطيع فيه كلّ ناشط أن يساهم، بفعالية وبأسرع وقت ممكن، في العمل.
تقوم الأدوار الرئيسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على ما يلي:
-- تنسيق المعالجة الإنسانية الدولية، من خلال تقييم الحاجات الإنسانية، وتنظيم عمليات تقييم دوريّة.
-- دعم المجتمع الإنساني في وضع السياسات وتقوية شبكة تدخّل في حالات الطوارئ.
-- العمل على مسائل إنسانية، التفاوض حول دخول المدنيين، تزويد ضحايا الأزمات الصامتين بصوت للتكلّم، التأكّد من أنّ أفكار المجتمع الإنساني وقلقه تنعكس في الجهود المبذولة لإعادة السلام وإرساءه.
-- مشاركة المعلومات مع الشركاء الإنسانيّين؛ تشجيع العلاقات التحليلية الصارمة؛ توزيع المعلومات الأكيدة على وسائل الإعلام العامة؛ نشر معطيات عمليّة من خلال قنوات موصولة مباشرة على شبكة الأنترنت، أو غير موصولة وميدانية؛ تنسيق المعلوماتية.
ويشكّل موقع المكتب على شبكة الأنترنت مورد مهمّ للمعلومات بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

18. صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP): يشكّل صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) المصدر الرئيسي للتمويل الدولي للبرامج التي تتعلّق بالسكان والصحة

الإنجابية. ويتدخّل الصندوق في ثلاثة مجالات أساسية هي: تأمين الرعاية بالصحة الإنجابية للجميع، وتعزيز استراتيجيات التنمية والإسكان التي تسمح بتقوية القدرات، وتشجيع التوعية على مشاكل الإسكان والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) حكومات البلدان الأكثر فقرًا وغيرها من البلدان المعوزة، على وضع سياسات واستراتيجيات للتنمية المستدامة. وقد ابتكر الصندوق "مجموعة موضوعاته حول المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني"، وذلك بهدف تشجيع التفاعل والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتعزيزهما، وتسهيلهما. يجمع تعاون الصندوق مع المنظمات غير الحكومية مروحة كبيرة من المسائل بالإضافة إلى تبادل منتظم للمعلومات. ويحقّ للمنظمات غير الحكومية أن تنفذ مشاريع يموّلها صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي.

19.معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR): يهدف معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) إلى تقوية فعاليّة منظمة الأمم المتحدة من خلال برامج التدريب والبحث المناسبة. يعنى معهد التدريب والبحث بمجالي عمل أساسيين هما: تدريب على غدارة الشؤون الدولية، مثل الدبلوماسية المتعددة الأطراف، التعاون الدولي، الخ؛ وتدريب القدرات في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيزها.

يسمح بحضور المنظمات غير الحكومية وممثّلي الشعوب الأصلية لبعض الدورات التدريبية.

20. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR): يقوم تفويض معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) على إدارة البحث في ما يتعلّق بنزع السلاح والأمن، وذلك بغية مساعدة المجتمع الدولي في مساعيه وقراراته المتعلّقة بنزع السلاح. يعاين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) مشاكل مختلفة مثل الأسلحة النووية التكتيكية، وأمن اللاجئين، وحرب المعلوماتية، وتدابير الثقة على الصعيد الإقليمي، والأسلحة الخفيفة والصغيرة العيار. فيشجّع المعهد الحوار بين أعضاء الأمم المتحدة ومجتمع الباحثين، حول التحديات المتعلقة بنزع السلاح والأمن، وذلك من خلال مشاريع البحث الخاصة به ومنشوراته واجتماعاته وشبكات الخبراء التابعة له.

يتعاون معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) بشكلٍ وثيق مع منظمات بحث وجامعات ومنظمات غير حكومية أخرى. ويملك آليات متعدّدة للتواصل والتعاون الرسميين أو غير الرسميين، من اجل تعاون فعال مع المنظمات ومعاهد البحوث والخبراء. تجدر الإشارة إلى أنّه يمكن للأشخاص المهتمّين بالتعرّف بطريقة متفاعلة على مشاكل نزع السلاح والأمن ومراقبة السلاح، أن ينضمّوا إلى منتدى للنقاش على شبكة الانترنت (حوار على شبكة الأنترنت، أو e-dialogue).

21. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD): يأخذ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) على عاتقه البحث المتعدّد الاختصاصات عن الأبعاد الاجتماعية للمشاكل الراهنة المتعلقة بالتنمية. ويحاول المعهد، من خلال عمله، تشجيع مقاربة شاملة ومتعددة الاختصاصات للتنمية الاجتماعية. كما يحاول من خلال بحوثه أن يحفز الحوار وأن يساهم في النقاشات السياسية حول المشاكل الأساسية للتنمية الاجتماعية.

وقد وضع المعهد "برنامج بحث حول المجتمع المدني والتيارات الاجتماعية" اعترافًا منه بأهمّية منظمات المجتمع في عمل التنمية والحاجة إلى تعزيز المجتمع المدني عادةً. يشجّع هذا البرنامج مقاربة انتقادية لمفهوم المجتمع المدني، فيتابع تطوّر هذا المجتمع، ويحاول تحسين فهم أشكال مختلفة من التنظيم المحلّي. وقد أطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) في شهر أيار/مايو من العام 2003 مشروع بحث جديد حول قمم الأمم المتحدة والتزام المجتمع المدني، بهدف تحديد تأثير القمم على أنشطة المجتمع المدني على الصعيد العالمي، والوطني، والمحلّي.

22. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – اليونيدو (ONUDI): تهدف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) إلى دعم جهود الدول الأعضاء فيها للتنمية الصناعية. فتقدّم العون في مجال المعرفة والمواهب والمعلومات والتكنولوجيا بغية تشجيع الدوام الكامل، واقتصاد تنافسي، وحماية البيئة.

تتركّز سياسة المنظمة تجاه المجتمع المدني على الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المتعلّقة بالصناعة. لقد أنشأت منظمة اليونيدو "برنامج شراكة تعهّدية" من أجل تشجيع الشراكات مع الشركات الدولية المدعومة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وتعزيزها. وتتضمّن هذه الشراكة المشاركة في أنشطة البرمجة، والتعاون التقني، الخ.

23. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ONU-Habitat): يهدف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية للمدن بهدف تزويد الجميع بمساكن ملائمة. يدير برنامج الأمم، بالاشتراك مع البنك الدولي، برنامجين على الصعيد الدولي، هما: الحملة العالمية على الحاكمية المدنية، والحملة العالمية على السلامة المدنية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى في البلدان الخارجة من الحرب.

تتعاون مجموعات مختلفة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بفعالية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويمكنها المشاركة في المؤتمرات الرسمية وفي تنفيذ برامج ومشاريع في مجال المستوطنات وفي إطار جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat).

24. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" (UNESCO): تشجّع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التعاون بين الدول في مجالات التربية، والعلم، والثقافة، والتواصل، من اجل المساهمة في إرساء السلام والأمن في العالم وتشجيع الاحترام العالمي للعدالة، والقانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية. تزوّد اليونسكو البلدان الأعضاء بخبرة في التعاون التقني، وتحضّر وتعتمد توصيات مثالية ودراسات تمهيدية، كما تشجّع تبادل المعرفة ومشاركتها.

تضمّ اليونسكو "مصلحة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات". وقد تمّ تحديد هذه العلاقات في "التوجيهات حول علاقات اليونسكو مع المنظمات غير الحكومية" (Directives concernant les relations de l'UNESCO avec les ONG). وتجدر الإشارة إلى أنّه بموجب هذه التوجيهات، يحقّ للمنظمات غير الحكومية أن تقيم علاقات عملية أو رسمية مع اليونسكو. وتهدف العلاقات الرسمية إلى إقامة تعاون ثابت، ويمكن تقسيمها إلى فئة استشارية وفئة ترابطية، بحسب دور المنظمة غير الحكومية وهيكليتها. يمكن تقديم طلبات القبول للحصول على الصفة الرسمية إلى لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة المجلس التنفيذي.

25. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD): ينشط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في مجال المساعدة على التنمية والتعاون التقني. إنّه المنسّق الأساسي للتعاون التقني للتنمية الذي يؤمّنه جهاز الأمم المتحدة بكامله. يشجّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ويدعم الجهود الهادفة إلى معالجة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحسين الحاكمية، إلخ. يهدف البرنامج الإنمائي (PNUD) إذن إلى إرساء قدرات للتنمية البشرية المستدامة في البلدان النامية.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني على كلّ الأصعدة. تهتمّ مصلحة المجتمع المدني (Division de la société civile) بتعاون البرنامج مع المنظمات غير الحكومية، وتشكّل جزءاً من مكتب سياسات التنمية (BDP). وتقدّم هذه المصلحة النصائح والمساعدة لمختلف أقسام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، حول كيفية العمل بطريقة وثيقة أكثر مع منظمات المجتمع المدني ودعمها من خلال تزويدها بالمعلومات والموارد المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البرنامج سياسةً تهدف إلى تأسيس شراكة مستدامة مع الشعوب الأصلية ومنظماتها.

26.صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF): يعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) لتعزيز حقوق الطفل والمرأة وحمايتها. يتمثّل هدفه الأساسي بتأسيس بيئة تحمي الأطفال من التعسّف، والاستغلال، والعنف، وتؤمّن لهم الصحة والتغذية المناسبة. يدعم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل، وهي معاهدة متعدّدة الأطراف توفر إطاراً أخلاقيّاً لعمل المنظمة.

تسمح الصفة الاستشارية لدى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة للمنظمات غير الحكومية بإيصال وجهات نظرها للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبالمشاركة في وضع السياسات. كما يحقّ للمنظمات غير الحكومية الحاصلة على الصفة الاستشارية لدى صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، أن تشارك في الاجتماعات، وأن تقوم بإعلانات خطيّة وعروض شفهية. تتألّف لجنة المنظمات غير الحكومية حول صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) من أكثر من 200 منظمة غير حكومية تتعاون مع الأمانة العامة لليونيسيف (UNICEF)، وتتصرّف على أنّها منتدى لتعاون أكثر فعالية بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية.

27.صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM): يقدّم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) مساعدة مالية وتقنية للبرامج والاستراتيجيات التي تعزّز حقوق المرأة، ومشاركتها السياسية، وأمنها الاقتصادي. يكمن الهدف الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) في تقوية مساواة الجنسين، وفي توعية الرأي العام في ما يتعلّق بمشاكل المرأة وهمومها.

تلعب المنظمات غير الحكومية دور الشركاء الأساسيين في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، من حيث مشاركة المعلومات، ووضعها على الشبكة، والدفاع عن المرأة. وغالباً ما تنفذ مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM). تعقد لجنة المنظمات غير الحكومية الحاصلة على صفة الإستشارية لدى الصندوق الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، الاجتماعات بانتظام لتعرض أنشطة هذا الصندوق. كما تنظّم هذه اللجنة ورش عمل موجّهة للنساء اللواتي يدرن منظمة غير حكومية.

28. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA): تهدف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، إلى تطبيق برنامج الإغاثة المباشرة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. فقد أصبحت هذه الوكالة، من خلال برامجها المختلفة، المزوّد الرئيسي بالخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتربية وغيرها من المجالات الاجتماعية.

تتعاون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية. ويتوجّه هذا التعاون عادةً نحو المساعدة الطبية والإنسانية، أو حقوق الإنسان، أو التنمية.

29. برنامج الأغذية العالمي (PAM): يشكّل برنامج الأغذية العالمي (PAM) وكالة الأمم المتحدة الأولى من حيث مكافحة المجاعة في العالم. ويؤمّن برنامجها "أغذية لمدى الحياة" مساعدة غذائية سريعة وفعّالة لملايين من الناس بما فيهم اللاجئين والمهجّرين الذين يعيشون في حالة الطوارئ. يهدف برنامج الأغذية العالمي (PAM)، من خلال برامجه "أغذية لمدى الحياة"، إلى استخدام المساعدة الغذائية كطب وقائي؛ ويشجّع الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال برامجه "أغذية مقابل العمل".

تأخذ شراكة برنامج الأغذية العالمي (PAM) مع المنظمات غير الحكومية أشكال مختلفة، لا سيّما في مراقبة الأغذية وتوزيعها، وتقييم مخاطر المجاعة. وغالبًا ما تحدّد مذكرة الإطار العام للتعاون بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأغذية العالمي (PAM). يتمّ تحديد درجة التعاون الملموس بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأغذية العالمي (PAM) وفقًا الأوضاع المحلّية، فنجد بالتالي انّ من يقوم بتحديد درجة التعاون هو المكتب الوطني لبرنامج الأغذية العالمي (PAM). يحقّ للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المساعدة الغذائية أو في التنمية أن يتّصلوا ببرنامج الأغذية العالمي (PAM) للحصول على مساعدة غذائية لمشروع ما.

30. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – الفاو (FAO): تهدف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى تخفيف وطأة الفقر والجوع، وذلك من خلال تشجيع التنمية الزراعية، وتحسين الغذاء، والصحة الغذائية. فيقضي تفويضها برفع المستويات الغذائية والمستوى المعيشي، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الحالة المعيشية لسكان الريف، وذلك من خلال المساعدة التقنية وتقديم النصائح للحكومات وإتاحة المعلومات.

تحدّد الوثيقة " La politique et la stratégie du FAO pour la cooperation avec les ONG et les organizations de la société civile" (سياسة الفاو واستراتيجيتها حول التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) الإطار العام لعلاقة الفاو بالمنظمات غير الحكومية. يمكن أن تحصل المنظمات غير الحكومية على صفة استشارية متخصصة أو رابطة، لدى الفاو. وتضمّ المنظمة مصلحة للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى فريق عمل داخلي يدير العلاقات بين المجتمع المدني والفاو.

31. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA): أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمكافحة الجوع والفقر الريفي. يموّل برامج ومشاريع ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي والدخل في المناطق الريفية في البلدان النامية، وبشكل خاص في البلدان الأقلّ نموًّا. ويشجّع الصندوق أيضا التنمية الاجتماعية، ومساواة الجنسين، وتوليد المداخيل، وتحسين التغذية، والبيئة المستدامة، والحاكمية الرشيدة.

يتمتّع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوحدة تنسيق مع المنظمات غير الحكومية مسؤولة عن وضع سياسات رامية إلى تعزيز الشراكة بين الصندوق وهذه المنظمات. ويعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع المنظمات غير الحكومية على كلّ الأصعدة: الصعيد العملي، وفي المجالات المتعلّقة بالبحث، المساعدة التقنية، تحسين القدرات، تبادل المعلومات، المرافعة، والوضع على الشبكة. يتمّ تنظيم اجتماعات للاستشارات بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية بشكل منتظم. وقد شكّلت هذه الاجتماعات منتدى لتفاعل قريب بين منظمات غير حكومية معيّنة للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

بند3:تعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR)
- الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الأحمر والهلال الأحمر (FISCR)
- المنظمة الدولية للهجرة (OIM)
- منظمة التجارة العالمية (OMC)
- مجموعة البنك الدولي
- صندوق النقد الدولي (FMI)
- المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF)

32. اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR): إنّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيّزة ومحايدة ومستقلّة، مهمّتها إنسانية بحتة وتقوم على الحفاظ على حياة وكرامة ضحايا الحرب والاقتتال الداخلي، وتقديم المساعدة لهم. وتدير اللجنة أنشطة الإغاثة الدولية وتنسّقها من خلال تأدية مهمّتها. تبذل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) جهدها لمنع المعاناة من خلال العمل على تشجيع وتعزيز الحقّ الإنساني والمبادئ الإنساني الدولية. وبالرغم من أنّها لا تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة، تتحلّى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) بصفة مراقب دائم لدى منظمة الأمم المتحدة، وبحقوق وواجبات معيّنة أعطيت لها بموجب معاهدة جنيف.

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) ومؤسساتها الوطنية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العمليات، والتنمية، والبحث، وجباية الأموال، الرافعة العامّة. تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) كثيرًا مع الشركات الخاصة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة، و/أو في الأوضاع الملائمة للحرب، ومع عالم الأعمال الذي يدعم الأنشطة الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر.

33. الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الأحمر والهلال الأحمر (FISCR): يضمّ الاتحاد الدولي لمؤسستي الصليب الأحمر والهلال الأحمر (FISCR) كلّ المؤسسات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يعتبر هذا الاتحاد المنظمة الإنسانية الأكثر أهمية على صعيد العالم. تقضي مهمّته بتحسين الأوضاع المعيشية للناس الضعفاء لا سيّما ضحايا الكوارث الطبيعية، وضحايا الفقر الناتج عن الأزمات الاجتماعية الاقتصادية، واللاجئين، وضحايا الطوارئ الصحية. لذلك يقوم الاتحاد بعمليات لإغاثة ضحايا الكوارث ويضمّ الاتحاد هذه التدخلات إلى أعمال التنمية من أجل تعزيز إمكانات مؤسساتها الوطنية. ويركّز عمل الاتحاد على أربعة قطاعات أساسية هي: تعزيز القيم الإنسانية، والتعامل مع الكوارث، والتحضير

للكوارث، والعناية الصحية والجماعية. ويكمّل عملها نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) التي تصبّ اهتمامها على حالات الحرب والنزاعات.

يعمل الاتحاد من خلال مؤسساته الوطنية ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR). لكنّه يتعاون أيضًا مع منظمات أخرى في مجالات أربعة وهي: تعزيز المبادئ الأساسية والقيم الإنسانية، التحضير للكوارث، معالجة الكوارث، العناية الصحية والجماعية. ويتمتّع الاتحاد بصفة مراقب دائم لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

34. المنظمة الدولية للهجرة (OIM): تقدّم المنظمة الدولية للهجرة (OIM) مساعدة للحكومات وللشركاء الدوليين الآخرين في مجال الهجرة. وقد أصبحت هذه المنظمة واحدة من المنظمات الإنسانية الأكثر أهمية على الصعيد الدولي بفضل برامجها المتعلّقة بصحة المهاجرين، ودمج اللاجئين والمهجّرين والعودة إلى الحياة المدنية.

لا تنتمي هذه المنظمة إلى منظومة الأمم المتحدة، لكنّ ذلك لا يمنعها من إقامة علاقات عمل عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتملك منظمات دولية كثيرة ومنظمات غير حكومية دولية ثقة مراقبين لدى المنظمة الدولية للهجرة (OIM).

35. منظمة التجارة العالمية (OMC): تهدف منظمة التجارة العالمية (OMC) إلى تنظيم التجارة الدولية. تعمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعدّدة الجوانب يقدّم آليات لتحلّ الخلافات التجارية. تضمّ المنظمة أيضًا الاتفاقيات حول الجوانب المهمّة لحقوق الملكية الفكرية، والاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (AGCS). وتتعاون المنظمة عن كثب مع صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي من أجل بلوغ تماسك اكبر في النظام التجاري العالمي.

تمّ اعتماد الخطوط التوجيهية للتسويات المتعلّقة بالمنظمات غير الحكومية (WT/L/162) في العام 1966، وتهدف هذه التوجيهات إلى تسهيل وتشجيع المناقشات مع المنظمات غير الحكومية حول مشاكل متعلّقة بتفويض منظمة التجارة العالمية. وتطرّقت التسويات التي تمّت مع المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في المؤتمرات الوزارية والاجتماعات الأخرى، وإلى الاتصالات اليومية بين أمانة سر منظمة التجارة العالمية والمنظمات غير الحكومية. ويتمّ تنظيم اجتماعات للمنظمات غير الحكومية بشكل منتظم، فتتمّ دعوة المنظمات غير الحكومية للقيام بعروض للدول الأعضاء أو المراقبين، أو للمشاركة بالندوات التقنية.

36. مجموعة البنك الدولي: لقد أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعروف بالبنك الدولي، من اجل تشجيع الحدّ من الفقر والتنمية المستدامة، من خلال إقراض حكومات الدول الأعضاء وتعزيز الاستثمارات الاقتصادية وتغيير السياسات. ويدعم البنك الدولي، من خلال قروضه ونصائحه في السياسة ومساعدته التقنية، عدد كبير من البرامج التي ترمي إلى الحدّ من الفقر وتحسين الشروط المعيشية في البلدان النامية.

كما يهدف فريق حول المجتمع المدني إلى تقوية التنسيق بين عمل البنك الدولي لصالح المجتمع المدني، وتسهيل نفاذ المجتمع الدولي إلى البنك الدولي الذي يوفر أيضًا أموالاً للمشاريع. وتجدر الإشارة إلى النشرة الإلكترونية الشهرية التي يتمّ نشرها على موقع البنك الدولي الإلكتروني للمجتمع المدني. تعنى هذه النشرة بالتزام المجتمع المدني وتحتوي على معلومات مفيدة منها: الاستشارات المقبلة، والأحداث الخاصة، ووثائق جديدة للسياسات.

37. صندوق النقد الدولي (FMI): يقوم تفويض صندوق النقد الدولي على تشجيع التعاون النقدي الدولي واستقرار سعر الصرف، وتحفيز النمو الاقتصادي ومستوى العمل، وتقديم مساعدة مالية مؤقّتة للبلدان لتسهيل التسويات في ميزان مدفوعاتها. يقدّم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية وتقنية للدول الأعضاء.

لم يضع صندوق النقد الدولي حتّى الآن سياسة تجاه المنظمات غير الحكومية. غير أنّه تذاع نشرة صندوق النقد الدولي حول المجتمع المدني بانتظام. وتحتوي هذه النشرة وصف قصير للتطورات الجديدة المتعلّقة بالمجتمع المدني. وتؤمّن مراجع للقراءات الأكثر تعمّقًا. كما يذكر وثائق البحث والنقاشات الجديدة، والمؤتمرات القريبة بالإضافة إلى معلومات مفيدة أخرى.

38. المنظمة الدولية للفنركوفونية (OIF): تضمّ المنظمة الدولية للفرنكوفونية 56 بلدًا فرنكوفونيًّا تعمل على إرساء الحوار والتضامن في جهود متفق عليها لتحقيق تطلّعات شعوبها. تدعم المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) احترام تعدّدية اللغات وترفض المعايرة. وتعمل المنظمة أيضًا على تعزيز التنمية، وتنشط في مجالات مثل الوسائل الإعلامية والمعلومات، والتعاون مع الشباب، والتنمية، وحقوق الإنسان، الخ. تطوّر المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) معظم مشاريعها من خلال الوكالة الدولية للفرنكوفونية.

وتدعم المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) المشاريع التي تقودها المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. تعطي المنظمة الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية التي تدعى للاجتماع في إطار "مؤتمر المنظمات الفرنكوفونية الدولية غير الحكومية".

الفصل السابع
منظمات دولية إسلامية

المبحث الأول: منظمة التعاون الإسلامي[10]

تعتبر ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم.

وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يوم 12 رجب 1398 هجرية (الموافق 25 سبتمبر 1969) ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

عقد في عام 1970 أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها في جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد. إياد أمين مدني عاشر أمين عام، وقد تولى هذا المنصب في يناير 2014.

اعتمد الميثاق الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار يومي 13 و14 مارس 2008. وقد حدد الميثاق الجديد أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، ارتفع عدد الأعضاء من خمس وعشرين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعا وخمسين دولة عضوا. وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامع كلمة الأمة وممثل المسلمين الذي يعبر عن القضايا القريبة من قلوب ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفا فيها. وقد اتخذت المنظمة خطوات عديدة لصون القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة التصورات الخاطئة، كما دافعت بشدة عن القضاء على التمييز إزاء المسلمين بجميع أشكاله وتجلياته.

وتواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005 خطة في شكل برنامج عمل عشري يرمي إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء ودعم التسامح والاعتدال والحداثة إحداث إصلاحات كبرى في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا، والتعليم، وتحسين مستوى التجارة. كما يشدد البرنامج على أهمية الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الإنسان في العالم الإسلامي، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الطفل، والمرأة، وقيم الأسرة المتأصلة في الشريعة الإسلامية.

وترمي المنظمة حسب ميثاقها إلى بلوغ الأهداف التالية:

- تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء؛

---

[10] منظمة المؤتمر الاسلامي - www.oic-oci.org.

- صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة؛
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة الدول الأعضاء واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو؛
- ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة؛
- تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة؛
- بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء؛
- حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها والتصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان؛
- الرقي بالعلوم والتكنولوجيا وتطويرها وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات؛

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف، تتصرف الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، وفقا **للمبادئ** التالية:

- تلتزم جميع الدول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛
- الدول الأعضاء دول ذات سيادة وتتساوى في الحقوق والواجبات؛
- تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية، وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها؛
- تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي لكل منها وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين؛
- تعزز الدول الأعضاء وتساند على الصعيدين الوطني والدولي الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وتتألف منظمة التعاون الإسلامي من الأجهزة الرئيسية التالية:

6. **القمة الإسلامية**، وتتألف من ملوك ورؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء، وهي أعلى هيئة في المنظمة، وتجتمع مرة كل ثلاث سنوات للتداول واتخاذ القرارات وتقديم المشورة بشأن جميع القضايا ذات الصلة بتحقيق الأهداف، ودراسة القضايا الأخرى التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء والأمة.

7. **مجلس وزراء الخارجية:** يجتمع بصفة دورية مرة كل سنة ويدرس سبل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة من خلال أمور من بينها:

أ) اتخاذ قرارات ومقررات بشأن مسائل تحظى بالاهتمام المشترك في سبيل نيل الأهداف وتنفيذ السياسة العامة للمنظمة؛
ب) استعراض ما يتم إحرازه من تقدم في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات القمة ومجالس وزراء الخارجية السابقة.

8. **الأمانة العامة:** تعتبر الجهاز التنفيذي للمنظمة وتتولى تنفيذ القرارات الصادرة عن الجهازين المذكورين أعلاه.

ولكي تتمكن المنظمة من تنسيق وتعزيز عملها، وتوحيد وجهات نظرها ومواقفها، ولكي تحظى بالمصداقية وتحقق نتائج ملموسة في مختلف مجالات التعاون، بما فيها التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والروحي والعلمي بين الدول الأعضاء، أنشأت لجانا متعددة جميعها تقريبا على مستوى الوزراء. وهناك لجان يرأسها رؤساء دول، وهي لجنة القدس، واللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك).

وقد شهد عدد الأجهزة والمؤسسات التابعة للمنظمة والتي تعمل على تحقيق أهدافها ارتفاعا كبيرا، وتغطي هذه الأجهزة والمؤسسات شتى المجالات كالثقافة والعلوم والاقتصاد والقانون والمالية والرياضة والتكنولوجيا والتربية والتعليم والإعلام، فضلا عن المجال المهني والاجتماعي والإنساني. وتصنف هذه المؤسسات والأجهزة حسب درجة استقلالها عن المنظمة الأم إلى:

- الأجهزة المتفرعة
- الأجهزة المتخصصة
- الأجهزة المنتمية
- اللجان الدائمة
- الجامعات الإسلامية.

الأجهزة المتفرعة

- **تعريف:** هي الأجهزة المنشأة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بناء على قرار من المؤتمر الإسلامي للملوك ورؤساء الدول والحكومات أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكتسب عضويتها بصورة تلقائية من الدول الأعضاء، ويتم تمويلها بوساطة مساهمات الدول الأعضاء الإلزامية والمساهمات الطوعية ومن المداخيل المتأتية مما تقدمه من خدمات. وتقر ميزانياتها من قبل المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

وفيما يلي أسماء الأجهزة المتفرعة:

أ) أجهزة ذات مساهمات إلزامية:

1. مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا.
2. مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، تركيا.
3. الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، داكا، بنغلاديش.
4. المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدار البيضاء، المملكة المغربية.
5. مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

6.صندوق التضامن الإسلامي ووقفه، جدة، المملكة العربية السعودية

1. **مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب:** أنشئ تنفيذا للقرار رقم 8/2 - أق، الذي أصدره المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية الذي عقد في طرابلس في 1399هـ (1977م). وهو جهاز متفرع عن المنظمة.

الأهداف: الهدف الأساسي للمركز هو دعم التعاون الاجتماعي الاقتصادي والتنمية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال القيام بنشاطات في مجالات الإحصاءات والبحوث والتدريب والتعاون الفني.

وبشكل أساسي ينشد المركز:

- جمع ونشر إحصاءات ومعلومات اجتماعية اقتصادية حول الدول الأعضاء ولاستخدام الدول الأعضاء.
- إجراء بحوث حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء للمساعدة في وضع اقتراحات من شأنها بدء وتعزيز تعاون بينها.
- تنظيم ودعم برامج تدريبية في مجالات مختارة موجهة لتلبية الاحتياجات المعلنة للدول الأعضاء، بشكل خاص، ومساعدتها في تدريب موظفيها الإداريين والفنيين في المجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى الأهداف العامة للمؤتمر الإسلامي.

كذلك، يقوم المركز مقام مركز اتصال للتعاون الفني في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

2. **مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية:** بدأ إرسيكا نشاطاته في 1980 وهو أول جهاز متفرع عن منظمة المؤتمر الإسلامي يعنى بالثقافة.

الأهداف:

- القيام بمهمة مركز اتصال ومكان لقاء للعلماء والباحثين والأدباء والمؤسسات والمنظمات وجهات أخرى داخل الدول الأعضاء وخارجها والعالم في مجال الدراسات والبحوث حول مختلف جوانب الحضارة الإسلامية.
- توفير الشروط الموضوعية الملائمة للتعاون الوثيق بين الجهات المعنية في العالم من أجل وضع حد للأحكام المسبقة عن الإسلام وحضارته وعرض الصورة الصحيحة عنه و إحاطة الرأي العام العالمي بدوره و مكانته في الحضارة العالمية وتحقيق فهم أفضل وحوار بين المسلمين وشعوب العالم الأخرى.
- إجراء بحوث ونشر كتب و قوائم مراجع وأدلة وألبومات صور وأعمال مرجعية أخرى تتصل بتاريخ الشعوب المسلمة وتاريخ الآداب والعلوم في الإسلام والتراث الثقافي وجميع الجوانب الأخرى للثقافية والحضارة الإسلامية من اجل تعزيز الوعي بهذه المواضيع لدى الرأي العام العالمي.
- تنظيم مؤتمرات وندوات ومعارض وفعاليات أخرى في مقر المركز وفي الدول الأعضاء وأماكن أخرى لنشر نتائج نشاطاته وتشجيع الدراسات وتحفيز التعاون الدولي في مجالات الثقافة والحضارة الإسلامية.
- إيلاء اهتمام خاص بالوضع الثقافي والاحتياجات الثقافية للشعوب والمجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول غير الأعضاء والمساعدة على تعزيز التضامن الثقافي بين الدول الأعضاء وهذه الشعوب والمجتمعات المسلمة.

- تقييم وتسجيل ودراسة مصادر ومنتجات الحياة الثقافية والعلمية والفكرية والفنية عبر تاريخ الإسلام بغية تعزيز الدراسات العلمية، والتوعية بإنجازات الحضارة الإسلامية.
- إجراء دراسات حول جميع جوانب تراث الحضارة الإسلامية بغية تعزيز مفهوم التراث الثقافي الإسلامي، و تسجيل وحفظ وإبراز أرصدة هذا التراث بما فيها الأرصدة الثابتة المتصلة بالآثار والمواقع والمعالم المعمارية، والأرصدة المنقولة، الملموس منها وغير الملموس، مثل أعمال المخطوطات والأصناف المكتبية والأرشيفية والمواضيع والمواد المسموعة والمرئية والفنون والأعمال اليدوية التقليدية و أشكال التعبير في الثقافة الإسلامية.
- وضع برامج للتعريف والتسجيل، من خلال بنوك البيانات والوسائل الأرشيفية والوثائقية الأخرى، للأرصدة والمواد المتصلة بالتراث الثقافي الإسلامي، من أجل تقييمها وترميمها والمحافظة عليها، سواء في الداخل أو الخارج، واستعادة مافقد منها أو تبعثر.
- الاحتفاظ بأدلة وقوائم وسجلات لمجموعة من الخبرات (الخبراء المراجع والمتخصصين والخبراء الفنيين والمؤسسات المتخصصة في نشاطات البحث والتدريب والإعلام والترميم والصيانة في مختلف مجالات التراث الثقافي الإسلامي).
- إنشاء وتطوير وتشغيل مكتبة مرجعية ومرافق للتوثيق والمعلومات لخدمة احتياجات الدول الأعضاء والباحثين والطلاب والجهات الأخرى الراغبة في دراسة الحضارة الإسلامية.
- تنظيم دورات تدريبية لتطوير المهارات والتقنيات المتعلقة بميادين الفنون والثقافة الإسلامية وتدريب المتخصصين المطلوبين لترميم وحفظ واستخدام الوثائق التاريخية و أرصدة التراث الإسلامي الأخرى.
- تعزيز الدراسات في مجالات الثقافة والحضارة الإسلاميتين، وتنظيم، والمشاركة في تنظيم، دراسات عليا في هذه المجالات والتعاون مع الجامعات مؤسسات التعليم العالي الأخرى.
- اتخاذ تدابير ووضع برامج تشجيع مثل الجوائز والمسابقات التي تنشد الإقرار بالإنجازات الفردية والمؤسسية والخدمات والمساهمات في مختلف مجالات الثقافة الإسلامية والمنح الدراسية والآداب والتراث وتحفيزها.
- إقامة وتطوير الروابط والتعاون مع المنظمات المعنية الدولية والإقليمية والوطنية في أنحاء العالم.
- تقديم المشورة للدول الأعضاء وللأمين العام بشأن كل المسائل المتعلقة بالحضارة الإسلامية وتنفيذ الدراسات والمشاريع التي يطلبها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية و الأمين العام.

3. **الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا:** أنشئت الجامعة بوصفها جهازا متفرعا عن المنظمة تنفيذا للقرار رقم 9/5 - أق، الصادر عن المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الخارجية الذي عقد في دكار بجمهورية السنغال في إبريل 1978م بمسمى المركز الإسلامي للتكنولوجيا والتدريب المهني، ثم المعهد الإسلامي للتكنولوجيا.

الأهداف:

هدف الجامعة الرئيس هو المساعدة بشكل عام في تنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء للمنظمة في مختلف مجالات الهندسة والتقنية والتعليم الفني والمهني وبخاصة في:

- توفير التوجيه في التكنولوجيا والعلوم والهندسة والتعليم الفني والمهني وفي فروع التعليم المرتبطة بالمجالات المذكورة أعلاه وفقا لمتطلبات الدول الأعضاء ووفقا لما يجيزه المؤتمر وبشكل خاص تدريب المهندسين و الموجهين والفنيين والتجار في مجالات التكنولوجيا والتجارة المطلوبة في الدول الأعضاء ولرفع مستوى الأيدي العاملة ذات المستويين المتوسط والأدنى، إلى المستويات الدولية.
- إجراء وتعزيز وتوجيه البحوث في المجالات الصناعية والتكنولوجية وفي التعليم المهني والفني لما فيه صالح الدول الأعضاء في المنظمة.
- إجراء امتحانات ومنح شهادات ودرجات علمية ودبلومات ودرجات أكاديمية للأشخاص الذين تلقوا دورات دراسية في الجامعة واجتازوا امتحاناتها وفقا للشروط التي تنص عليها قواعدها وأحكامها الأكاديمية.
- منح درجات أكاديمية للأشخاص البارزين من الدول الأعضاء بموافقة الجمعية العامة المشتركة بتوصية من المجلس.
- تعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرة ونشر المعلومات الأساسية في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال دورات قصيرة وخاصة وندوات دراسية وحلقات دراسية ونشر مطبوعات.
- تحقيق التنسيق بين أهداف الجامعة وغيرها من المؤسسات الوطنية والإقليمية في الدول الإسلامية والمؤسسات الدولية.
- تقديم خدمات استشارية للحكومات والأجهزة الدولية والمؤسسات أو المؤسسات المرتبطة بها.
- المشاركة في اجتماعات اللجان التي يكونها أو ينشئها المؤتمر من خلال الخلفية والأوراق الفنية الملائمة.
- التعاون مع الأمانة العامة والأجهزة الفرعية الأخرى والأجهزة المنبثقة عن المنظمة.

4. **المركز الإسلامي لتنمية التجارة**: اعتمد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في يناير 1981م، النظام الأساسي للمركز باعتباره جهازا متفرعا عن المنظمة.

الأهداف:

يعمل المركز على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة من خلال:

- تنظيم معارض تجارية ومعارض متخصصة وغيرها من النشاطات التجارية الأخرى لتعزيز منتجات الدول الأعضاء.
- الاتصالات بين رجال أعمال الدول الأعضاء وتنظيم لقاءات فيما بينهم.
- إقامة ندوات وحلقات تدريبية يشارك فيها رعايا الدول الأعضاء.
- المساهمة في نشر المعلومات والبيانات التجارية بين الدول الأعضاء.
- إجراء دراسات وبحوث.
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء منظمات واتحادات وطنية لتطوير التجارة أو دعم ما هو قائم من تلك المنظمات والاتحادات.

5. **مجمع الفقه الإسلامي:** أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد بمكة المكرمة والطائف القرار رقم 3/8 - ث (ق.أ) القاضي بإنشاء مجمع الفقه الإسلامي.

الأهداف:

- تحقيق الوحدة الإسلامية نظريا وعمليا عن طريق محاولة جعل السلوك موافقا لأحكام الشريعة الإسلامية على المستوى الفردي والاجتماعي والدولي.
- تقوية رابطة الأمة الإسلامية بعقيدتها.
- الاسترشاد بالشريعة الإسلامية ودراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا لتقديم الحلول لها حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية.

6. **صندوق التضامن الإسلامي ووقفه:** تأسس صندوق التضامن الإسلامي، وهو جهاز متفرع عن المنظمة، بموجب قرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عقد في صفر 1394هـ (فبراير 1974م) في لاهور (باكستان)).

الأهداف:

- اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للنهوض بالمستوى الفكري والأدبي للعالم الإسلامي.
- تقديم مواد الإغاثة المادية المطلوبة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان، التي قد تلم بالدول الإسلامية.
- منح مساعدات ومعونات مادية وإغاثية للجماعات والمجتمعات المسلمة بغية تحسين مستوياتها الدينية والثقافية والاجتماعية.

الأجهزة المتخصصة

- **تعريف:** هي المؤسسات والأجهزة المنشأة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بموجب قرار من مؤتمر القمة أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتكون عضويتها مفتوحة بصورة اختيارية أمام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتتميز بأن ميزانياتها مستقلة عن ميزانية الأمانة العامة أو ميزانيات الأجهزة الفرعية، وتعتمد ميزانيات هذه الأجهزة النصوص والتشريعات في أنظمتها الأساسية.

وقد استحدثت إلى حد الآن خمس مؤسسات متخصصة هي:

1. البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.
2. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، المملكة المغربية.
3. وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)، جدة، المملكة العربية السعودية.
4. منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)، جدة، المملكة العربية السعودية.
5. اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي، ليبيا.

1. البنك الإسلامي للتنمية

الإنشاء: البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية إسلامية دولية، من المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتعود فكرة تأسيس البنك إلى المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء الخارجية الذي عقد سنة 1970م في كراتشي (باكستان)، الذي أوصى بإجراء دراسة معمقة في هذا الصدد. وقد أكد الفكرة البيان الصادر عن المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الأعضاء الذي عقد في جدة (المملكة العربية السعودية) في شهر ذي القعدة 1393هـ (ديسمبر 1973م) وافتتح البنك رسميا في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

أهداف البنك:

- دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- الوظائف الأساسية للبنك
- تشتمل وظائف البنك على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات وللمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وعلى البنك أن يقوم بإنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وهو يتولى النظارة على صناديق الأموال الخاصة.وللبنك قبول الودائع، وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة.
- ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري فيما بينها وخاصة في السلع الإنتاجية، ويقدم لها المساعدة الفنية ويعمل لممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

العضوية في البنك: بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك بتاريخ 23 فبراير 2000م ثلاثا وخمسين دولة، والشرط الأساسي للعضوية أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى أن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين.

رأس مال البنك: رأس المال المصرح به ستة آلاف مليون دينار إسلامي مقسمة إلى ستمائة ألف سهم، قيمة كل سهم منها عشرة آلاف دينار إسلامي، ورأس المال المكتتب فيه أربعة آلاف مليون دينار إسلامي، يدفع على مراحل محددة وبعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك وذلك منذ المحرم عام 1413هـ (يوليو 1992م) بناء على قرار مجلس المحافظين، وكان رأس المال حتى نهاية عام 1412هـ، ألفي مليون دينار إسلامي. (الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي).

مقر البنك: المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وقد تم إنشاء مكتبين إقليميين للبنك بناء على قرار صدر عن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في عام 1413هـ أحدهما في مدينة الرباط بالمملكة المغربية، والآخر في كوالالمبور عاصمة ماليزيا.

السنة المالية: السنة المالية للبنك هي السنة الهجرية (القمرية).

اللغة: اللغة الرسمية هي العربية، مع استعمال اللغتين الإنكليزية والفرنسية كلغتي عمل.

2. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)

التعريف: الإيسيسكو هـي منظمة دولية متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال، تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

التأسيس: صادق المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في إسلام أباد (باكستان) في شهر رجب 1400هـ (مايو 1980م)، على القرار رقم 11/2 - ث الخاص بالنظام الأساسي لهذه المنظمة، بعد أن اتخذ المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية قرارا بتأسيسها في سنة 1979 (قرار رقم 10/12 – ث). وقد تم عقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في مدينة فاس بالمملكة المغربية في9-11 رجب 1402(3-5 مايو 1982م).

الأهداف:

- تقوية التعاون وتشجيعه وتعميقه بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، والنهوض بهذه المجالات وتطويرها، في إطار المرجعية الحضارية للعالم الإسلامي، وفي ضوء القيم والمثل الإنسانية الإسلامية.
- تدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل ولا سيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال.
- التعريف بالصورة الصحيحة للإسلام والثقافة الإسلامية وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والعمل على نشر قيم ثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان، وفقاً للمنظور الحضاري الإسلامي.
- تشجيع التفاعل الثقافي ودعم مظاهر تنوعه في الدول الأعضاء، مع الحفاظ على الهوية الثقافية وحماية الاستقلال الفكري.
- تدعيم التكامل والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال وبين الدول الأعضاء في الإيسيسكو، وتعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المماثلة وذات الاهتمام المشترك، داخل الدول الأعضاء وخارجها.
- الاهتمام بالثقافة الإسلامية وإبراز خصائصها والتعريف بمعالمها في الدراسات الفكرية والبحوث العلمية والمناهج التربوية.
- العمل على التكامل والترابط بين المنظومات التربوية في الدول الأعضاء.
- دعم جهود المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية للمسلمين في الدول غير الأعضاء في الإيسيسكو.

المقر: مقر المنظمة هو مدينة الرباط بالمملكة المغربية.

3. وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)

التأسيس: الوكالة كمؤسسة متخصصة أنشئت تنفيذا للقرار رقم 3/6 الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية الذي عقد بجده في مارس 1972م.

الأهداف:

- إقامة علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء وتنميتها في ميدان الإعلام.
- تطوير الاتصال والتعاون الفني بين وكالات الأنباء في الدول الأعضاء في المنظمة.
- تعريف وتحسيس الرأي العام العالمي بمشاكل الشعوب الإسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المقر: مقر الوكالة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

4. منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)

التأسيس: منظمة إذاعات الدول الإسلامية هي إحدى المؤسسات المتخصصة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أنشئت تنفيذا للقرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية الذي عقد بجدة (المملكة العربية السعودية) في يوليو 1975م.

الأهداف:

- نشر مبادئ الدعوة الإسلامية، وتعليم اللغة العربية.
- تعريف الشعوب الإسلامية بعضها ببعض.
- شرح القضايا الإسلامية والكفاح من أجلها.
- تعميق روح الأخوة بين الشعوب الإسلامية.
- تنمية التعاون بين الأجهزة والهيئات الفنية والمنظمات الإسلامية العاملة في الميدان الإذاعي في الدول الأعضاء.
- إنتاج وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تخدم أهداف المنظمة.

المقر: مقر المنظمة في مدينة جدة (بالمملكة العربية السعودية).

5. اللجنة الإسلامية للهلال الدولي

تعريف: اللجنة الإسلامية للهلال الدولي من المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتتولى الإسهام في تقديم الإسعافات الطبية والإنسانية التي من شأنها أن تخفف ما يترتب عن الكوارث والحروب.

التأسيس: أقر المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية الذي عقد في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في الفترة من 16 إلى 22 مايو 1977، مبدأ إنشاء هذه اللجنة قرار رقم (8/11-ث).

الأهداف:

- السهر على تقديم الإسعافات الطبية والإنسانية في حالة حدوث كوارث طبيعية أومن فعل الإنسان.

- قديم المساعدة ما أمكن لكل المنظمات الدولية والمحلية المهتمة بخدمة الإنسانية.

المقر: مقر اللجنة في مدينة بنغازي (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى).

الأجهزة المنتمية

تعريف: يحق للمؤسسات والأجهزة التابعة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تنضم بصفة اختيارية إلى عضويته هذه المؤسسات. وميزانياتها مستقلة عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمتخصصة. ولقد أنشئت برعاية مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية. ويجوز منح المؤسسات المنتمية صفة مراقب بموجب قرار يصدره المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، كما يجوز لها تلقي مساعدات طوعية من الأجهزة المتفرعة والمتخصصة وكذلك من الدول الأعضاء.

وقد تم إنشاء سبع مؤسسات منتمية للمنظمة هي:

1. الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، كراتشي، ة باكستان.
2. منظمة العواصم والمدن الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية.
3. الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، جدة، السعودية.
5. الاتحـاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
6. منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون، اسطنبول، تركيا.
7. الاتحاد العالمي للكشاف المسلم.
8. الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم.
9. اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية.
10. المجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية.
11. اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية.
12. فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة المؤتمر الإسلامي
13. معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية
14. الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية

وسيتم فقط التعريف بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لأهميتها.

1. الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

التأسيس: جاءت فكرة إنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من تركيا خلال المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية الذي انعقد في مايو 1976 في إسطنبول، تركيا. واعتمد الفكرة المؤتمر الأول لغرف التجارة والصناعة الذي انعقد في أكتوبر 1977 في إسطنبول ومن ثم اعتمد نظامها الأساسي المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة الذي انعقد في ديسمبر 1978 في كراتشي، باكستان.

والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة هي إحدى المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي تمثل القطاع الخاص لـ 57 بلد عضو. وهي تنشد توثيق التعاون في مجالات التجارة وتقنية المعلومات والتأمين وإعادة التأمين والشحن البحري والقطاع المصرفي وتعزيز الاستثمار وفرص المشاريع المشتركة في البلدان الأعضاء. وتتألف عضويتها من الغرف الوطنية/ اتحادات غرف التجارة والصناعة في البلدان الأعضاء.

الأهداف:

1- الأهداف الأخلاقية

- إحياء القيم الأخلاقية في المعاملات التجارية.
- نشر الوعي بعلم الاقتصاد الإسلامي.
- تعميق التضامن والأخوة.
- نشر اللغة العربية.

2- الأهداف العملية.

- تنمية حجم تبادل العمالة.
- تنمية حجم السياحة.
- النهوض بحجم الاستثمارات.
- زيادة حجم التبادلات التجارية.
- زيادة الإنتاج الوطني.
- تطوير المقررات التعليمية وفقا لاحتياجات السوق ومقتضيات التنمية.
- إيلاء الاهتمام اللازم بصناعة الإعلام بالاشتراك بين المسلمين وغير المسلمين.
- إيلاء الاهتمام اللازم بالدراسات والبحوث وتشجيع الابتكار والاختراع.
- تبني طموحات شباب الأمة وفتح فرص أعمال لهم.

3- الأهداف العامة

- التعاون والتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسستها المعنية لتحقيق التضامن الإسلامي ومواجهة التحديات التي تجابه الأمة الإسلامية.
- تشجيع التعاون لإبرام اتفاقات بين المنظمات والاتحادات الاقتصادية في البلدان الإسلامية.
- تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية.
- تشجيع التعاون في أعمال القطاع المصرفي الإسلامي وتسهيل حركة رأس المال.
- تسوية النزاعات التجارية والصناعية من خلال التحكيم.
- تنظيم مؤتمرات ومحاضرات ومنتديات من شأنها خدمة البلدان الأعضاء وتعزز التنسيق بينها.
- تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة ومنظمات التجارة الدولية بغية تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية.
- توفير موارد للأعمال التجارية، بما في ذلك إنشاء صندوق وقف خاص، ومحافظ تمويل تجاري بغية تعزيز التجارة الإسلامية البينية، وتنظيم معارض تجارية لترويج البضائع والخدمات، من أجل الاحتفاظ بموارد دخل مستقرة ومستمرة من الوقف

المقترح للغرفة والاستفادة من ريع الوقف المقترح في دعم مشاريع تنشد تنمية المجتمعات والجماعات المسلمة و خدمة أهداف الغرفة الإسلامية.

- إقامة منتديات لرجل الأعمال المسلمين في البلدان الإسلامية والمجتمعات المسلمة على نطاق عالمي مع تعريف مهامها وامتيازاتها.

مقر الغرفة هو مدينة كراتشي، جمهورية باكستان الإسلامية.

اللجان الدائمة

1. لجنة القدس

- وكالة بيت مال القدس الشريف

2. اللجان الدائمة

- اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
- اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)

3. اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية
4. اللجنة الدائمة للشؤون المالية
5. هيئة الرقابة المالية

الجامعات الإسلامية

- الجامعة الإسلامية في النيجر
- الجامعة الإسلامية في أوغندا

المبحث الثاني: رابطة العالم الإسلامي

تعريف: منظمة إسلامية شعبية عالمية جامعة مقرها مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية تقوم بالدعوة للإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه ودحض الشبهات والافتراءات التي تلصق به وإقناع الناس بضرورة الالتزام بأوامر ربهم لهم واجتناب نواهيه وتقديم العون للمسلمين لحل مشكلاتهم وتنفيذ مشاريعهم الدعوية والتعليمية والتربوية والثقافية وهي تنبذ العنف والإرهاب وتشجع على الحوار مع أصحاب الثقافات الأخرى.

نشأتها: أنشئت بموجب قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في 14من ذي الحجة1381هـ. الموافق 18 من مايو 1962م).

وتستخدم في سبيل تحقيق أهدافها الوسائل التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتمثل الرابطة في كل من:

- هيئة الأمم المتحدة بصفة عضو مراقب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بين المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري.
- منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب؛ تحضر مؤتمرات القمة، ووزراء الخارجية، وجميع مؤتمرات المنظمة.
- منظمة التربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) بصفة عضو.
- منظمة الطفل العالمية (اليونيسيف) بصفة عضو.

ميثاقها: نحن أعضاء رابطة العالم الإسلامي الممثلين له تمثيل عقيدة وإيمان نعاهد الله تعالى على:

- أن نؤدي فريضة الله علينا بتبليغ رسالته ونشرها في جميع أنحاء العالم وأن نؤكد من جديد إيماننا بأنه لا سلام للعالم إلا بتطبيق القواعد التي أرساها الإسلام.
- أن ندعو الأمم عامة إلى التسابق في ميدان العمل لخير البشرية وإسعادها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرادها وإيجاد المجتمع الإنساني الأفضل.
- أن نشهد الله على أننا لا نريد إفسادا لأمر أحد ولا سيطرة ولا هيمنة على أحد وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اعتزمنا القيام بما هو آت:
- أن نبذل قصارى جهدنا في توحيد كلمة المسلمين وإزالة عوامل التفكك المحيقة بالمجتمعات الإسلامية المنتشرة في بقاع الأرض.
- أن نذلل العقبات التي تعترض إنشاء جامعة العالم الإسلامي.
- أن نساند كل ما يدعو إلى الخير ونساعده على تأدية مهمته الإسلامية.
- أن نستخدم جميع ما نملكه من وسائل روحية ومادية وأدبية لتحقيق ما نصبو إليه في هذا الميثاق.
- أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض بطريق إيجابي سليم.

- أن نطرح كل دعوى جاهلية قديمة منها وحديثة.
- أن نعلن لا شعوبية ولا عنصرية في الإسلام.

أهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف

وتستخدم الرابطة في سبيل تحقيق أهدافها، الوسائل التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومنها:

- الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى الأفراد والجماعات و الدول.
- تنسيق جهود القائمين بالعمل الإسلامي في العالم، وإفادة بعضهم من بعض.
- تطوير أساليب نشر الدعوة بما يتفق مع القرآن والسنة ولا يخالفهما.
- رفع مستوى الوسائل الإعلامية، والدعوية، والتربوية، والتعليمية، والثقافية، لدى المسلمين، ورفع إنتاجية العمل فيها.
- إقامة الندوات، والدورات التأهيلية والتدريبية، والوسائل الإعلامية.
- الاستفادة من موسم الحج بتقريب أصحاب الفكر وقادة الرأي من بعضهم وتوثيق عرى التقارب بينهم وحثهم على تقديم الحلول العملية لرفع مستوى المسلمين في العالم.
- الإشراف على نشاط المجمع الفقهي الإسلامي، ودعم قيامه بتقديم حلول إسلامية لمشكلات العصر.
- دعم النشاط المؤدي إلى نشر اللغة العربية، ورفع مستوى تعليمها في أوساط الشعوب المسلمة العربية وغير العربية.
- إنشاء مكاتب، ومراكز إسلامية تنشط لخدمة الأهداف الإسلامية.
- تقديم الإغاثة العاجلة للمسلمين المتضررين من الحروب والكوارث الطبيعية.
- المساهمة في تفعيل نشاط المساجد وعمارتها.

الأمانة العامة

هي الجهاز التنفيذي للرابطة الذي يقوم بالاشراف المباشر على الأعممال والأنشطة التى تقوم بها الرابطة ويتولى الأمين العام بمساعدة الأمناء العامين والمساعدين وموظفي الرابطة ومنسوبيها تنفيذ الخطط والتوجيهات التي تصدر من المجلس التأسيسي.

مقرها: المملكة العربية السعودية

مجالس الرابطة

1. **المؤتمر الإسلامي العام:** المؤتمر الإسلامي العام اعلى هيئة تشريعية يعبر عن مشاعر الشعوب الإسلامية في العالم وآمالهم للوصول إلى أهدافهم العليا ويعتبر أعلى سلطة في رابطة العالم الإسلامي وتستمد الرابطة شرعيتها منه وسلطة التكلم باسم الشعوب الإسلامية يتكون من مجموعة من كبار دعاة الإسلام المرموقين والناشطين في خدمته يجتمعون للنظر في القضايا الإسلامية الكبرى والعمل على حل مشكلات المسلمين وتحقيق مصالحهم وآمالهم الخيرة.
2. **المجلس التأسيسي:** المجلس التأسيسي هو السلطة العليا في الرابطة التي تعتمد كافة الخطط التي تتبناها الأمانة العامة للرابطة.

ويتكون المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي من (60) عضوا؛ من الشخصيات الإسلامية المرموقة، يمثلون الشعوب والأقليات المسلمة ويعينون بقرار من المجلس.

3. **المجلس الأعلى العالمي للمساجد:** المجلس الأعلى العالمي للمساجد هيئة اعتبارية، يؤدي ما يقوم بتفعيل عمارة المسجد وترشيدها، بحيث يعود المسجد منطلقا حيويّاً لجميع ما يتعلق بحياة المسلمين الدينية والدنيوية، ويؤدي وظيفته التي كان يقوم بها في صدر الإسلام. وحماية المساجد والأوقاف الإسلامية من الاعتداء عليها وعلى ممتلكاتها، والمحافظة على قدسيتها وطهارتها، وصيانتها، والعناية بها.

أنشئ بنــاءً عــلى قرار مؤتمر رسالة المسجد الذي عقد بمكة المكرمة في رمضــان عــام 1395هـ الموافــق سبتمبر 1975م بدعــوة من الرابطة.

الفصل الثامن
المنظمات العربية

1. جامعة الدول العربية
2. المجلس العربي للاختصاصات الصحية أو (البورد العربي)
3. الاتحاد العربي للنقل الجوي
4. اتحاد المغرب العربي (ا م ع) (UMA)
5. الهيئة العربية للتصنيع
6. منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
7. مجلس التعاون لدول الخليج العربية
8. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC أوابك):
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
10. الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (AAST أو AASTMT)
11. اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
12. اتحاد رجال الأعمال العرب
13. المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات
14. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
15. المنظمة العربية للتنمية الإدارية(ARADO)
16. اتحاد إذاعات الدول العربية
17. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
18. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
19. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
20. منظمة المرأة العربية
21. المعهد العربي للتخطيط

1. **جامعة الدول العربية:** هي منظمة تضم دولاً في الشرق الأوسط وأفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولاً عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، عاصمة مصر (تونس من 1979 إلى 1990). المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة 13,953,041 كم^2.

لكل دولةٍ عضوٌ صوتٌ واحدٌ في مجلس الجامعة، ولكن القرارات تلزم الدول التي صوتت لهذه القرارات فقط. كانت أهداف الجامعة في عام 1945: التعزيز والتنسيق في البرامج السياسية والبرامج الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، والتوسط في حل النزاعات التي تنشأ بين دولها، أو النزاعات بين دولها وأطرافٍ ثالثة. وعلاوة على ذلك، الدول التي وقعت على اتفاقِ الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 13 أبريل 1950 ملزمةٌ على تنسيق تدابير الدفاع العسكري.

2. **المجلس العربي للاختصاصات الصحية أو (البورد العربي):** أسس المجلس العربي للاختصاصات الصحية عام 1978 م في دمشق بموجب قرار مجلس وزراء الصحة العرب بجامعة الدول العربية ويهدف إلى تحسين الخدمات الصحية في الوطن العربي عن طريق رفع المستوى العلمي والعملي في مختلف الاختصاصات ولا يهدف لتحقيق الربح.

ويهدف المجلس العربي للاختصاصات الصحية منذ تأسيسه أن إيجاد شهادة عربية ذات موثوقية ومستوى علمي مرتفع، أمر يعود على المجتمع العربي بشكل عام وعلى الأطباء العرب بشكل خاص بالفائدة العميمة.

كما برهن المجلس على قدرته على رفع مستوى الأداء المهني والطبي، وأصبح للتدريب الذي يشرف عليه سمعة مشرفة.

3. **الاتحاد العربي للنقل الجوي:** هو تحالف طيران إقليمي بين شركات الطيران العربية وقد أنشأ من قبل جامعة الدول العربية في العام 1965، ويهدف المشروع إلي تعزيز التعاون ومعايير الجودة والسلامة بين شركات الطيران العربية الناقلة الموجودة في أي من الدول ال 22 التي تشارك في جامعة الدول العربية. يقع مقر الاتحاد العربي للنقل الجوي في العاصمة اللبنانية بيروت، بينما يقع مقر مركز التدريب الإقليمي للاتحاد العربي للنقل الجوي في عمان بالأردن. وتم إنشاء مركز التدريب الإقليمي سنة 1996، قام المركز بتوسعة في العام 2000 لإعطاء دورات تدريبية في كل من بيروت والقاهرة، ويوفر المركز دورات تدريبية رخيصة التكلفة لجميع أعضاء الاتحاد. كل عام يقوم الاتحاد العربي للنقل الجوي بدعوة أعضاءه إلي مقره لمؤتمر يختص بالطيران في العالم العربي ويناقش فيه التقدم الذي تم إحرازه والمشكلات المطلوب مواجهتها وحلها وإرساء خطة للتطوير والتحديث. الانضمام للاتحاد العربي ليس إلزاميا على جميع شركات الطيران الناقلة في العالم العربي.

4. **اتحاد المغرب العربي (ا م ع) (UMA)**: تأسس بتاريخ 17 /2/ 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

5. **الهيئة العربية للتصنيع:** أنشئت في 1975 بهدف بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة. شارك في تأسيس الهيئة العربية للتصنيع مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة برأس مال يفوق مليار دولار. هذه البلدان أنشأت الهيئة لإنشاء صناعة الدفاع العربي المشتركة عن طريق الجمع بين مصر التي تحتوى على الإدارة وقوة العمل الصناعية مع البلدان العربية التي تحتوى على النفط والمال والتكنولوجيا الاجنبية. الجزء الأكبر من تصنيع الأسلحة كان من المقرر أن يجري في مصر، وقد قامت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بإعطاء مصر أسهمها في الهيئة في 1993 التي بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار، وأصبحت الهيئة مملوكة بالكامل للحكومة المصرية.

6. **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:** (تعرف باسم "جافتا" وهذه الكلمة تتكون من الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية لمسمى المنطقة) هي حلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية. دخلت منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى حيز التنفيز ابتداءً من أول كانون الثاني/يناير 2005.

وقعت الاتفاقية برعاية الجامعة العربية في القمة العربية في عمان عام 1997, وبتوقيع 17 دولة عليها لإنشاء سوق عربية مشتركة لتواجه التكتلات العالمية. كان الاتفاق على تخفيض الرسوم علي المنتجات ذات المنشاء العربي وإنشاء منطقة تجارة حرة عربية للاستيراد والتصدير.

7. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) والأردن والمغرب دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في الرياض المملكة العربية السعودية.

8. **منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC أوابك):** هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعميق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط.

9. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** نشأت برغبة من الدول العربية في إرساء كيانها الزراعي والاقتصادي على أسس متينة من العلم والخبرة، وإدراكاً للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر أساساً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وإدراكاً بأن الموارد الزراعية في الدول العربية لم تستغل استغلالا كاملاً بعد، وأن المستغل منها مازال دون الاستغلال الاقتصادي الأمثل. وقد باشرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية أعمالها في عام 1972 كما اكتملت عضوية المنظمة في عام 1980 بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها.

10. **الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (اختصارا AAST أو AASTMT)** وهي منظمة تعليمية متخصصة في العلوم والتكنولوجيا والنقل البحري تابعة لجامعة الدول العربية تهدف إلى التعليم، التدريب، الأعمال البحثية.

11. **اتحاد المهندسين الزراعيين العرب:** تأسس عام 1968 في دمشق منظمة مهنية علمية شعبية، تأسس برغبة من منظمات المهندسين الزراعيين العرب القائمة في الوطن العربي، إيمانا من تلك المنظمات بالدور الرائد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تحقيق ما تصبوا إليه الشعوب العربية من تطور اقتصادي، ورخاء معيشي، ودعم نضالها في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية.

12. **اتحاد رجال الأعمال العرب:** هيئة عربية غير حكومية مستقلة تأسس في عام 1997 تستهدف الربح تضم في عضويتها جمعيات وهيئات واتحادات رجال الأعمال في الدول العربية وتهتم بالتعامل مع المنظمات اليهودية من أجل إحلال عملية السلام في المنطقة وتضم في عضويتها العديد من رجال الأعمال العرب

13. **المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات**: هي منظمة حكومية عربية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

14. **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:** ويضم السودان، الصومال، سوريا، العراق، فلسطين ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن، بهدف:
    - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
    - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
    - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
    - حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية.
    - حقوق التملك والايصاء والإرث.

15. **المنظمة العربية للتنمية الإدارية(ARADO):** أنشئت سنة 1961 كإحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية لتتولى مسؤولية التنمية الإدارية في المنطقة العربية. ويتسع نطاق خدمات المنظمة كذلك ليشمل المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص وللقيادات الإدارية بمستوياتها الثلاثة الإشراقية والمتوسطة و التنفيذية.

16. **اتحاد إذاعات الدول العربية:** يعتبر من أعرق مؤسسات العمل العربي المشترك التابعة لجامعة الدول العربية، وأعلن في فبراير/فيفري 1969 في الخرطوم، وكان الهدف من تأسيسه " تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين إذاعات الدول العربية الصوتية والمرئية وتطوير فنونها شكلا ومضمونا لتقوم برسالتها في تعزيز روح الإخاء العربي وتنشئة جيل عربي واع معتز بقوميته العربية ".

17. **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**: هي إحدى منظمات جامعة الدول العربية التي كهيئة معنية بالحفاظ على الثقافة العربية.

18. **المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (المعروف اختصاراً بـ"أكساد"):** مركز بحوث تتعلق بالزراعة وإدارة الأراضي. أسس عام 1968 بقرار من جامعة الدول العربية ويقع مقره في دمشق. وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق.

19. **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:** موقعها مدينة الرباط بالمملكة المغربية.

20. **منظمة المرأة العربية:** منظمة حكومية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ومقرها جمهورية مصر العربية. ولقد وافق مجلس الجامعة على إنشاء المنظمة انطلاقاً من "إعلان القاهرة" الصادر عن مؤتمر قمة المرأة العربية الأول المنعقد في نوفمبر/تشرين ثاني 2000 بتنظيم مشترك بين المجلس القومي للمرأة بمصر ومؤسسة الحريري بلبنان وجامعة الدول العربية. ودخلت اتفاقية إنشاء المنظمة حيز النفاذ في مارس/آذار 2003.

21. **المعهد العربي للتخطيط**: مؤسسة عربية إقليمية لا تهدف إلى الربح، مهمته الرئيسية دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال بناء القدرات الوطنية والبحوث والدعم المؤسسي والاستشارات واللقاءات العلمية والنشر.